الوطني
NBK

بنك الكويت الوطني

التقرير السنوي والبيانات المالية لعام ٢٠١٤

نحو آفاق جديدة ...

حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

رسالتنا

الحفاظ على موقع الريادة المصرفية العربية

تحقيق أعلى العوائد والأرباح لمساهمينا

تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائنا

الاستمرار في تطوير مهارات وكفاءات موظفينا

الوفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع الذي ننتمي إليه على الوجه الأمثل

أهم المؤشرات المالية

مليون دينار كويتي	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
صافي إيرادات الفوائد وصافى الإيرادات من التمويل الإسلامي	٤٦٩	٤٥١	٣٩٨	٣٨١	٣٥٩
إيرادات غير الفوائد	١٩٢	١٧٥	٢٥٢	١٥٩	١٤٠
مصاريف التشغيل	٢١٥	٢٠٧	١٨٤	١٦٢	١٥٩
صافي ربح السنة	٢٦٢	٢٣٨	٣٠٥	٣٠٢	٣٠٢
مجموع الموجودات	٢١,٧٨٤	١٨,٦٠٠	١٦,٤٩٢	١٣,٦٢٧	١٢,٨٩٩
الأموال المدارة للغير	٣,١٩٨	٣,٠٦٧	٢,٨١٧	٢,٥٣٠	٢,٦٠٤
حقوق المساهمين من دون التوزيعات المقترحة	٢,٥١٢	٢,٣٧٤	٢,٢٩٨	٢,١٦٨	٢,٠٧٤
القيمة السوقية	٤,٢٨٧	٣,٩٩٢	٤,١٠٢	٤,٣٩٩	٥,١٦٦
العائد على حقوق المساهمين في أول السنة (٪)	١١,٠	١٠,٤	١٤,١	١٤,٦	١٧,٧
سعر السهم في آخر السنة (فلس)	٩١٠	٨٩٠	٩٦٠	١,١٢٠	١,٤٤٠
ربحية السهم (فلس)	٥٦	٥١	٦٤	٦٣	٦٥
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة للسهم (فلس)	٣٠	٣٠	٣٠	٤٠	٤٠
توزيعات أسهم المنحة المقترحة للسهم (٪)	٥	٥	٥	١٠	١٠

الوطني في سطور

تأسس بنك الكويت الوطني في العام ١٩٥٢ ليكون أول وأقدم بنك وطني وشركة مساهمة تأسست في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي. وعبر السنوات، استطاع الوطني، بفضل إدارته المستقرة والرصينة إلى جانب استراتيجيته الواضحة وأدائه المتنامي وجودة أصوله ومتانة قاعدته الرأسمالية، بناء صرح مصرفي كبير يقدم مجموعة من الخدمات والحلول المصرفية والمالية والاستثمارية المبتكرة للأفراد والشركات تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية. وبات الوطني يستأثر بحصة واسعة من النشاط المصرفي وقاعدة متنامية من العملاء محلياً وإقليمياً. وينفرد الوطني بأوسع شبكة فروع خارجية ومكاتب تمثيل وشركات تابعة متواجدة في أهم عواصم المال والأعمال حول العالم.

كما يحظى الوطني الذي يعتبر أكبر مؤسسة مالية في الكويت، بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى بنوك الشرق الأوسط من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية «موديز» و«ستاندرد أند بورز» و«فيتش»، علاوة على اختياره على الدوام بين أكثر ٥٠ مصرفاً أماناً في العالم.

أعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط

Standard & Poor's	Moody's	FitchRatings
A+	Aa3	AA-

بين أكثر ٥٠ بنكاً أماناً في العالم

GLOBAL FINANCE

الأوسع انتشاراً في ٤ قارات حول العالم

استطاع بنك الكويت الوطني على مدى أكثر من ستة عقود منذ تأسيسه كأول مصرف وطني وأول شركة مساهمة في الكويت والخليج، أن يتحول إلى كيان مصرفي إقليمي رائد يقدم خدمات مصرفية مبتكرة لعملائه حول العالم.

وينفرد بنك الكويت الوطني بشبكة فروع محلية ودولية تصل إلى ١٦٥ فرعاً وشركة تابعة تتواجد في ١٦ بلداً موزعة في أربع قارات من ضمنها ٩ بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستفيد مجموعة بنك الكويت الوطني من حضورها الدولي الواسع وشبكة فروعها المحلية كبوابة دخول لعملائها الدوليين إلى الكويت ولخدمة عملائها المحليين خارج الكويت.

١ **الكويت** (عدد الفروع ٦٦)
ت: ٢٠١١ ٢٢٤٢ ٩٦٥+
ف: ٥٨٠٤ ٢٢٥٩ ٩٦٥+

شركة الوطني للوساطة المالية
ت: ٤٩٤٨ ٢٢٥٩ ٩٦٥+
ف: ٦٩٢٢ ٢٢٤١ ٩٦٥+

أن بي كي كابيتال
ت: ٦٩٠١ ٢٢٢٤ ٩٦٥+
ف: ٦٩٠٥ ٢٢٢٤ ٩٦٥+

٢ **العراق** (عدد الفروع ١٣)
بنك الائتمان العراقي
ت: ٧١٨٢١٩٨/٧١٩١٩٤٤ ١ ٩٦٤+
ت: ٧١٨٨٨٤٠٦/٧١٧١٦٧٣ ١ ٩٦٤+
ف: ٧١٧٠١٥٦ ١ ٩٦٤+

٣ **الأردن** (عدد الفروع ٣)
ت: ٠٤٠٠ ٥٨٠ ٦ ٩٦٢+
ف: ٠٤٤١ ٥٨٠ ٦ ٩٦٢+

٤ **لبنان** (عدد الفروع ٦)
ت: ٧٠٠ ٧٥٩ ١ ٩٦١+
ف: ٨٦٦ ٧٤٧ ١ ٩٦١+

٥ **المملكة العربية السعودية**
فرع جدة
ت: ٦٣٠٠ ٦٠٣ ٢ ٩٦٦+
ف: ٦٣١٨ ٦٠٣ ٢ ٩٦٦+

٦ **البحرين** (عدد الفروع ٢)
ت: ٥٥٥ ١٥٥ ١٧ ٩٧٣+
ف: ٨٦٠ ١٠٤ ١٧ ٩٧٣+

٧ **قطر** (عدد الفروع ٦)
ت: ٨٠٠٠ ٤٤٤٧ ٩٧٤+
ف: ٣٧١٠ ٤٤٤٧ ٩٧٤+

٨ **الامارات العربية المتحدة** (عدد الفروع ٢)
ت: ٣١٦١٦٠٠ ٤ ٩٧١+
ف: ٣٨٨٨٥٨٨ ٤ ٩٧١+

أن بي كي كابيتال – الامارات
ت: ٣٦٥٢٨٠٠ ٤ ٩٧١+
ف: ٣٦٥٢٨٠٥ ٤ ٩٧١+

٩ **مصر** (عدد الفروع ٣٨)
البنك الوطني المصري
ت: ٤٩٣٠٠ ٢٦١ ٢٠٢+
ف: ٣٣٩٧٨ ٢٦١ ٢٠٢+

١٠ **تركيا** (عدد الفروع ٢٠)
البنك التركي
ت: ٦٣٧٣ ٢١٢٣٧٣ ٩٠+
ف: ٠٣٥٣ ٢١٢٢٢٥ ٩٠+

١١ **سويسرا**
ت: ٤١٢٢٩٠٦٤٣٤٣+
ف: ٤١٢٢٩٠٦٤٣٩٩+

١٢ **فرنسا**
فرع باريس
ت: ٨٦٠٠ ٥٦٥٩ ١ ٣٣+
ف: ٨٦٢٣ ٥٩٥٩ ١ ٣٣+

١٣ **المملكة المتحدة** (عدد الفروع ٢)
ت: ٢٢٧٧ ٧٢٢٤ ٢٠ ٤٤+
ف: ٢١٠١ ٧٢٢٤ ٢٠ ٤٤+

١٤ **الولايات المتحدة الامريكية**
فرع نيويورك
ت: ٩٨٠٠ ٣٠٣ ٢١٢ ١+
ف: ٨٢٦٩ ٣١٩ ٢١٢ ١+

١٥ **الصين**
فرع شانغهاي (التمثيلي)
ت: ١٩٠٢ ٦٨٨٨ ٢١ ٨٦+
ف: ١٠١١ ٥٠٤٧ ٢١ ٨٦+

١٦ **سنغافورة**
فرع سنغافورة
ت: ٥٣٤٨ ٦٢٢٢ ٦٥+
ف: ٥٣٤٨ ٦٢٢٤ ٦٥+

مجلس الإدارة

١

٣

٤

٥

٢

٦

٧

٨

٩

١ **ناصر مساعد الساير**
رئيس مجلس الإدارة

٢ **غسان أحمد سعود الخالد**
نائب رئيس مجلس الإدارة

٣ **حمد عبد العزيز الصقر**
عضو مجلس الإدارة

٤ **يعقوب يوسف الفليج**
عضو مجلس الإدارة

٥ **حمد محمد عبد الرحمن البحر**
عضو مجلس الإدارة

٦ **مثنى محمد أحمد الحمد**
عضو مجلس الإدارة

٧ **هيثم سليمان حمود الخالد**
عضو مجلس الإدارة

٨ **لؤي جاسم محمد الخرافي**
عضو مجلس الإدارة

٩ **عماد محمد عبدالرحمن البحر**
عضو مجلس الإدارة

مؤهلات وخبرات مجلس الإدارة

١ السيد/ ناصر مساعد الساير
(رئيس مجلس الإدارة)
يشغل السيد/ ناصر مساعد الساير عضوية مجلس إدارة بنك الكويت الوطني منذ عام ١٩٨٠ وعين كنائب لرئيس مجلس الإدارة في ١٩٩٣ ورئيس مجلس الإدارة منذ أغسطس ٢٠١٤. كما إنه رئيس لجنة مجلس الإدارة للحوكمة.

السيد/ ناصر الساير هو أيضاً أحد أعضاء مجلس إدارة اتحاد المصارف الكويتي منذ ١٩٩٩ وشغل منصب رئيس مجلس إدارته خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٦. وهو أيضاً كان عضواً في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الذي يرأسه سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي)، وعضو في لجنة التمويل والاستثمار بغرفة التجارة والصناعة الكويتية منذ العام ٢٠٠٣. كما شغل السيد/ ناصر الساير منصب نائب المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٨، وأحد أعضاء مجلس إدارته خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠.

يضيف السيد/ ناصر الساير لمجلس إدارة البنك خبراته المتميزة في الأعمال المصرفية والاستثمارية، التخطيط الاستراتيجي والحوكمة سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص.

السيد/ ناصر الساير حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية أوكلاهوما في الولايات المتحدة الامريكية.

٢ السيد/ غسان أحمد سعود الخالد
(نائب رئيس مجلس الإدارة)
السيد/ غسان أحمد سعود الخالد أحد أعضاء مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الوطني منذ عام ١٩٨٧ ونائب رئيس مجلس الإدارة منذ أغسطس ٢٠١٤ وهو رئيس لجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

ويشغل السيد/ غسان الخالد منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أسيكو للصناعات. ولديه خبرة واسعة في مجال تمويل الشركات، التمويل التجاري، الائتمان وكذلك قطاع التجزئة.

وقد درس السيد/ غسان الخالد الهندسة المدنية في جامعة ويست فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

٣ السيد/ حمد عبد العزيز الصقر
(عضو مجلس الإدارة)
السيد/حمد عبدالعزيز الصقر أحد أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني خلال الفترة من ١٩٧٥ و ١٩٧٦، ومنذ ١٩٨٣ حتى الآن، وهو أيضاً أحد أعضاء لجنتي الائتمان والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.
السيد/ حمد الصقر عضو مجلس إدارة شركة الكوت للمشاريع الصناعية في الكويت، يتمتع بخبرة واسعة في مجال العمل المصرفي وتحديداً في مجال تمويل قطاع الشركات.

السيد/ حمد الصقر حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من ايرلندا.

٤ السيد/ يعقوب يوسف الفليج
(عضو مجلس الإدارة)
انضم السيد/ يعقوب يوسف الفليج إلى مجموعة بنك الكويت الوطني ليشغل منصب مدير عام بالمجموعة خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٨. وهو أحد أعضاء مجلس الإدارة منذ العام ١٩٩٨.
كما يشغل السيد/ يعقوب عضوية لجنة الائتمان ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

وبصفته مدير عام سابق بالمجموعة، يتمتع السيد/ يعقوب الفليج بخبرات واسعة في الأعمال المصرفية متضمنة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

السيد/ يعقوب الفليج حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٥ السيد/ حمد محمد عبدالرحمن البحر
(عضو مجلس الإدارة)
السيد/ حمد محمد عبدالرحمن البحر أحد أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني منذ ٢٠٠٥. وهو أيضاً رئيس لجنة التدقيق وأحد اعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

شغل السيد/ حمد البحر منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية للاستثمار خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩١. كما شغل أيضاً منصب العضو المنتدب في بنك البحرين والكويت، ويتمتع السيد/ حمد البحر بخبرات واسعة في قطاع الاستثمار المصرفي وإدارة الأصول وكذلك نظم الرقابة الداخلية.

السيد/ حمد البحر حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الإسكندرية في مصر.

٦ السيد/ مشى محمد أحمد الحمد
(عضو مجلس الإدارة)
انضم السيد/ مشى محمد أحمد الحمد إلى مجلس إدارة بنك الكويت الوطني في العام ٢٠٠٧، ويشغل عضوية لجنتي الائتمان ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مشى الحمد هو عضو في مجلس إدارة شركة الوطية العقارية، وكان رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل العالمية للاتصالات منذ عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤، كما شغل عضوية مجلس إدارة الشركة العربية الأوروبية للإدارة المالية (عارف) خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٣، وعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧ وأيضاً عضوية مجلس إدارة بنك الكويت المتحد خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧. يتمتع السيد/ مشى الحمد بخبرات متميزة في مجالات التمويل والاقتصاد المالي.

السيد/ مشى الحمد حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الكويت.

٧ السيد/ هيثم سليمان حمود الخالد
(عضو مجلس الإدارة)
انضم السيد / هيثم الخالد إلى مجلس إدارة بنك الكويت الوطني في ٢٠١٠ وهو أحد أعضاء لجنتي التدقيق والمخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

يشغل السيد/ هيثم الخالد عضوية مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات والاستثمار منذ العام ٢٠٠٦، وعضوية مجلس إدارة شركة الأرجان العالمية العقارية منذ العام ٢٠١٠ ورئيس مجلس إدارتها منذ عام ٢٠١٤، كما شغل مناصب الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والرئيس التنفيذي للشرق الأوسط والرئيس التنفيذي للاستراتيجية في شركة زين للاتصالات.

يتمتع السيد/ هيثم الخالد بخبرة واسعة في التخطيط الاستراتيجي والاستثمار وعمليات الاستحواذ والحوكمة والرقابة الداخلية.

السيد/ هيثم الخالد حاصل على درجة البكالوريوس في مجال الهندسة الكهربائية من جامعة الكويت.

٨ السيد/ لؤي جاسم محمد الخرافي
(عضو مجلس الإدارة)
السيد/ لؤي جاسم الخرافي عضو مجلس إدارة بنك الكويت الوطني منذ ٢٠١١ وهو عضو في لجنتي التدقيق والمخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

شغل السيد/ لؤي الخرافي منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣ وفي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ ورئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في البنك الصناعي لنفس الفترة.

كما شغل العديد من المناصب الاستشارية والتجارية في شركات مجموعة الخرافي.

كما يتولى إدارة مكتب لؤي الخرافي للمحاماة والاستشارات القانونية.

يتمتع السيد/ لؤي الخرافي بخبرة واسعة في شؤون الالتزام والرقابة التشريعية والشؤون القانونية.

السيد/ لؤي الخرافي حاصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الكويت.

٩ السيد/ عماد محمد عبد الرحمن البحر
(عضو مجلس الإدارة)
انضم السيد/ عماد محمد البحر إلى عضوية مجلس الإدارة في بنك الكويت الوطني في أغسطس ٢٠١٤ وذلك بعد وفاة المغفور له السيد/ محمد عبد الرحمن البحر رئيس مجلس الإدارة ، كما يشغل عضوية لجنتي الترشيحات والمكافآت وكذلك لجنة الائتمان المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

كما أن السيد/ عماد البحر عضو من أعضاء المجلس التنفيذي لمجموعة المغفور له محمد عبد الرحمن البحر والتي تعتبر واحدة من أقدم التكتلات التجارية في الكويت والشرق الأوسط وله دور هام أيضاً مع فريق البحر لصنع القرارات الاستراتيجية. و يشغل أيضا عضو مجلس الإدارة في شركة الأهلية للتأمين وشركات أخرى خارجية.

السيد/ عماد البحر حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الإنطلاق نحو آفاق جديدة

السادة المساهمون الكرام،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثاني والستين لمجموعة بنك الكويت الوطني الذي نستعرض من خلاله أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال العام ٢٠١٤، والتي تكللت بتحقيق أرباح قوية تعكس متانة مركزه المالي وقوة أدائه، مع مضيه قدماً نحو تعزيز موقعه على الساحتين المحلية والإقليمية.

ونظراً لما حققه بنك الكويت الوطني خلال العام ٢٠١٤، يمكن وصف هذا العام بعام الانطلاق نحو مرحلة جديدة من النمو والتطور، إن على المستوى المحلي مع انطلاق العديد من المشاريع التنموية في الكويت والتي لعب بنك الكويت الوطني دوراً قيادياً في تمويلها، أو على المستوى الإقليمي مع تعزيز موقعنا في الأسواق الواعدة في المنطقة، ولاسيما الخليجية منها، أو حتى على المستوى الداخلي مع استلام الإدارة "المتجددة" دفة القيادة وما رافق ذلك من تطويرات انعكست على أداء البنك ومهدت الطريق أمامه للنمو نحو آفاق جديدة.

نتائج قوية ونمو في كافة مجالات الأعمال

واصل بنك الكويت الوطني أداءه القوي خلال العام ٢٠١٤، وحقق ٢٦١,٨ مليون دينار كويتي أرباحاً صافية. وهو ما يشكل دليلاً على تفوق البنك في مواجهة كافة التحديات بفضل استراتيجيته الناجحة وسياسته المتحفظة، إلى جانب إدارته الحصيفة للمخاطر، والتزامه بأرقى معايير العمل المصرفي لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات لعملائه. وتعكس هذه النتائج النمو القوي الذي حققه بنك الكويت الوطني في كافة مجالات الأعمال، إذ نمت الأرباح التشغيلية الصافية خلال العام ٢٠١٤ بواقع ٥,٦٪ لتبلغ ٦٦١ مليون دينار كويتي، كما نمت القروض والتسليفات القروض والتسليفات بواقع ١١,٣٪ إلى ١١,٩ مليار دينار، وذلك في دلالة واضحة على تحسن البيئة التشغيلية المحلية مع تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الواردة في خطة التنمية. بدورها، نمت الودائع بواقع ٧,٥٪ لتبلغ ١١,٣ مليار دينار، بما يؤكد سمعة بنك الكويت الوطني التي تعكس الثقة والأمان.

وتظهر قوة أداء بنك الكويت الوطني ومتانته بوضوح أيضاً في كافة المؤشرات المالية الأخرى، مع استمراره في تحقيق عوائد مميزة على الموجودات وحقوق المساهمين خلال العام ٢٠١٤، إذ بلغ العائد على الموجودات ١,٢٨٪ والعائد على حقوق المساهمين ١١٪ كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٤. وفي إشارة إلى رسملة البنك القوية ومتانة مركزه المالي، بلغ معدل كفاية رأس المال ١٤,٥٪ وفق معيار بازل III، وهو ما يفوق متطلبات بنك الكويت المركزي.

كما واصلت موجودات بنك الكويت الوطني نموها لتبلغ ٢١,٨ مليار دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، مرتفعةً بواقع ١٧,١٪ عن العام السابق، بينما بلغت حقوق المساهمين ٢,٥ مليار دينار كويتي، بنمو بلغ ٥,٨٪.

هذا وقد قرر مجلس الإدارة التوصية إلى الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن العام ٢٠١٤، بواقع ٣٠٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي ٣٠ فلساً للسهم الواحد، وأسهم منحة بواقع ٥٪.

الأعلى تصنيفاً والأكثر أماناً

وفي دلالة على موقع بنك الكويت الوطني ومكانته الرائدة إقليمياً والثقة العالمية التي يحظى بها، استطاع البنك أن يحتفظ بتصنيفاته الائتمانية المرتفعة بإجماع أكبر ثلاث وكالات تصنيف عالمية هي "موديز" و"فيتش" و"ستاندرد أند بورز".

وكانت الوكالات الثلاث قد ثبتت خلال العام الماضي تصنيفات بنك الكويت الوطني المرتفعة بنظرة مستقبلية مستقرة، إذ قامت وكالة "موديز" بتأكيد تصنيفات البنك الطويلة الأجل عند Aa3، كما ثبتت وكالة "فيتش" تصنيفه عند AA- ووكالة "ستاندرد أند بورز" عند A+.

وفي مؤشر إضافي على سمعته المرموقة، فقد احتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر البنوك أماناً في العالم للمرة التاسعة على التوالي، ليكون البنك الوحيد في العالم العربي الذي يحتفظ بموقعه في هذه القائمة المرموقة لتسع مرات متتالية، وهو أمر نعتز به.

المشاريع التنموية تكتسب زخماً

على صعيد البيئة التشغيلية، فقد شكل العام ٢٠١٤ نقطة تحول بالنسبة للآفاق الاقتصادية للكويت. وشهد هذا العام انطلاق العديد من المشاريع التنموية الكبرى التي تعتبر ضرورية جداً لتحفيز النشاط الاقتصادي والتي انعكست بالفعل إيجاباً على البيئة التشغيلية المحلية. ومن أبرز هذه المشاريع، مشروع الوقود البيئي الذي يعتبر من الأكبر في تاريخ الكويت، والذي لعب بنك الكويت الوطني دوراً قيادياً في تمويله، إلى جانب

مشروع محطة الزور الشمالية الذي يعتبر أول مشروع يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت.

كما قاد بنك الكويت الوطني تحالفات مصرفية دولية لتمويل الخطط التوسعية للعديد من شركات الكويتية والإقليمية، على نسق القرض المجمع الثاني بقيمة مليار دولار لصالح الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) لغرض تمويل خططها التوسعية عالمياً.

وتعكس هذه الصفقات الضخمة سمعة بنك الكويت الوطني المرموقة والثقة العالية التي يحظى بها على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً وعالمياً. كما تعكس مكانته وموقعه المتقدم والطليعي للاستفادة من فرص النمو التي يبرزها التحسن المتوقع في البيئة الاقتصادية مع تسارع تنفيذ المشاريع التنموية في الكويت.

استقرار وثبات رغم التحديات الإقليمية

إقليمياً، واصل بنك الكويت الوطني استراتيجيته الرامية إلى تعزيز موقعه في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الأسواق الخليجية التي تتميز بآفاقها الاقتصادية القوية وفرص النمو الواعدة التي تقدمها. وعلى الرغم من الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية المتلاحقة التي شهدتها بعض الأسواق العربية، إلا أن فروع بنك الكويت الوطني الخارجية قد أظهرت مناعة قوية، لترتفع أرباحها بواقع ٦,٤٪ خلال العام ٢٠١٤، وتزيد مساهمتها في إجمالي أرباح المجموعة. وهو ما يؤكد نجاح استراتيجية التوسع الإقليمي المدروس التي انتهجها بنك الكويت الوطني.

ومن أبرز الخطوات التي قام بها بنك الكويت الوطني على المستوى الإقليمي، قراره التخارج من بنك قطر الدولي وبيع حصته البالغة ٣٠٪، وذلك في ظل رؤيتنا بصعوبة رفع حصتنا في البنك إلى حصة مسيطرة. وإلى جانب العائد المرتفع الذي حققناه من استثمارنا في قطر خلال السنوات الماضية، يعتبر هذا التخارج خطوة استراتيجية مهمة بالنسبة لنا، لكونها ستعزز من قدرة بنك الكويت الوطني على اقتناص فرص نمو أفضل سواء في قطر أو في الأسواق الخليجية الأخرى.

وفي دلالة على أهمية السوق المصرية بالنسبة لاستراتيجية التوسع الإقليمية، وعلى ثقتنا بالآفاق الاقتصادية القوية للبلاد، قام بنك الكويت الوطني بتغيير اسم البنك الوطني المصري إلى بنك الكويت الوطني- مصر. وهو ما يعكس كذلك جهودنا إلى تحقيق الاندماج والتكامل على مستوى المجموعة. وعلى الرغم من الأحداث التي شهدتها البلاد، فقد واصل بنك الكويت الوطني- مصر نموه القوي خلال العام ٢٠١٤، ونتوقع أن يستمر بأدائه القوي خلال الفترة المقبلة، ولاسيما مع استقرار الأوضاع في مصر التي يمثل استثمار بنك الكويت الوطني فيها خياراً استراتيجياً طويل الأجل.

السوق المصرفية الإسلامية

وبموازاة استراتيجيته الإقليمية، واصل بنك الكويت الوطني جني ثمار استحواذه على ٥٨,٤٪ من بنك بوبيان الإسلامي، ليوفر بذلك لنفسه آفاقاً جديدة للنمو، ويدعم جهوده لتنويع مصادر الدخل وتعزيز قاعدة عملائه والمجموعة الواسعة والمتنوعة من الخدمات المصرفية التي يقدمها لهم.

وقد شهد بنك بوبيان منذ دخول بنك الكويت الوطني مساهماً رئيسياً فيه تحولاً جذرياً في أعماله تمثل في عودته إلى النمو وتحقيق الأرباح وزيادة حصته في السوق المصرفية الإسلامية في الكويت بوتيرة مستقرة. وسيواصل بنك الكويت الوطني دعم بنك بوبيان من خلال إمداده بالخبرات والكوادر المصرفية مع الالتزام التام باستقلالية المصرفين وفق ما تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

إدارة المخاطر والحوكمة

ولا شك في أن نجاح بنك الكويت الوطني في مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية يعكس مدى فاعلية إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة التي يعتمدها. وقد قادت السياسة المتحفظة التي ينتهجها بنك الكويت الوطني وإدارته الرشيدة للمخاطر والمعايير الصارمة للحوكمة إلى حماية البنك من تداعيات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء محليا أو اقليميا.

وقد حرص بنك الكويت الوطني خلال تاريخه الطويل لأكثر من ستة عقود، على الالتزام بمعايير الحوكمة كجزء لا يتجزأ من ثقافته وفلسفته. وتبقى مبادئ الشفافية والمحاسبة وحماية حقوق المساهمين على رأس أولولياته.

كلمة وفاء

من جهة ثانية، لقد افتقد بنك الكويت الوطني والكويت خلال العام ٢٠١٤ أحد أبرز الشخصيات الكويتية وهو العم محمد عبدالرحمن البحر، صاحب الأيادي البيضاء والسجل الناصع في خدمة الكويت وأهلها، والبصمات الواضحة في مسيرة بنك الكويت الوطني منذ تأسيسه، وخلال توليه رئاسة مجلس الإدارة لعقدين من الزمن. وإننا إذ سنبقى نفتقد للعم محمد عبدالرحمن البحر ولتوجيهاته الحكمية، فإننا نتعهد بمواصلة مسيرة النجاحات والإنجازات التي خطها بنك الكويت الوطني منذ تأسيسه والتي لطالما كان المرحوم أحد أعمدتها.

قيادة "متجددة"

وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، فقد شهد العام ٢٠١٤ تطوراً مهماً تمثل بتسلم الأخ عصام جاسم الصقر منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة، والأخت شيخة خالد البحر منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، ومؤخرا الأخ صلاح يوسف الفليج منصب الرئيس التنفيذي للكويت، وذلك عقب تقاعد الأخ ابراهيم شكري دبدوب بعد سنوات طويلة قضاها في خدمة البنك.

"يمكن وصف العام ٢٠١٤ بعام الانطلاق نحو مرحلة جديدة من النمو والتطور، محلياً مع انطلاق العديد من المشاريع التنموية واقليمياً مع تعزيز موقع البنك في الأسواق الواعدة."

بنك الكويت الوطني

واصل أداءه القوي خلال ٢٠١٤

محققاً نمواً في كافة

مجالات الاعمال.

وإننا إذ عبرنا مراراً عن ثقتنا بالجهاز الإداري وبقدرته على قيادة بنك الكويت الوطني نحو آفاق جديدة، فقد جاءت نتائج البنك للعام ٢٠١٤ والنجاحات الملحوظة التي أحرزها على المستوى الاستراتيجي، لتؤكد استقرار الجهاز الإداري للبنك وخبرة قياداته التي واكبت خلال أكثر من ٣٠ عاما تطور بنك الكويت الوطني ونموه، وقادته ليكون أحد أكبر الكيانات المصرفية الرائدة في العالم العربي تشيد بها كافة المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف العالمية.

ثروة الوطني البشرية

ولا شك في أن قوة بنك الكويت الوطني تقوم بالدرجة الأولى على موارده البشرية التي نفخر ونعتز بها. ويبقى الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها وتنمية قدراتها على رأس اهتمامات بنك الكويت الوطني وأولوياته. وعلى هذا الأساس، واصل البنك خلال العام ٢٠١٤ الدورات والبرامج التدريبية الرامية إلى تنمية مهارات موظفيه من الجنسين وتوسيع مداركهم. كما عزز شراكاته مع أبرز المعاهد والجامعات العالمية لتنظيم العديد من البرامج التدريبية الرفيعة المستوى لصقل مهارات القيادات الشابة لديه بهدف إعداد جيل واعد من المصرفيين الجدد وتهيئته لتسلم المواقع القيادية.

وفي إطار سعيه الدائم إلى توطين الوظائف وزيادة نسبة العمالة الوطنية لديه، قام بنك الكويت الوطني خلال العام ٢٠١٤ بتوظيف نحو ٣١٥ مواطناً كويتياً من الجنسين، لتتجاوز نسبة العمالة الوطنية لديه ٦٤٪، وليحافظ على موقعه بين أكبر الجهات توظيفا للعمالة الوطنية في القطاع الخاص. وهو ما يؤكد دعم بنك الكويت الوطني الكامل للخطط الحكومية الهادفة إلى تأهيل الكوادر الوطنية الشابة وتنمية الثروة البشرية في الكويت.

التزام مطلق بتنمية المجتمع

وتأكيداً على نهجه الثابت بتنمية المجتمع، كثف بنك الكويت الوطني خلال العام الماضي جهوده الحثيثة التزاماً بمسؤوليته الاجتماعية. ولم يدخر البنك أي جهد في دعم كافة الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والإنسانية والخيرية وتكريس قيم التعاون والمشاركة.

ويبقى مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال أيقونة مساهمات البنك الاجتماعية. وقد واصل بنك الكويت الوطني سعيه إلى تطوير هذا المستشفى من خلال إنشاء أول مركز متخصص في زراعة النخاع للأطفال في الكويت، سيكون بإذن الله فريداً من نوعه على مستوى المنطقة. كما واصل البنك دعمه لمختلف الجهات الخيرية والإنسانية مثل بيت عبد الله للأطفال وبيت لوذان ولوياك.

وكعادته سنوياً منذ أكثر من عقدين من الزمن، استمر بنك الكويت الوطني في حملته "افعل الخير في شهر الخير" خلال شهر رمضان المبارك، كما استمر في تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للأنشطة الهادفة إلى المحافظة على البيئة فضلاً عن الأنشطة التعليمية والرياضية مثل سباق الوطني السنوي للمشي في عامه العشرين.

شكر وعرفان

وفي الختام، يطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في بنك الكويت الوطني أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله، داعياً المولى العلي القدير أن يسدد خطاهم من أجل رفعة وتقدم واستقرار بلدنا الحبيب الكويت. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى المسؤولين في بنك الكويت المركزي وعلى رأسهم الأخ المحافظ الدكتور محمد يوسف الهاشل على إدارتهم الرشيدة للسياسة النقدية في البلاد وتوجيهاتهم البنّاءة ومتابعتهم المستمرة من أجل ضمان استقرار وسلامة القطاع المصرفي.

مساهمونا الأفاضل،

وأخيراً، أود أن أتوجه إلى جميع مساهمينا الأفاضل بجزيل الشكر والتقدير على ولائهم ودعمهم للبنك، والشكر موصول لعملاء بنك الكويت الوطني الأعزاء على الثقة الغالية التي يولونها لنا والتي كانت لنا دوماً مصدر فخر واعتزاز يحفزنا على مواصلة العمل للمحافظة على المكانة المرموقة التي يتمتع بها البنك الوطني.

كما لا يفوتني أن أعرب باسمي شخصياً وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة عن خالص الشكر والتقدير للإدارة التنفيذية ولجميع العاملين في البنك على جهودهم وتفانيهم في العمل وما يبذلونه من جهود مستمرة لتحقيق هذه النتائج المتميزة وتعزيز مكانته على كافة الأصعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ناصر مساعد الساير

رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١ **عصام جاسم الصقر**
الرئيس التنفيذي للمجموعة

٢ **شيخة خالد البحر**
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

٣ **صلاح يوسف الفليج**
الرئيس التنفيذي – إن بي كي كابيتال

٤ **جورج ريشاني**
مدير عام – مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة

٥ **جيم ميرفي**
مدير عام – المجموعة المالية

٦ **باركسون شونج**
مدير عام – مجموعة إدارة المخاطر

٧ **د. سليمان عبدالمجيد**
المستشار القانوني العام

٨ **د. إلياس بخعازي**
كبير الاقتصاديين للمجموعة

٩ **براديب هاندا**
مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية، النفط والتمويل التجاري

١٠ **مصطفى الجندي**
مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

١١ **مالك خليفه**
مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة

١٢ **ديميتريوس كوكوسوليس**
مدير عام – مجموعة تقنية المعلومات والعمليات

١٣ **كارل إينجر**
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

١٤ **عماد العبلاني**
مدير عام – مجموعة الموارد البشرية

مؤهلات وخبرات الإدارة التنفيذية

١ السيد / عصام الصقر
(الرئيس التنفيذي للمجموعة)
انضم السيد/ عصام الصقر إلى بنك الكويت الوطني في ١٩٧٨ ويشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة منذ مارس ٢٠١٤. كما يشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة.

ويشغل السيد/ الصقر منصب رئيس مجلس إدارة شركة الوطني للاستثمار وكذلك رئيس مجلس إدارة البنك الوطني المصري. ويشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة كل من بنك الكويت الوطني (الدولي) – المملكة المتحدة، إن بي كي بروبيرتيز – جيرسي، إن بي كي ترستيز – جيرسي وكذلك شركة إن أي جي الأسيوية للاستثمار.

السيد/ الصقر حاصل على درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا للبوليتكنيك في الولايات المتحدة الامريكية.

٢ السيدة/ شيخة البحر
(نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة)
انضمت السيدة/ شيخة البحر إلى بنك الكويت الوطني في ١٩٧٧، وتشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة منذ مارس ٢٠١٤. كما تشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة.

وترأس السيدة/ البحر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني – لبنان، وتشغل عضوية مجلس إدارة شركة بنك الكويت الوطني العالمية لإدارة الأصول وبنك قطر الدولي والبنك التركي – تركيا. كما تشغل ايضاً عضوية مجلس إدارة مجموعة زين – الكويت. لدى السيدة/ شيخة خبرات عميقة في مجالات الخصخصة، وتمويل المشاريع، والخدمات الاستشارية، والشؤون المتعلقة بالسندات، وتمويل المشاريع بنظام B.O.T، وعمليات الإصدار الأولي، وكذلك شهادات الإيداع الدولية.

السيدة/ البحر حاصلة على درجة البكالوريوس في علوم التسويق الدولي من جامعة الكويت، كما حضرت برامج متخصصة في جامعة هارفرد، جامعة ستانفورد وجامعة دوق.

٣ السيد/ صلاح الفليج
(الرئيس التنفيذي – شركة الوطني للاستثمار)
انضم السيد/ صلاح الفليج إلى مجموعة بنك الكويت الوطني في ١٩٨٥، ويشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار منذ ٢٠٠٧.

قبل انضمامه إلى شركة الوطني للاستثمار، شغل السيد/ الفليج العديد من الوظائف الرئيسية في بنك الكويت الوطني كان آخرها المدير العام لمجموعة الخزانة والاستثمار.

تخرج السيد/ الفليج من جامعة ميامي حيث حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية، وكذلك الماجستير في إدارة الأعمال. كما شارك في العديد من برامج المدراء التنفيذيين في جامعة هارفرد، وجامعة ستانفورد، وجامعة دوق.

٤ السيد/ جورج ريشاني
(مدير عام – مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة)
انضم السيد/ جورج ريشاني إلى بنك الكويت الوطني في ١٩٨٧ ويشغل منصب رئيس مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة منذ ٢٠١٢. كما يشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى البنك.

وتشتمل مناصب السيد/ ريشاني السابقة في البنك مدير عام الخزانة للمجموعة، ورئيس إدارة الأصول والخصوم، ولديه خبرة عميقة في إدارة الخزانة، والسيولة والأموال، والميزانية، وإدارة مخاطر السوق (مخاطر تحويل العملات ومخاطر نسبة الفائدة) بالإضافة إلى إدارة الاستثمار واسواق المال وكذلك خبرات واسعة في الأسواق العالمية للدخل الثابت.

حصل السيد/ ريشاني على درجة البكالوريوس في العلوم من الجامعة الأمريكية في بيروت كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال والتمويل بامتياز من جامعة لندن للأعمال. كما شارك في العديد من برامج المدراء التنفيذيين في جامعة هارفرد، وجامعة ستانفورد، وجامعة دوق.

٥ السيد/ جيم ميرفي
(مدير عام – المجموعة المالية)
انضم السيد/ جيم ميرفي إلى بنك الكويت الوطني في ١٩٩٩ ويشغل منصب مدير المجموعة المالية منذ ٢٠١٠، كما يشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى البنك. قبل انضمامه لبنك الكويت الوطني عمل السيد/ ميرفي كرئيس للمحاسبة الإدارية في إيرلندا والمملكة المتحدة لدى أحد البنوك الرائدة في إيرلندا، ولديه خبرات واسعة في التمويل والقطاع المصرفي.

السيد/ ميرفي حاصل على شهادة محاسب إداري معتمد من المملكة المتحدة وسكرتير معتمد من المملكة المتحدة وحاصل على مؤهل في مجال التسويق من ايرلندا.

٦ السيد/ باركسون شونج
(مدير عام – مجموعة إدارة المخاطر)
انضم السيد/ باركسون شونج إلى بنك الكويت الوطني في ١٩٩٣، ويشغل منصب رئيس إدارة المخاطر للمجموعة منذ ٢٠٠٨. وهو رئيس أو عضو في العديد من اللجان الإشرافية الإدارية في البنك.
لدى السيد/ شونج خبرات واسعة في الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية وتمويل الشركات والقروض المشتركة.

السيد/ شونج حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد بامتياز من جامعة ويلز في المملكة المتحدة، وكذلك ماجستير في إدارة الاعمال تخصص تمويل من وارتون – جامعة بنسلفينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

٧ الدكتور/ سليمان عبد المجيد
(المستشار القانوني العام – رئيس مجموعة الشؤون القانونية)
انضم الدكتور/ سليمان عبد المجيد إلى بنك الكويت الوطني في ٢٠٠١ مستشاراً قانونياً عاماً ورئيساً للشؤون القانونية في البنك.

وقد التحق الدكتور/ عبد المجيد بعد تخرجه بسلك القضاء المصري، كما تولى التدريس الجامعي. وتمتد خبرته في العمل القانوني بالشؤون القانونية لدى البنوك الكويتية لنحو ٣١ عاماً.

الدكتور/ عبد المجيد حاصل على درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة بأعلى تقدير مع مرتبة الشرف، كما حصل على جائزة الجمعية المصرية للقانون الدولي، وله عدة أبحاث قانونية منشورة.

٨ الدكتور/ إلياس بخعازي
(كبير الاقتصاديين للمجموعة)
انضم الدكتور/ إلياس بخعازي إلى بنك الكويت الوطني في ٢٠٠٨ حيث أصبح كبير الاقتصاديين للمجموعة في ٢٠١٣، كما يشغل منصب رئيس إدارة البحوث الاقتصادية للبنك، ولديه عضوية في العديد من اللجان الإدارية لدى البنك.

وقبل توليه منصبه الحالي شغل الدكتور/ بخعازي رئاسة البحوث الاقتصادية في البنك. ولديه خبرة واسعة في التحليل الاقتصادي وأسواق المال ويشمل ذلك خبرة تتجاوز ٢٠ عاماً في الأسواق الأمريكية.

الدكتور/ بخعازي حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت، وكذلك درجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا الجنوبية في لوس أنجلوس.

٩ السيد/ براديب هاندا
(مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والتمويل التجاري)
انضم السيد/ براديب هاندا إلى بنك الكويت الوطني في ١٩٨٠ ويشغل منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والتمويل التجاري منذ ٢٠١٢، كما يشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى البنك. وتشمل مناصبه السابقة في بنك الكويت الوطني مساعد مدير عام ومدير التنفيذي ومدير اول لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات، ولديه خبرة واسعة تتجاوز الثلاثون عاماً في مجال الشركات الأجنبية والنفط، والتمويل التجاري.

السيد/ هاندا حاصل على درجة الماجستير من جامعة دلهي في الهند.

١٠ السيد/ مصطفى الجندي
(مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية)
انضم السيد/ مصطفى الجندي إلى البنك في ١٩٧٩، ويشغل منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية منذ ٢٠١٣، كما يشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية ولجان الائتمان لدى البنك.

ولدى السيد/ الجندي خبرة واسعة في جميع مجالات التمويل وإدارة الخدمات المصرفية للشركات.

السيد/ الجندي حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس – مصر، كما حضر دورات تدريبية مكثفة ومؤتمرات عدة لدى جامعة لندن للأعمال وجامعة هارفرد.

١١ السيد/ مالك خليفة
(مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة)
انضم السيد/ مالك خليفة للعمل في البنك في ٢٠٠٥ ويشغل منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة منذ ٢٠٠٨، كما يشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى البنك.

تقرير مداولات الإدارة وتحليل الأداء

قبل منصبه الحالي شغل السيد/ خليفة منصب المدير التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة لدى المكتب التمثيلي لأحد البنوك الأمريكية في لبنان، ولديه خبرة واسعة تتجاوز ٣١ عاماً في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وأسواق المال في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

السيد/ خليفة حاصل على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة سانت جوزيف في لبنان.

١٢ السيد/ ديمتريوس كوكوسوليس

(مدير عام – مجموعة تقنية المعلومات والعمليات)
انضم السيد/ ديمتريوس كوكوسوليس إلى البنك في ٢٠١٣ ليشغل منصب المدير العام لمجموعة العمليات، ومنذ أغسطس ٢٠١٤ يشغل أيضاً مدير عام مجموعة تقنية المعلومات، كما يشغل عضوية العديد من من اللجان الإدارية لدى البنك.

وقبل منصبه الحالي شغل منصب رئيس ونائب لرئيس إدارة العمليات، ورئيس العمليات لخدمات التمويل الدولي للأفراد، ونائب رئيس ومدير للخدمات المصرفية للأفراد وعمليات بطاقات الائتمان، وذلك في العديد من البنوك المحلية والدولية في جنوب وشرق أوروبا. ولديه خبرة واسعة في مجال إدارة العمليات، والتحليل والتخطيط المالي، وإدارة المشاريع، وتأسيس وظيفة العمليات، وأنشطة الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة.

السيد/ كوكوسوليس حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال بدرجة في التمويل من جامعة ديبول في شيكاغو، في الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك درجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد من جامعة روتشستر في الولايات المتحدة الامريكية.

١٣ السيد/ كارل إينجر

(رئيس مجموعة التدقيق الداخلي)
انضم السيد/ كارل إينجر إلى البنك في ٢٠٠٩ ويشغل منصب رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة منذ ٢٠١٢.

وتشمل مناصبه السابقة نائب رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة وكذلك رئيساً للتدقيق الداخلي لدى احد البنوك الاقليمية في البحرين. ولديه خبرة واسعة في مجال التدقيق الداخلي في القطاعات المصرفية الدولية، والتدقيق الخارجي، وكذلك الخدمات الاستشارية في المملكة المتحدة.

السيد/ إينجر حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سترتكلايد في المملكة المتحدة.

١٤ السيد/ عماد العبلاني

(مدير عام – مجموعة الموارد البشرية)
انضم السيد/ عماد أحمد العبلاني لبنك الكويت الوطني في مارس عام ٢٠٠٣ وقد شغل مؤخراً منصب مدير عام – مجموعة الموارد البشرية في العام ٢٠١٤ كما أنه عضو في العديد من اللجان الإدارية لدى البنك.

وتشتمل مناصبه السابقة في البنك: نائب مدير عام في الموارد البشرية – الكويت ،و مساعد مدير عام إدارة التعيينات والعمليات في الموارد البشرية في البنك الكويت الوطني، ولديه أكثر من ٢٣ سنة خبرة واسعة في مجال الموارد البشرية.

السيد / عماد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الاعمال من الجامعة الامريكية في بيروت (لبنان) وحاصل على درجة البكالوريوس في علم النفس التربوي من جامعة الكويت .

الاستراتيجية العامة للبنك

تواصل مجموعة بنك الكويت الوطني استراتيجيتها الرامية إلى تكريس تواجدها كأفضل بنك عربي يتميز بتنوع واتساع نطاق منتجاته وخدماته. كما واصل البنك جهوده للحفاظ على تميزه وريادته محلياً وتعزيز مكانته المالية المتينة لزيادة حصته السوقية فضلاً عن تبني أعلى درجات الانضباط والحيطة على صعيد إدارة المخاطر والتكاليف والارتقاء بصورة متواصلة بأدائه، بدءاً من الموارد البشرية وانتهاءً بأنظمة وآليات العمل التي تتمحور حول استيعاب وتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء.

وبعد تحول بنك بوبيان إلى شركة تابعة بالكامل لمجموعة بنك الكويت الوطني، عزز البنك الوطني جهوده لترسيخ تواجده في السوق المصرفية الإسلامية المتنامية في الكويت والسوق المصرفية عموماً، كما ساهم ذلك في تعزيز استراتيجية بنك الكويت الوطني لتنويع مصادر الدخل والخدمات التي يقدمها وكذلك قاعدة عملائه. وسيبقى بنك الكويت الوطني ملتزماً بالكامل في دعم بنك بوبيان وتعزيز موقعه في السوق وزيادة مساهمته في المجموعة.

وعلى الساحة الإقليمية، تركّز استراتيجية بنك الكويت الوطني على تعزيز التواجد في الأسواق المستقرة وذات فرص النمو، ولاسيما الأسواق الخليجية، مع العمل على تحقيق التكامل والاندماج على مستوى العمليات الخارجية بهدف توسيع نطاق خدماته في كل سوق من هذه الأسواق، معتمداً في ذلك على اتساع رقعة انتشاره وعلاقات العمل التي يحتفظ بها سواءً داخل الكويت أو خارجها لترسيخ علامته التجارية على مستوى المنطقة.

مؤشرات الأداء المالي

حقق بنك الكويت الوطني ٢٦١,٨ مليون دينار كويتي أرباحاً صافية في عام ٢٠١٤، مقارنة مع ٢٣٨,١ مليون دينار كويتي في عام ٢٠١٣، بنمو بلغ ١٠٪ على اساس سنوي. وتعكس هذه الأرباح الأداء القوي الذي استطاعت المجموعة أن تحققه كما تعكس نجاحها في اقتناص الفرص المتاحة.

وقد حققت محفظة قروض المجموعة نمواً بواقع ١١,٣٪ كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٤. وقد نمت ودائع العملاء بواقع ٧,٥٪ خلال هذه الفترة، وهو ما يمثل شهادة إضافية على قوة العلامة المصرفية للمجموعة. كما نمت الموجودات الإجمالية للمجموعة بواقع ١٧,١٪ لتبلغ ٢١,٨ مليار دينار كويتي.

كما أكدت النتائج القوية التي حققتها الفروع الخارجية والشركات التابعة نجاح استراتيجية بنك الكويت الوطني لتنويع مصادر الدخل. وقد نمت إجمالي أرباح مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة بنحو ٦,٤٪ مقارنة مع العام السابق، كما سجل بنك بوبيان الإسلامي نمواً قوياً خلال الفترة، مع ارتفاع أرباحه بواقع ١١١٪ مقارنة مع العام السابق. وبلغ العائد على الموجودات خلال الفترة ١,٢٨٪، والعائد على حقوق المساهمين ١١٪.

وفي الوقت نفسه، سجلت المؤشرات الأساسية لجودة الأصول تحسناً إضافياً خلال الفترة، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي محفظة القروض ١,٥٪ كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، بنسبة تغطية بلغت ٢٧٦٪. وارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى ٢,٥١٢ مليون دينار كويتي، من ٢,٣٧٤ مليون دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٣. كما حافظ معدل كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III على مستواه المريح عند ١٤,٥٪.

مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية

حققت مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني عاما جديدا من النمو في الايرادات وصافي الدخل إلى جانب الأداء الجيد في القطاعات الرئيسية مثل القروض والإيداعات. وقد نجحت المجموعة في إدارة المخاطر في ظل عام شهد الكثير من التقلبات، ولاسيما في ما يتعلق بتداعيات قانون صندوق الاسرة.

وقد ركزت مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية خلال العام ٢٠١٤ على تنفيذ العديد من المبادرات الرئيسية، والتي ساهمت بشكل مباشر في تحقيق أهدافها على المديين القصير والطويل. وشملت هذه المبادرات التركيز على العلاقة مع العملاء والتي ظهرت بشكل واضح من خلال ارتفاع حجم المبيعات، إضافة إلى المحافظة على قاعدة العملاء، والأهم من ذلك، التجربة المصرفية التي يقدمها بنك الكويت الوطني لهم. كما قامت المجموعة خلال ٢٠١٤ بإطلاق العديد من المنتجات المبتكرة مثل خدمة الاستبدال الفوري لنقاط مكافآت الوطني لدى نقاط البيع، ليكون بنك الكويت الوطني أول مصرف في الكويت يتيح لعملائه استبدال نقاط مكافآتهم فوراً لدى نقاط البيع بسهولة ومرونة. إلى جانب ذلك، شهد هذا العام إطلاق خدمة الدفع الالكتروني الآمن بالتعاون مع "باي بال" من خلال خدمة الوطني عبر الانترنت.

كما واصلت المجموعة خلال العام التركيز على رضا عملاء كأحد أولوياتها ضمن مبادرة "أنا الوطني" المستمرة والتي كانت قد أطلقتها في العام السابق، وجرى خلال العام ٢٠١٤ تبنيها على مستوى كافة إدارات البنك.

وتقديرا لجهوده في خدمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فاز بنك الكويت الوطني بجائزة افضل برنامج للشركات المتوسطة والصغيرة في الشرق الاوسط وافريقيا من قبل ماستركارد، ليكون البنك الوحيد بين البنوك الكويتية الذي يفوز بهذه الجائزة.

وقد عملت مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية على تعزيز النمو من خلال تنويع قاعدة منتجاتها وتوسعة مجال انتشارها من خلال القنوات المصرفية الالكترونية، إضافة إلى تطوير المعايير الائتمانية لاستيعاب شريحة المقيمين من خلال توفير مجموعة متنوعة من البطاقات الائتمانية. وفي هذا الإطار، قامت بإطلاق بطاقات الدفع المسبق الجديدة والمتطورة وبطاقة مايلز ماستركارد إلى جانب بطاقة World Elite MasterCard المخصصة لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، كما قامت بتحديث الخدمات الالكترونية مثل الوطني أون لاين والوطني عبر الموبايل كجزء من استراتيجيتها لتوسعة الانتشار.

خدمة العملاء

تبقى تجربة العملاء على رأس أولويات عمل مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية، حيث تواصل المجموعة تقييم تجربة العملاء لكي تصل إلى فهم حقيقي لاحتياجاتهم، بما يضمن رضاهم وتعزيز ولائهم وثقتهم. وقد أثبتت النتائج قدرة المجموعة على فهم احتياجات العملاء، ونجحت في تحقيق نتائج مهمة على مستوى الشفافية والثقة والثبات والقوة. وتواصل مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية استثمارها في البحث والاستبيان في ما يتعلق برضا وتجربة العملاء من أجل توقع وفهم احتياجاتهم ومواكبة التغيرات الديموغرافية وقياس أي تغيرات محتملة في الاهتمامات والسلوك.

قنوات التوزيع

تمتلك الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني ٦٦ فرعاً عاملاً في الكويت بما فيها فرع مطار الكويت الدولي وفرع منطقة سعد العبدالله، يضاف إليها أكثر من ٢٥٢ جهازاً آلياً مصرفياً منها ١٧٠ جهاز سحب آلي و٨٢ جهاز إيداع، إلى جانب مركز الخدمة المصرفية الهاتفية والمبيعات المباشرة والقنوات المصرفية الالكترونية من خلال الوطني عبر الانترنت والوطني عبر الموبايل.

كما تم توفير خدمة السحب الآلي بالعملات الأجنبية وهي اليورو والدولار والجنيه الإسترليني والدرهم الإماراتي والريال السعودي وذلك حصرياً في صالة المغادرين في مطار الكويت الدولي.

وقد حافظت شبكة الفروع على قوتها وتنافسيتها، في الوقت الذي نجحت المجموعة في تشجيع أعداد متزايدة من العملاء على الانتقال لاستخدام قنوات الخدمة الذاتية من خلال خدمة الوطني عبر الموبايل والوطني أون لاين والخدمة الهاتفية. ومع اطلاق خاصية "كلمة السر الواحدة"، اصبح بامكان مستخدمي خدمة الوطني عبر الانترنت إنشاء وتحديث قائمة المستفيدين لديهم بطريقة أكثر مرونة. كما شهدت خدمة الوطني عبر الموبايل تحديثاً جديداً من خلال اضافة العديد من الخيارات حيث تم استحداث اللغة العربية كخيار جديد بهدف الوصول إلى المزيد من المستخدمين وتوفير المزيد من الخدمات الالكترونية التي تلبي تطلعاتهم.

كما قام البنك الوطني بتوفير تجربة تسوق أكثر اماناً لمستخدمي مواقع التسوق الالكترونية من خلال اتاحة المجال امامهم لفتح حساب "باي بال" الخاص بهم عبر خدمة الوطني عبر الانترنت. وتمنح هذه الخدمة المستخدمين المزيد من الامان بحيث تبقى بياناتهم المصرفية محفوظة ومحجوبة عن الأطراف الأخرى. وتعتبر خدمة "باي بال" اضافة جديدة إلى تجربة العملاء لدى بنك الكويت الوطني كما أنها تأتي في اطار تنويع المنتجات لتقديم وسيلة جديدة للعملاء للدفع الآمن. وبحسب الدراسات الاخيرة المتعلقة بمدى ارتفاع عدد مستخدمي القنوات الالكترونية المصرفية في الكويت، فإن خدمة باي بال تضع بنك الكويت الوطني في مقدمة البنوك في السوق في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية.

الأداء

ومن حيث مؤشرات الأداء، فقد ارتفع حجم الودائع بنسبة ١١٪ مقارنة بالعام السابق. ويشمل ذلك ارتفاع الودائع الجارية بنسبة ١٣٪ وودائع الجوهرة بنسبة ١٣٪ والودائع بفائدة بواقع ٦٪. كما ارتفعت محفظة القروض مع استثناء تسوية قروض صندوق الاسرة بنسبة ٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي لغاية ديسمبر ٢٠١٤. وقد حققت مبيعات البطاقات رقما قياسيا خلال العام ٢٠١٤ بنمو يقارب ١٣٪ مقارنة مع العام السابق.

وخلال العام ٢٠١٤، أطلق بنك الكويت الوطني المرحلة الثانية من خدمة الاستبدال الفوري لنقاط المكافآت لدى نقاط بيع المحلات المشاركة، شملت أكثر من ٦٠٠ جهة مشاركة تتوفر لديها أكثر من ١٠٠٠ نقطة بيع. كما أطلق مجموعة جديدة من بطاقات السحب الآلي الممتازة لشريحة مختارة من العملاء مع مزايا اضافية من شأنها تعزيز استخدام البطاقات خاصة أثناء السفر.
ونظم بنك الكويت الوطني مهرجان السحب الكبير في غراند أفينيو للاعلان عن الفائزين بالجائزة الكبرى من حساب الجوهرة والفائز بسيارة رولز رويس ضمن الحملة الصيفية السنوية. وقد تمكنت الحملة الصيفية المخصصة لحاملي بطاقات الوطني في ختامها من تحقيق أهدافها مع نمو بلغ ١٢٪ مقارنة مع العام السابق.

تطوير المنتجات

وقد عمد بنك الكويت الوطني إلى تطوير خطة متكاملة على مستوى جميع القطاعات الرئيسية تمتد إلى ٥ سنوات وتهدف إلى الحفاظ على حصته السوقية الأعلى في السوق، وتعزيزها على نحو إضافي. وتشمل الخطة استقطاب الرواتب باطلاق حملات جديدة لكافة الشرائح.

الشباب: تمثل شريحة الشباب إحدى الشرائح الاستراتيجية لدى مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني. وخلال هذا العام، قامت المجموعة بإطلاق العديد من الحملات التي تستهدف

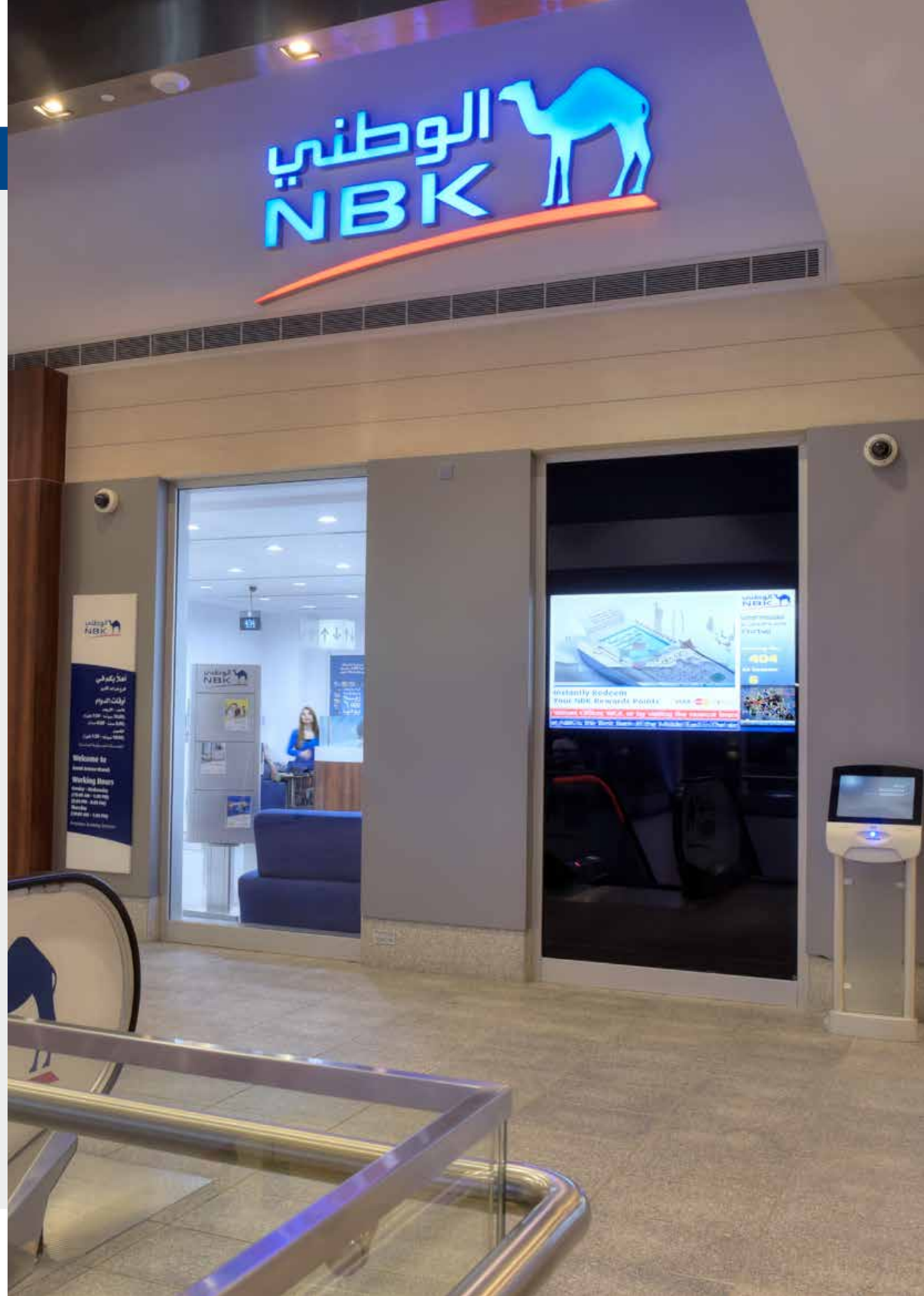

الطلبة الجدد في الجامعات للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥. كما أطلقت حملة استراتيجية لباقة زينة للترويج للادخار بالتعاون مع كيدزانيا.

الخدمات المصرفية للمقيمين: حافظ بنك الكويت الوطني على حصته السوقية المرتفعة في ما يتعلق بهذه الشريحة من خلال منح القروض للمقيمين في الكويت اضافة إلى البطاقات الائتمانية وخدمة تحويل الأموال من خلال خدمة الوطني أون لاين.

الخدمات المصرفية الممتازة: تتوفر هذه الخدمة خصيصا لتلبية احتياجات العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية إلى جانب الخدمة السريعة المخصصة لهذه الشريحة من العملاء وهي تتألف من:

- الخدمات المصرفية المميزة: تم تحويل مجموعة من العملاء الذين يستوفون المعايير إلى هذه الشريحة وقام مديرو علاقات العملاء بتوثيق العلاقة معهم. وتم اطلاق بطاقة Visa Signature الائتمانية حصرياً لهذه الشريحة.
- عملاء الذهبي: تم اطلاق الخدمة السريعة لهذه الشريحة أيضاً وهي توفر للعملاء الاولوية في انجاز معاملاتهم المصرفية والاستفادة من مسؤولي الحساب الشخصيين في الفروع.

مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة

تبقى مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة الخيار الأول لإدارة الثروات لصالح العائلات الكويتية على مدى أجيال، في ظل العلاقة التاريخية التي تجمعهم مع بنك الكويت الوطني والمبنية على الثقة والاحترام والسرية. وقد عزز بنك الكويت الوطني خلال العام ٢٠١٤ موقعه المتميز في مجال إدارة الثروات من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية أكثر ابتكاراً وتطوراً بما يتماشى مع تطلعات عملائه ذوي الملاءة المالية العالية. وفي هذا السياق، شهدت مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة نمواً ملحوظاً في حجم الأصول تحت الإدارة على الرغم من التحديات في بعض الأسواق الإقليمية والعالمية. وقد واصل البنك تقديم خدماته الاستشارية لعملائه بما يتوافق والسياسة المتحفظة التي ينتهجها، بهدف حماية أموالهم واستثماراتهم وتعزيز أواصر العلاقة القوية معهم.

وقد استفاد بنك الكويت الوطني من شبكة فروعة العالمية المنتشرة في أهم عواصم المال والأعمال لتوفير خدماته لعملائه في جنيف ونيويورك ولندن وباريس والمنامة ودبي وبيروت والقاهرة، مع تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الأصول لاستثمار أموالهم بما يتماشى مع درجة المخاطر المناسبة لكل عميل. كما قام البنك الوطني بتعزيز خدمات الوساطة المالية التي يوفرها على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد أطلقت مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة بنجاح خلال العام الماضي صناديق جديدة للإجارة متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، وسعت المجموعة من نطاق الخدمات الاستشارية التي تقدمها لعملائها وساعدتهم على انتقاء فرص استثمارية عقارية مميزة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. كما عززت خدمات الوصاية والعديد من خدمات الأفشور الأخرى بهدف تلبية احتياجات هذه الشريحة الهامة من العملاء.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

شهدت البيئة التشغيلية في الكويت تحسناً ملحوظاً في العام ٢٠١٤ على خلفية التقدم القوي في اطلاق العديد من المشاريع التنموية الحكومية. وقد انعكس هذا التقدم بشكل ايجابي على ثقة القطاع الخاص، الامر الذي دفع بنشاط الاقراض المصرفي للارتفاع.

وقد كانت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الكويت الوطني في مركز قوي للاستفادة من هذه التطورات في قطاع الاعمال وذلك بفضل موقعها المتقدم في السوق وخبرتها الفريدة في ما يتعلق بهيكلة وقيادة الصفقات الكبرى. وقد اثبتت المجموعة مجدداً نجاحها في تلبية احتياجات عملائها من الشركات المحلية والأجنبية اضافة الى الدعم الذي قدمته للاهداف التوسعية للقطاع الخاص وللطموحات التنموية لدولة الكويت.

الشركات المحلية

لعبت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الكويت الوطني دوراً اساسيا في قيادة تحالف مصرفي لترتيب تسهيلات ائتمانية لمدة خمس سنوات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لشركة الاتصالات المتنقلة، وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية لعملياتها التشغيلية. وشارك في هذا التحالف ١١ مصرفاً عالمياً، وهو ما يعكس قدرة بنك الكويت الوطني على قيادة هذا النوع من الصفقات الضخمة بناء على موقعه الريادي وعلاقاته القوية مع البنوك العالمية.

كما انجزت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية في بنك الكويت الوطني عددا من الصفقات الرئيسية الثنائية لتمويل مشاريع بارزة للقطاع الخاص الكويتي مما يؤكد على دورها الريادي في سوق الخدمات المصرفية للشركات في الكويت، على غرار مشروع توسعة الافنيوز - المرحلة الرابعة مع شركة الاحمدية.

الشركات الأجنبية والنفط والغاز

على صعيد الشركات الأجنبية، فتتمثل أبرز الصفقات بدعم المقاولين الأجانب لتلبية متطلباتهم التمويلية لمشروع الوقود البيئي بقيمة ٣,٤ مليار دينار.

أما على صعيد شركات النفط والغاز، فقد لعب بنك الكويت الوطني دورا قيادياً في تمويل استحواذ شركة بترول الكويت العالمية على اصول شركة شل في ايطاليا، حيث كان بنك الكويت الوطني البنك الكويتي والعربي الوحيد المشارك في هذه الصفقة، وهذا ما يؤكد على العلاقة القوية والتاريخية التي تجمع البنك الوطني وشركة نفط الكويت وشركاتها التابعة على مدى عقود.

كما قاد بنك الكويت الوطني تحالفا مصرفيا عالميا لترتيب قرض مجمع بقيمة مليار دولار أميركي لصالح الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) في العام ٢٠١٤.

الحصة السوقية

وكانت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات ناشطة جدا في دعم عملائها من الشركات. وقد قامت بترتيب قروض لعملائها الحاليين، كما استقطبت عملاء جدد بوتيرة قوية. وقد تم ترتيب بعض هذه القروض عبر الكويت، فيما تم ترتيب قروض أخرى للشركات المتعددة الجنسيات من خلال الفروع الخارجية والشركات التابعة في أسواقها المعنية.

كما حافظت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على موقعها الريادي في السوق في مختلف قطاعات الاعمال، وذلك نتيجة نوعية الخدمة المميزة والمنتجات المتطورة التي توفرها. فعلى الصعيد المحلي، نجحت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات من الحفاظ على الحصة الأعلى في السوق والبالغة ٢٥٪. كما تقدر حصة بنك الكويت الوطني السوقية بنحو ٧٥٪ من حجم التمويل للشركات الأجنبية العاملة بالسوق المحلي.

كما ساهمت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تكريس موقع البنك الوطني كأفضل مزود للتمويل التجاري في الكويت، وهو ما كان محط تقدير من قبل مجلة غلوبل فاينانس العالمية المتخصصة. وقد عزز بنك الكويت الوطني موقعه الريادي في قطاع التمويل التجاري من خلال خدماته المميزة والسريعة. وقد استحوذ بنك الكويت الوطني على نحو ٨٠٪ من اعتمادات التصدير ونحو ٦٠٪ من خطابات الضمان المصدرة لكبرى المشاريع في الكويت، ونحو٣٠٪ من الأعمال الأخرى المرتبطة بقطاع التمويل التجاري. كما يعتبر بنك الكويت الوطني الخيار المصرفي الأوش والشريك المصرفي لكافة الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

الخدمات الالكترونية للشركات

قام بنك الكويت الوطني بتحديث الخدمات الالكترونية للشركات، من خلال اضافة العديد من العمليات استجابة لمتطلبات العملاء. كما قام بتطويرها تقنيا لتوفير المزيد من الامان والجودة في الاداء. وتشمل هذه التغييرات اضافة محرك جديد للدفع الالكتروني وتعزيزات لخدمة العملاء، كما يسعى بنك الكويت الوطني لاضافة خدمة "Client Trade Portal" الجديدة لتوفر الحلول الآلية المتكاملة

للتمويل التجاري.

وستواصل مجموعة الخدمات المصرفية للشركات استراتيجيتها التطويرية خلال العام ٢٠١٥. وفي أحدث استبيان لرضا العملاء في نوفمبر ٢٠١٤، حققت المجموعة تحسناً ملحوظاً مقارنة مع الفترة السابقة. وقد اظهر الاستبيان مدى رضا العملاء على ما يوفره بنك الكويت الوطني من خدمات، مما يدفع مجموعة الخدمات المصرفية للشركات إلى التفاؤل بقدرتها على البقاء الخيار الاول لتمويل المشاريع الحكومية العملاقة ومشاريع القطاع الخاص البارزة.

مجموعة الخزانة

بقيت إدارة مخاطر السيولة والتمويل في مقدمة أولويات مجموعة الخزانة خلال العام ٢٠١٤، وذلك على الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته الأسواق والآفاق الاقتصادية العالمية، باستثناء منطقة اليورو. وقد تركزت جهود المجموعة على تمديد آجال الودائع والتنويع الجغرافي لمصادر التمويل، عبر توفير أدوات تمويل جديدة.

كما عملت مجموعة الخزانة على إدارة مخاطر أسعار الفائدة، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، وخاصة في ظل التوقعات المتزايدة بارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة خلال العام ٢٠١٥.

وقد بقيت تكلفة التمويل لدى بنك الكويت الوطني الأدنى مقارنة مع نظرائه الإقليميين والعالميين، مدعومة بتصنيف البنك المرتفع ومستوى السيولة المرتفع في السوق المحلي، سواء بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية.

وقد شهد نشاط العملاء في أسواق الصرف تحسنا ملحوظا في العام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وذلك على خلفية تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية. وقد حافظ بنك الكويت الوطني على موقعه كخيار أول للعملاء لإتمام الصفقات الضخمة في أسواق الصرف، وقد تم اختياره أفضل بنك في الكويت والشرق الأوسط في توفير حلول أسواق الصرف من قبل مجلة غلوبل فاينانس للعام الثالث على التوالي.

كما واصلت مجموعة الخزانة العمل على تطوير أنظمتها التقنية وبنيتها التحتية بهدف الارتقاء بخدمة العملاء.

مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة

حققت مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني أداء قويا خلال العام ٢٠١٤ هو الأفضل لها منذ إطلاقها لإدارة عمليات البنك خارج الكويت. ويعزى هذا الأداء القوي إلى نجاحها في إطلاق مجموعة كبيرة من المبادرات والبرامج، ولاسيما في ما يتعلق بجودة الأصول المستقرة وزيادة الإنتاجية والنمو المستقر. وقد ركزت المجموعة في استراتيجيتها على الأسواق المستقرة التي تتمتع بفرص نمو واعدة، ولاسيما الأسواق الخليجية التي تستفيد من الإنفاق الحكومي الضخم. كما استفادت من تعافي السوق المصرية التي تشكل ثاني أكبر سوق لبنك الكويت الوطني بعد الكويت.

وكان بنك الكويت الوطني قد بدأ خططه التوسعية في بداية ثمانينات القرن الماضي، بافتتاح فروع توفر خدمات مصرفية متكاملة في كل من البحرين ولبنان. كما توسع في عواصم المال والأعمال العالمية مثل نيويورك ولندن وباريس وجنيف وسنغافورة، ليكون له تواجد دولي مميز. وفي العام ٢٠٠٤، اتخذ بنك الكويت الوطني قرارا استراتيجيا بتعزيز تواجده في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فافتتح فروعا في الأردن والمملكة العربية السعودية (جدة) والإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي)، كما قام بالعديد من

الاستحواذات لدخول مصر والعراق وقطر وتركيا.

واليوم، يمتلك بنك الكويت الوطني أوسع شبكة مصرفية دولية تصل إلى ١٠٠ فرع خارج الكويت، تدعمها مجموعة واسعة ومتطورة من الخدمات الالكترونية والقنوات البديلة لتكون الأقرب إلى العملاء وتوفير أرقى وأفضل الخدمات لهم. كما تتميز الشبكة بتكاملها على نطاق المجموعة، حيث تعمل معظم هذه الفروع تحت اسم بنك الكويت الوطني.

وركز بنك الكويت الوطني في استراتيجيته التوسعية خارج الكويت على العملاء ذوي الدخل المرتفع وذوي الملاءة المالية المرتفعة، وقام بتطوير قنواته وخدماته المقدمة لهذه الشريحة من العملاء في مصر ولبنان والعراق والأردن.

دول الخليج

خليجيا، يعتبر بنك الكويت الوطني في موقع مميز للاستفادة من فرص النمو العديدة التي تقدمها الأسواق الخليجية. ويتواجد بنك الكويت الوطني حاليا في جدة وأبوظبي ودبي والبحرين، حيث يقدم لعملائه من الشركات والأفراد من ذوي الملاءة المالية المرتفعة مجموعة من خدمات الخزانة والحلول التمويلية، بشقيها التقليدي والمتوافق والشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى خدمات التمويل التجاري وخدمات التجزئة التي تشمل القروض الشخصية والاستهلاكية وخدمات حساب الذهبي. وقد عزز بنك الكويت الوطني تواجده في الأسواق الخليجية من خلال توفير الخدمات الالكترونية في البحرين ودبي. كما افتتح فرعا جديدا في أبوظبي.

وفي قطر، تخارج بنك الكويت الوطني خلال العام ٢٠١٤ من حصته البالغة ٣٠٪ من بنك قطر الدولي، بعدما ارتأى صعوبة في رفع هذه الحصة إلى حصة مسيطرة. لكن بنك الكويت الوطني سيواصل العمل عن كثب مع بنك قطر الدولي والبنوك القطرية الأخرى لخدمة عملائه في قطر.

أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا

ومن خارج دول الخليج، واصلت قاعدة عملاء بنك الكويت الوطني النمو خلال العام ٢٠١٤ على الرغم من التحديات الجيوسياسية، وذلك بفضل سمعة بنك الكويت الوطني وعلامته التجارية المميزة التي تعكس قيم الجودة والثقة والأمان.

في مصر، يتواجد بنك الكويت الوطني من خلال بنك الكويت الوطني-مصر، وهي العلامة التجارية الجديدة للبنك الوطني المصري الذي استحوذ عليه بنك الكويت الوطني في العام ٢٠٠٧. وبإدارة بنك الكويت الوطني، شهد البنك في مصر تحولا كاملا ليصبح أحد أبرز البنوك المصرية ذات الملكية الأجنبية. وقد انتهى البنك بنجاح من تطوير نظامه التقني وشبكة فروعه البالغة ٣٨ فرعا (اثنان منها تعملان وفق الشريعة الإسلامية) وضاعف عدد أجهزة الصرف الآلي لديه إلى ٩٢ جهازا. كما قام بتطوير نطاق خدماته من خلال إطلاق الخدمة الهاتفية والخدمات الالكترونية التي تعمل على مدار الساعة.

وقد ركز بنك الكويت الوطني- مصر بشكل خاص خلال العام ٢٠١٤ على تعزيز موقعه والاستفادة من فرص النمو بعدما عاد الاستقرار إلى مصر بعد الاضطرابات التي شهدتها البلاد في السنوات السابقة. وبعد دخول الاقتصاد المصري مجددا في مرحلة النمو، وتعافي النشاط الاقتصادي في البلاد خلال النصف الثاني من العام، كان البنك نشطا في استقبال الودائع واستقطاب العملاء الجدد الباحثين عن الأمان والاستقرار بمعا يعكس سمعة مجموعة بنك الكويت الوطني.

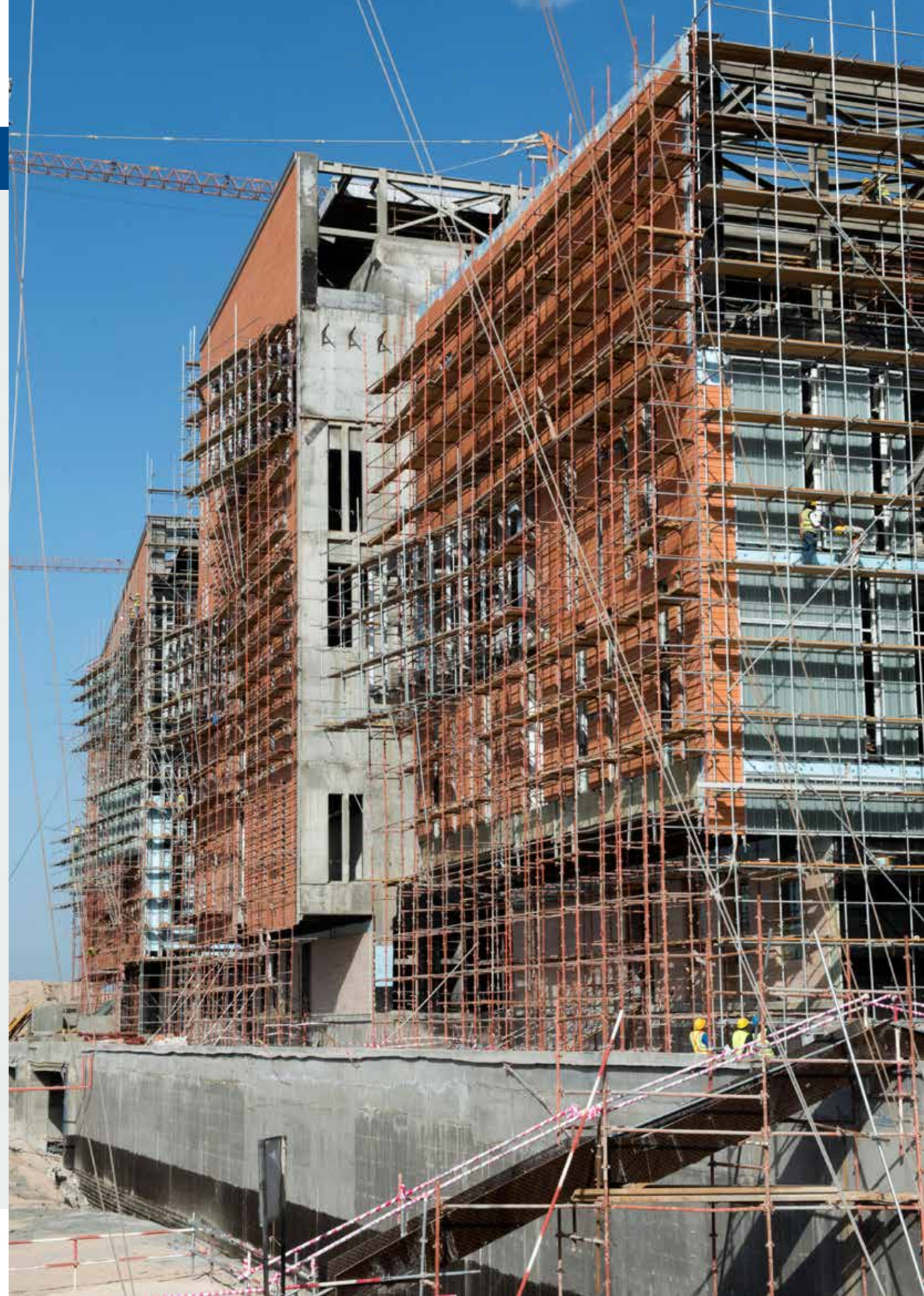

وفي العراق والأردن ولبنان، تركزت استراتيجية بنك الكويت الوطني على تعزيز أنظمته التقنية وتطوير بنيته التحتية لتعزيز أمن معلومات عملائه وحماية تعاملاتهم. كما أولى بنك الكويت الوطني اهتماما خاصا لحماية موظفيه وضمان أمنهم، ولاسيما في العراق الذي مازال يشهد موجات من العنف. ويعمل بنك الكويت الوطني في العراق من خلال بنك الائتمان العراقي الذي يمتلك فيه حصة ٨٤٪. ويقدم بنك الائتمان العراقي مجموعة واسعة من الخدمات التي تشمل التحويلات وتمويل التجارة للشركات الكويتية والأجنبية العاملة في العراق، بالإضافة إلى خدمات التجزئة للعملاء.
وتمتد شبكة فروع بنك الائتمان العراقي إلى ١٣ فرعا موزعة في مختلف المناطق العراقية، وهو أحد أكبر البنوك الخاصة في العراق. وفي لبنان والأردن، يعمل بنك الكويت الوطني من خلال شبكة فروع محدودة، لكنها موزعة على نحو استراتيجي في أرجاء البلاد.

الأسواق الدولية

وفي جنيف ولندن ونيويورك وباريس وسنغافورة، مازال بنك الكويت الوطني يشهد تدفقا ضخما من الودائع والأموال من العملاء ذوي الملاءة المالية المرتفعة والمؤسسات المالية وشركات النفط والبنوك الأجنبية والوكالات الحكومية، الباحثين جميعا عن الأمان والاستقرار.

ويوفر بنك الكويت الوطني لعملائه من خلال شبكته المصرفية الدولية مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية. وتشكل خدمات الرهن العقاري الدولية التي يستمر بنك الكويت الوطني في تقديمها بنجاح لأكثر من عامين، إحدى الأمثلة البارزة على خدمات البنك التمويلية حول العالم، حيث تتيح للعملاء شراء العقار الذي يرغبون به في كل من مصر وفرنسا والأردن ولبنان والإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. وقد خصص بنك الكويت الوطني مركزا متخصصا في فرعه في راس السالمية لإجراء معاملات عملائه الخارجية من الكويت.

شركة الوطني للاستثمار (NBK Capital)

عززت شركة الوطني للاستثمار، الذراع الاستثمارية لبنك الكويت الوطني، من مكانتها الريادية على الساحتين المحلية والإقليمية خلال العام ٢٠١٤ من خلال الخدمات الاستثمارية المتكاملة التي تقدمها عبر أربعة قطاعات أعمال رئيسية تشمل إدارة الأصول، والاستثمارات الدولية، وخدمات الوساطة المالية والبحوث، والخدمات المصرفية الاستثمارية.

وواصلت الشركة البناء على خبراتها الكبيرة في الأسواق الإقليمية وفريق عملها المحترف لتطوير خدماتها ومنتجاتها بهدف خدمة عملائها وتلبية كافة احتياجاتهم سواء في الكويت أو في المنطقة.

إدارة الأصول

ركزت وحدة إدارة الأصول في شركة الوطني للاستثمار على توفير المنتجات الاستثمارية المناسبة لعملاء بنك الكويت الوطني عبر مختلف القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والتي تشمل منتجات الدخل الثابت التي توفر دخلاً مستقراً على أساس شهري. كما حرصت على تقديم التقارير الدورية للعملاء وإطلاعهم بشكل مستمر وشفاف على كافة المستجدات خلال العام ٢٠١٤.

وقد حققت منتجات الشركة أداء قويا خلال العام ٢٠١٤ سواء بالقيم المطلقة أو بالمقارنة مع المؤشرات القياسية. و استطاعت وحدة أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الشركة من زيادة الأصول التي تديرها بأكثر من ٧٥٪. ونجحت في استقطاب العديد من العملاء الجدد من المؤسسات والأفراد من ذوي الملاءة المالية المرتفعة بعدما عززت مجموعة المنتجات التي تقدمها لهم. وقد حازت الشركة على العديد من الجوائز العالمية المرموقة، مثل جائزة أفضل مدير أصول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا للعام ٢٠١٤، وأفضل مدير أصول في الكويت في العام ٢٠١٤ للعام الثاني على التوالي.

أما في ما يتعلق بالاستشارات الاستثمارية، فقد عملت الشركة على تقديم توصياتها الاستثمارية للعملاء بما يتناسب وحاجة كل عميل ودرجة تحمله للمخاطر. وقد عملت وحدة الاستشارات الاستثمارية، من خلال فريق عملها من الاستشاريين المحترفين، على تقديم تقارير دورية شاملة للعملاء والالتقاء بهم على نحو مستمر لإطلاعهم بكل ما يخص محافظهم الاستثمارية. وتنتج الوحدة تقارير فصلية تعكس وجهة نظر بنك الكويت الوطني حول آخر التطورات الاقتصادية والمالية في المنطقة والعالم. واستمرت وحدة الاستشارات الاستثمارية في البناء على العلاقة مع مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الوطني لتوفير أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء، وتقديم الاستشارات المناسبة لهم.

الاستثمارات البديلة

على صعيد الاستثمارات البديلة، واصلت شركة الوطني للاستثمار توظيف رؤوس الأموال في صناديق الملكية الخاصة والميزانين بنجاح خلال العام ٢٠١٤، لتصل قيمة إجمالي الأصول المدارة إلى نحو مليار دولار أميركي. وقد استمرت الصناديق التي تديرها الشركة في أدائها القوي محققة عوائد جيدة للمستثمرين، متفوقة على الصناديق العالمية والإقليمية المماثلة خلال الفترة نفسها. وقامت الشركة بالعديد من التخارجات الناجحة والتي حققت فيها كذلك عوائد مرتفعة. وتشمل الإنجازات التي حققتها الشركة خلال العام ٢٠١٤ التخارج بنجاح من ثلاث شركات وهي شركة تعمل في قطاع التعليم ومقرها الإمارات العربية المتحدة، وشركة للتمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، وشركة تعمل في قطاع التعليم في دولة قطر.

كما استطاعت زيادة الاستثمارات في الملكية الخاصة والميزانين شملت شركة لصناعة وبيع الأثاث في تركيا، وشركة لصناعة وتوزيع المواد الغذائية في الكويت، وشركة للإعلانات والخدمات الرقمية في تركيا. كما قامت الشركة بتحديد العديد من الفرص الاستثمارية الجديدة في مختلف أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بهدف توظيف الأموال على نحو فعال ومربح. وقد نجحت في زيادة قيمة الشركات التي تستثمر فيها وتطويرها على نحو ملحوظ، سواء من حيث أساليب العمل أو البنية التحتية، أو من حيث تبني أفضل الممارسات العالمية في المحاسبة المالية والحوكمة. كذلك الحال، نجحت الشركة في طرح صندوق جديد للملكيات الخاصة بما يزيد عن ٣١٠ ملايين دولار. وواصلت في الوقت نفسه تطوير أساليب عملها من خلال استقطاب أفضل

الكفاءات والاستثمار في أنظمتها التكنولوجية.

البحوث والوساطة المالية

من جهته، حصد فريق الوساطة المالية في شركة الوطني للاستثمار على جائزة أفضل وسيط مالي في الكويت للعام ٢٠١٤ للعام الثالث على التوالي من قبل مجلة غلوبل انفستورز العالمية المتخصصة، وذلك تقديرا لأدائه المتفوق واحترافيته إلى جانب الخدمات المميزة التي تنفرد شركة الوطني للاستثمار بتقديمها.

وقامت وحدة البحوث والوساطة المالية خلال العام ٢٠١٤ بطرح العديد من الخدمات والمنتجات الجديدة لتعزيز تجربة التداول لدى العملاء. وقد أطلقت منصة جديدة للتداول الالكترونية بخصائص فريدة ومتطورة هي الأحدث عالميا لضمان أفضل تجربة تداول للعملاء، وذلك إلى جانب خدمة التداول عبر أجهزة الهواتف الذكية. ويمكن للعملاء التداول على نحو مباشر في سبعة أسواق عالمية تشمل الكويت والأسواق الخليجية كافة ومصر والولايات المتحدة الأميركية من خلال منصة واحدة، يدعمها فريق محترف من الوسطاء.

وفي اتجاه مواز، عزز فريق البحوث في شركة الوطني للاستثمار تغطيته للقطاعات القائمة، واستمر في توفير تقارير وتحاليل تتميز بدقتها وجودتها المرتفعة للعملاء في الكويت والعالم. وباتت بحوث الشركة تغطي نحو٥٠٪ من إجمالي القيمة السوقية للأسواق الخليجية ومصر. وتشمل هذه التغطية أكثر من ١٠٠ شركة تتوزع على مختلف القطاعات مثل القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات وقطاع خدمات التجزئة وقطاع النفط والبتروكيماويات والقطاع العقاري وقطاع بناء وقطاع النقل واللوجيستي وقطاع الإنشاءات.

الخدمات الاستثمارية

وعلى صعيد الخدمات الاستثمارية، عززت الشركة موقعها الريادي في السوق من خلال ما تقدمه من حلول مالية مبتكرة وخدمات استشارية للشركات والمستثمرين حول الاندماج والاستحواذ والإدراج وزيادات رأس المال والاكتتابات وإعادة الهيكلة. وقد ارتفعت أنشطة الشركة على نحو ملحوظ خلال العام ٢٠١٤، حيث لعبت دورا بارزا في عدد من الصفقات المهمة في المنطقة.

وفي هذا الإطار، فقد اختارت شركة البترول الوطنية الكويتية، إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، شركة الوطني للاستثمار كمستشار مالي حصري في عملية

تمويل مشروع الوقود البيئي، وهو أكبر تمويل في تاريخ الكويت بقيمة تتجاوز ٤ مليارات دينار كويتي. وكما عملت الشركة على تقديم خدماتها الاستشارية لإصدار عام أولي في البحرين خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤، بالإضافة إلى استحواذ شركة ميزان القابضة على مجموعة يونيترا ميتس، الموزع المعتمد للعديد من المشروبات العالمية الشهيرة في الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤. كما قدمت شركة الوطني للاستثمار خدماتها الاستشارية لشركة الاتصالات الكويتية فيفا، إحدى أكبر شركات الاتصالات في الكويت، في عملية إدارجها في بورصة الكويت.

مجموعة العمليات وتقنية المعلومات

إدارة العمليات

ركزت ادارة العمليات ضمن مجموعة العمليات وتقنية المعلومات في بنك الكويت الوطني على تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الهادفة إلى تعزيز الأنظمة وأطر العمل التشغيلية، وإعادة الهيكلة، وعمليات التشغيل الآلي، وتطوير الكفاءات البشرية والعمل الجماعي. وقد حققت الادارة نتائج ايجابية في هذا الصدد حيث نجحت في تعزيز الفعالية وتفعيل عمليات التشغيل الآلي وإعادة الهيكلة على مستوى المجموعة، وهو ما كان له أثر واضح في تحسين كفاءة العمل واضافة المزيد من المرونة عند تنفيذ العمليات.

المكننة

وقامت ادارة العمليات بتنفيذ العديد من مشاريع المكننة بنجاح بهدف تعزيز فعالية وتسهيل العمليات الآلية على مستوى مجموعة بنك الكويت الوطني. كما قامت بتحسين النظام الآلي لأكثر من ٢٦ عملية في إدارة عمليات الإئتمان المحلي، وبالتالي خفضت عدد الإجراءات المتبعة من ١٧ الى ٥ إجراءات. وهذا بدوره أدى إلى رفع نسبة الكفاءة في الأداء بشكل ملحوظ. أما بالنسبة لعمليات الدفع الإلكتروني للشركات، فقد قامت إدارة العمليات بإنجاز والانتهاء من تنفيذ نظام المدفوعات الالكترونية للشركات آلياً بما فيها المدفوعات التي تم تحريرها يدويا، وذلك بعد الانتهاء بنجاح من وضع اللمسات الأخيرة على المرحلة الأولى من نظام محرك الدفع الآلي.

كما شهد العام ٢٠١٤ اتمام المزيد من المبادرات بفعالية ونجاح، ومنها عملية إصدار العملة الجديدة في الكويت، وترسية مشروع مراقبة العمليات التشغيلية لأجهزة الصرف الآلي، وتطوير نظام Safewatch، وتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (فاتكا)، إلى جانب وإطلاق صندوقين جديدين مركزهما الكويت.

استقطاب الكفاءات وتطوير المواهب

وقدمت ادارة العمليات خلال العام ٢٠١٤ العديد من المبادرات والبرامج لدعم الموظفين وتحفيزهم وتشجيع الانتاجية والتطوير الاداري، حيث قامت الادارة بإطلاق برنامج جديد يهدف إلى دعم الكفاءات ومهارات الموظفين انسجاماً مع استراتيجية البنك في هذا الاطار. كما أطلقت مبادئ العمل الأساسية تحت مسمى "OASIS" والتي ترتكز بشكل أساسي على تبني المسؤولية، المكننة، الخدمة، المبادرة وإدارة المشاريع، وذلك بهدف تحفيز الموظفين على أن يكونوا مساهمين فاعلين في انجازات وخطط ادارتهم، يضاف إلى ذلك العديد من ورش العمل والملتقيات السنوية على غرار مبادرة "أنا الوطني" وبرنامج "القيادي المستقبلي" المعروف سابقاً باسم "برنامج تطوير القيادات المصرفية الشابة" وبرنامج "الموظف الأكثر قيمة" (وهو برنامج يتيح للموظفين اختيار الزميل الأكثر قيمة وتشجيع روح الفريق الواحد). وتستمر معظم هذه البرامج والمبادرات على مدار السنة، حيث يجري تكريم الموظفين الفائزين في احتفال خاص في شهر يناير.
ويجري العمل حالياً على العديد من المبادرات الاستراتيجية الأخرى على نطاق إدارة العمليات مثل تنفيذ المزيد من المشاريع المتعلقة بالمكننة وخدمات الدفع الالكتروني وتحويل الأموال.

ادارة تقنية المعلومات

حققت إدارة تقنية المعلومات ضمن مجموعة العمليات وتقنية المعلومات في بنك الكويت الوطني خطوات مهمة في مسار تنفيذ استراتيجيتها خلال العام ٢٠١٤، حيث قامت بتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج الرامية إلى تطوير الأنظمة المعلوماتية على مستوى البنك. وفي هذا الإطار، قامت بتنفيذ العديد من التحديثات للأنظمة التشغيلية، وقواعد البيانات، بالإضافة إلى تطوير العديد من العمليات المرتبطة بمختلف الإدارات، مثل العمليات الخدمات المصرفية للهواتف الذكية (إتاحة خيار الدفع الالكتروني للفواتير).

كما تضمنت مبادرات ومشاريع ادارة تقنية المعلومات خلال العام ٢٠١٤، تنفيذ المتطلبات التقنية لقانون صندوق الأسرة، وتأسيس مركز متخصص لأمن العمليات، وتحسين طريقة إصدار كشوفات حساب العملاء (تم تفعيل مستودع بيانات موازي (PWD)، إضافة إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع محرك الدفع، والمرحلة الأولى من مشروع ISP، وتحديث منصات قواعد بيانات أوراكل G11، وانجاز المستوى الثالث لنظام التخزين الجديد، كما نجحت ادارة تقنية المعلومات خلال العام ٢٠١٤ في خفض أعداد الخلل التقني من ٢١٤ إلى ١٣٧.

أمن المعلومات

قامت ادارة أمن المعلومات بالعديد من المبادرات الهامة في العام ٢٠١٤ خاصة بتعزيز أنظمة الأمن والحماية، مثل تحديث برامج الرصد والمراقبة والمتابعة في عدد من الأسواق التي نعمل فيها، بالإضافة إلى الانتهاء من إجراء العديد من التقييمات التقنية لتحديد مستوى أمن المعلومات ومعالجة أي خلل محتمل بهدف توفير أعلى مستوى حماية للبيانات والمعاملات الالكترونية.

وفي هذا الإطار، خضعت أنظمة بنك الكويت الوطني لاختبار "خمسة ايام اختراق" من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبر. وقد اثبت هذا الاختبار قوة معايير الأمن والحماية التي يتمتع بها بنك الكويت الوطني والتي تعتبر من الأعلى عالميا، متفوقاً على العديد من المؤسسات الإقليمية والعالمية التي خاضت هذا الاختبار. وتضمن هذ الاختبار العديد من التحديات المتعلقة بمستويات الامن والامان التي نجح بنك الكويت الوطني في مواجهتها، واثبت امتلاكه أسس حماية قوية مبنية وفق معايير عالية ومتينة مع خاصية جيدة للرصد والولوج. وعلى الرغم من النتائج الايجابية، يبقى بنك الكويت الوطني في سعي دائم لتطوير وتحسين ومستويات الامن لديه على نحو إضافي.

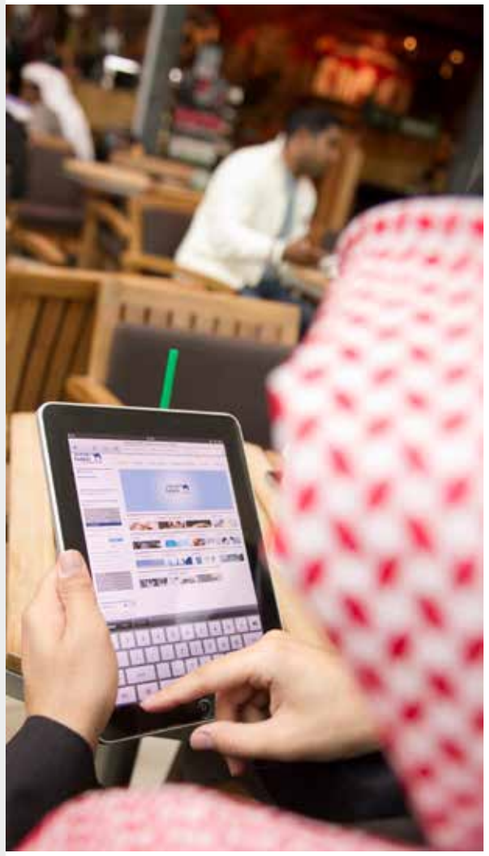

وقد ركزت الاستراتيجية الجديدة لتقنية المعلومات على الثبات والثقة والشفافية والحوكمة وتعزيز الفعالية وتسريع وتيرة التنفيذ. وستواصل الادارة التزامها بهذه المعايير لضمان جودة الاداء وأعلى مستويات الأمان. من ناحية اخرى، شهد العام ٢٠١٤ تنظيم عدد من ورش العمل حول ادارة التغيير والتي تهدف إلى التأكد من وصول مفهوم التغيير التظيمي لجميع العاملين في الادارة. كما تم تنظيم الملتقى السنوي لفتح مجال النقاش أمام الموظفين حول مختلف البرامج والمبادرات التي تطلقها ادارة تقنية المعلومات.

كما قامت إدارة عمليات الفروع بتقديم الدعم المستمر للفروع من حيث المساندة وتقديم الحلول لكثير من الإستفسارات المتعلقة بالأنظمة التشغيلية، وكذلك تدريب مسؤولي عمليات الفروع على الإجراءات الواجب اتباعها. وعلى الرغم من ارتفاع عدد العمليات التي تمت في الفروع خلال العام ٢٠١٤، إلا أنها قد حافظت على مستوى أدائها المطلوب.

مجموعة الموارد البشرية

قامت مجموعة الموارد البشرية خلال العام ٢٠١٤ بتنفيذ العديد من المبادرات لدعم الاهداف الاستراتيجية لبنك الكويت الوطني. وواصلت فرق العمل ضمن ادارة الموارد البشرية تقديم التعاون والدعم اللازم لمختلف الادارات. كما تم تطبيق آلية ٣٦٠ على مستوى ادارة الموارد البشرية، والتركيز على تدريب القيادات الشابة بهدف تمكينها وتطوير امكانياتها لتحقيق أفضل أداء على مستوى العمل. إلى جانب ذلك، تبنت ادارة الموارد البشرية برنامج المواهب الذي يعتمد على اختيار المواهب وتدريبها. وينفرد بنك الكويت الوطني باطلاق هذا النوع من البرامج التي من شأنها تعزيز التنافسية لما توفره من عناصر جاذبة ومؤثرة في تحفيز وتطوير اداء الموظفين. كما نجحت جميع وحدات التميّز في ادارة الموارد البشرية في تحقيق اهدافها الاستراتيجية للعام ٢٠١٤.

التدريب والتطوير

وزادت مجموعة الموارد البشرية خلال العام ٢٠١٤ البرامج والدورات التدريبية للموظفين، وقامت بتدريب نحو ١٦٢٤ موظف، ١٣٪ منهم من الموظفين المبتدئين. وكما في الاعوام السابقة، فقد شكلت برامج التدريب الداخلية أكثر من ٢٠٪ من مجموع البرامج التدريبية التي يقدمها بنك الكويت الوطني لموظفيه. وشكلت برامج التدريب الخاصة بتطوير المهارات الاساسية نحو ٢١٪ من مجموع برامج التدريب، فيما شكلت البرامج الخاصة بالمهارات الفنية نحو ٣٨٪.

التوظيف

أما من حيث نسب التوظيف، فقد قام بنك الكويت الوطني بتوظيف ٣٤٥ موظفاً جديداً، بينهم ٣١٥ مواطناً كويتياً لتشكل الكوادر الوطنية ما يزيد على ٦٤,١٪ من إجمالي العاملين في البنك، وهو ما يتخطى المتطلبات الرقابية والتوجهات الحكومية لإحلال وتوطين الوظائف، وذلك مقارنة بـ ٦١,٢٪ في العام الذي سبقه. وإلى جانب الموظفين الجدد، قامت الادارة بتوفير ٧٢ فرصة وظيفية خاصة بالموظفين.

وقد تم اطلاق ثلاث نسخ من برنامج الشباب التدريبي بمشاركة ٤٥ متدرباً، كما شهد العام الماضي تخريج ثلاث دفعات من أكاديمية الوطني بلغ عددهم ٦٣ موظفاً.

إدارة المواهب

وأنجز فريق ادارة المواهب في مجموعة الموارد البشرية خلال العام ٢٠١٤ العديد من المبادرات الرامية إلى تطوير القيادات الشابة لدى بنك الكويت الوطني، إلى جانب البرامج المتخصصة للمشاركين في برنامج أكاديمية الوطني.

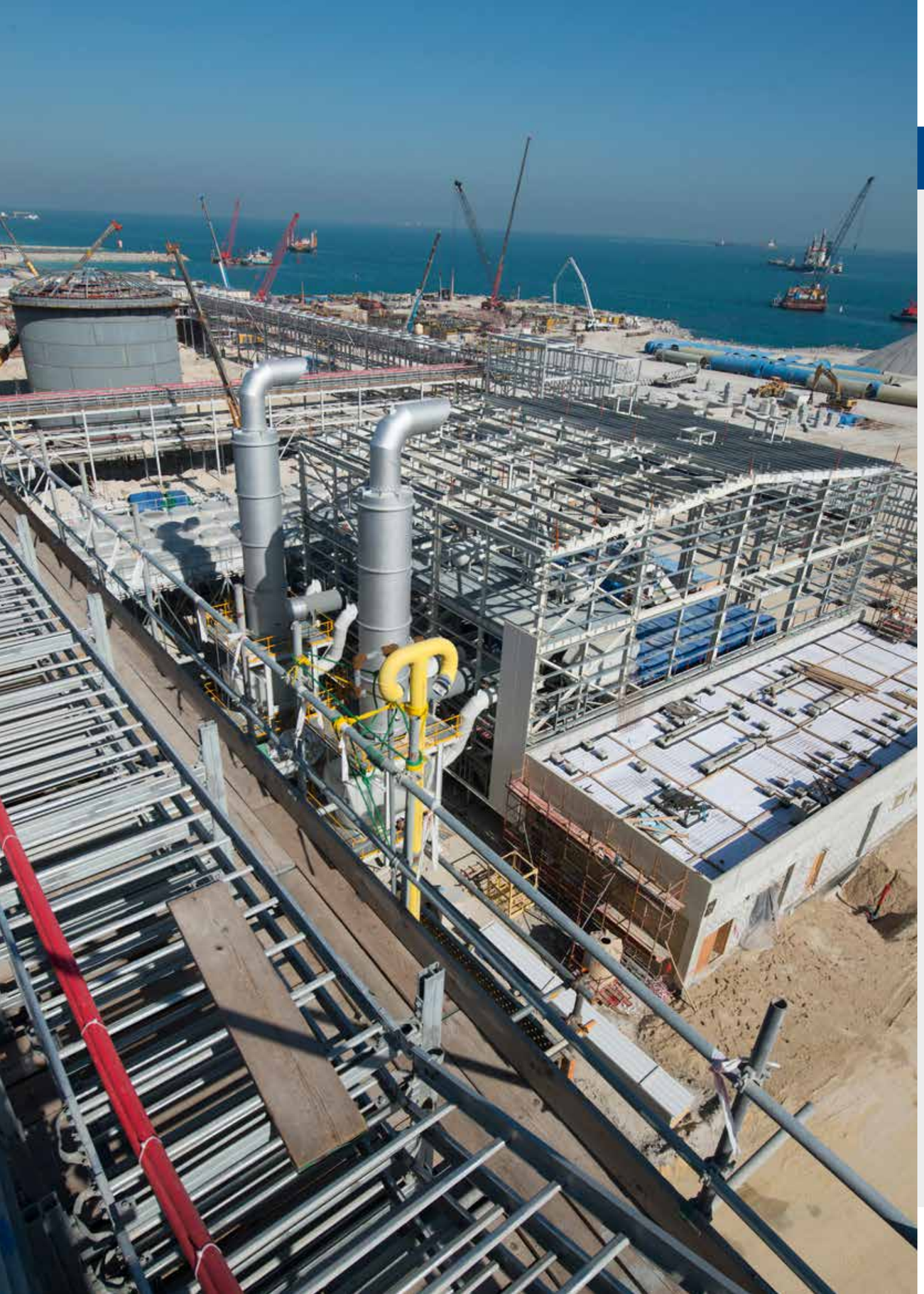

كما ركزت مجموعة الموارد البشرية في العام ٢٠١٤ على تطوير الخطط والبرامج الخاصة بتأمين الاستقرار لمختلف الوظائف القيادية إلى جانب تقديم الدعم اللازم للحفاظ على الموظفين المتميزين، مثل وضع خطط خاصة لتطويرهم وضمان ارتقائهم وظيفيا على النحو السليم، إلى جانب التواصل معهم على نحو مستمر.

علاقات الموظفين ومساهماتهم

كما واصلت ادارة علاقات الموظفين في مجموعة الموارد البشرية جهودها للتواصل مع الموظفين على مستوى البنك عن طريق القيام بزيارات مستمرة إلى الإدارات والفروع، ومقابلة الموظفين من أجل منحهم فرصة للنقاش والاستماع إليهم وبحث كيفية تطوير إمكاناتهم ومستقبلهم المهني.

دعم الموظفين والمشاريع التطويرية

قامت مجموعة الموارد البشرية بتبني نظام أوراكل جديد بهدف مكننة عمل المجموعة وتحسين الاداء وتعزيز تجربة وخبرة الموظفين. وسيتم البدء بنظام الخدمة الذاتية للموارد البشرية في مطلع ٢٠١٥. وتأتي هذه الخطوة لتضع ادارة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني في مقدمة أقرانها من الادارات في العالم من حيث مواكبتها التغيير التقني والتطور المعلوماتي.

وقام بنك الكويت الوطني خلال العام ٢٠١٤ بزيادة بدل السكن لكافة موظفيه المستحقين استنادا إلى دراسة الجدوى التي قامت بها إحدى أبرز المؤسسات الاستشارية العالمية في مجال الموارد البشرية. وفي خطوة لتعزيز المساواة بين الجنسين، عدل البنك المعايير التي تنطبق على بدل السكن لتشمل الموظفات غير الكويتيات، وذلك بهدف تطبيق أفضل الممارسات وتقديم الدعم لهذه الفئة من الموظفين.

كما أطلق نظام المكافأة لبرنامج اكاديمية الوطني والذي يهدف إلى تشجيع الكوادر الكويتية وجذب الكفاءات منها للانخراط في سوق العمل.

التطورات المالية والاقتصادية

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والكويت للعام ٢٠١٤

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي

استفادت الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من الارتفاع النسبي في أسعار النفط خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤، مما دعم الإنفاق الحكومي ونموها الاقتصادي. لكن العام انتهى بتراجع أسعار النفط بأكثر من ٥٠٪ من المستويات المرتفعة التي بلغتها، كما تراجعت أسواق الأسهم نتيجة قلق المستثمرين. واستمرت التطورات الجيوسياسية بالتأثير سلباً على اقتصادات المنطقة. وفيما تراجعت مستويات المخاطر في بعض الدول، عانت دول أخرى من تدهور في البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولا سيما في العراق وسوريا التي شكلت التنظيمات المسلحة فيها تهديداً أمنياً على مستوى المنطقة والعالم.

عام من النزاعات السياسية

وقد أدت التطورات في سوريا إلى سيطرة القوات المتشددة على ما يقارب ثلث الأراضي العراقية، ما شكل خطراً على بغداد ومنطقة كردستان. وقد أدى تدخل المجتمع الدولي إلى الحد من هذه المخاطر بشكل مؤقت، إلا أن هذه القوات لاتزال تشكل تهديداً إقليمياً وعالمياً.

وفيما يخص ليبيا، فقد أدت النزاعات الداخلية العنيفة إلى عرقلة المرحلة الانتقالية. لكن لم يكن لتدهور الأوضاع الأمنية أي تأثير ملموس على انتاج النفط. وفي المقابل، شهدت مصر فترة استقرار ملحوظ بعد الانتخابات الرئاسية، مستفيدة كذلك من الدعم المالي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. من جهة ثانية، كانت تونس الدولة العربية الوحيدة التي خرجت من الاضطرابات السياسية التي شهدها العالم العربي محققة استقراراً سياسياً، لا سيما بعد نجاح انتخاباتها البرلمانية التي أقيمت بحلول نهاية العام.

أسواق النفط ما بين الارتفاع والتراجع

وتباين أداء أسواق النفط خلال العام، فقد ارتفع مزيج برنت إلى أعلى مستوى له عند ١١٥ دولارا للبرميل خلال منتصف شهر يونيو، قبل أن تتسبب بعض العوامل الخاصة بالطلب والانتاج في تراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام. وبحلول نهاية العام، تسبب ارتفاع الانتاج وعدم اتخاذ أوبك أي خطوات بهذا الشأن في تراجع سعر مزيج برنت بأكثر من ٥٠٪ ليصل إلى أقل مستوى له منذ خمس سنوات عند ٥٤ دولارا للبرميل.

وقد شهدت أسواق النفط العالمية زيادة مفرطة في الانتاج مقابل تراجع في الطلب، لا سيما انتاج الولايات المتحدة الأميركية الذي ساهم في إحداث زيادة كبيرة في الأسواق العالمية، والذي بدوره أدى إلى تراجع الأسعار. وقد تلاشت الآمال بشأن قيام منظمة أوبك بخفض انتاجها من أجل دعم الأسعار، ما أدى إلى تراجعها بشكل أكبر. وبلغ سعر مزيج برنت ٩٩ دولاراً للبرميل في المتوسط خلال العام ٢٠١٤، مقارنة مع ١٠٨ دولارات للبرميل في المتوسط خلال العام ٢٠١٣.

الميزانية والإيرادات

ومن المقدر أن تكون الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي قد تراجعت إثر انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤. كما من المقدر أن تكون فوائض الحسابات المالية والجارية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي قد تراجعت بدورها، مع تسجيل بعضها عجزاً في الميزانية. ولكن ليس من المحتمل أن تشهد المنطقة أي خفض في الإنفاق، وذلك لامتلاك معظم تلك الدول احتياطات قوية تساندها في فترة تراجع الأسعار. ونتيجة لذلك، سوف تستمر دول الخليج بتسجيل نمو في اقتصادها غير النفطي.

وقد حافظ النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على قوته من دون أن يتأثر بالنزاعات الإقليمية. وكان الاقتصاد القطري الأفضل أداءً بينها، لا سيما وأن القطاع غير النفطي في قطر قد سجل نمواً قوياً بعد بفضل برنامج الحكومة للاستثمار والتنويع الاقتصادي. كما سجل القطاع الخاص في السعودية أداءً قوياً خلال العام ٢٠١٤، وذلك وفقاً لمبيعات أجهزة نقاط البيع وبيانات مؤشر مديري المشتريات. ومن المحتمل أن يساهم القطاع الخاص السعودي في نمو القطاع غير النفطي للمملكة بأكثر من ٥٪ على أساس سنوي. في الوقت نفسه، تشير البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة باستمرار القطاع الخاص بنشاطه القوي خلال العام ٢٠١٤ بقيادة قطاعات السياحة والتجارة والنقل.

الاقتصادات الخليجية قوية ومستقرة

وعلى نطاق أوسع، استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تتفوق في أدائها الاقتصادي، لا سيما في قطاعاتها غير النفطية. فقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تجنّب تقلّبات الأسواق العالمية، وذلك بفضل عوامل عدة تتمتع بها، مثل الرسملة القوية للبنوك وتدني معدل الدين الحكومي وارتفاع الاحتياطات المالية والفوائض التجارية خلال السنوات السابقة. كما استطاعت الاقتصادات الخليجية أن تتجاوز العديد من التحديات التي واجهتها مع الأزمة المالية، إذ إنها تسجل معدلات نمو مستقرة ومعتدلة. كما أن صناع القرار في دول الخليج يتجهون نحو تعزيز الأطر الرقابية والتنظيمية لمواجهة المخاطر المحتملة على الأوضاع المالية. وبينما لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجهها الاقتصادات الخليجية على المدى الطويل كالسياسات المالية ومعدلات التوظيف، إلا أن آفاق الاقتصاد الخليجي على المدى القصير تبدو قوية إلى حدٍّ ما.

بدورها، وفيما سجلت أسواق الأسهم في المنطقة أداءً قوياً في بداية العام، إلا أنها عادت وأنهته بأداء متفاوت إثر تدهور أسعار النفط. ولحق مؤشر "ستاندرد أند بورز" المجمع للأسواق العربية بالأسواق الناشئة متراجعاً بواقع ١.٤٪ خلال العام. كما أقفلت معظم الأسواق الخليجية العام على تراجع متأثرة بانخفاض أسعار النفط. فقد تراجع مؤشر "ستاندرد اند بورز" المجمع للأسواق الخليجية بواقع ٢.٥٪ عند نهاية العام، بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً بواقع ٢٥٪ حتى حلول شهر سبتمبر. وقد استطاعت السوق الإماراتية والقطرية أن تحافظا على بعض مكاسبهما التي سجلتهما في بداية العام، وذلك بواقع ١٨٪ لقطر و١٢٪ لدبي، حيث استفادت هاتان السوقان من رفع تصنيفهما إلى الأسواق الناشئة. وعلى نطاق أوسع في المنطقة، فقد سجلت مصر أفضل أداء مرتفعة بواقع ٣٢٪ على أساس سنوي، وذلك نتيجة تحسن الأوضاع السياسية واستعادة ثقة المستثمر قوتها.

الكويت

واصلت الآفاق الاقتصادية في الكويت التحسن خلال العام، حيث شهد القطاع غير النفطي تسارعاً في نشاطه انعكس بشكل كبير على نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وقد شكلت خطة التنمية الحكومية دافعاً أساسياً للنمو، مع التوقعات بتسارع وتيرة تنفيذ المشاريع خلال العام الحالي. وقد استمر وضع الكويت المالي والخارجي بالتحسن، حيث تم تحقيق فوائض ضخمة بمقدار ١٢,٩ مليار دينار للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٣. ورغم تراجع أسعار النفط خلال النصف الأخير من العام، إلا أنها لم تترك أي أثر يذكر على الكويت. فقد سجلت البلاد اعتدالاً في معدل التضخم، وذلك لثبات السياسة النقدية وتحسن البيئة الاقتصادية. كما سجل سعر صرف الدينار الكويتي، الذي يرتبط بسلة عملات يستحوذ الدولار الأميركي على الوزن الأكبر فيها، ارتفاعا مقابل معظم العملات الرئيسية العالمية خلال العام نتيجة قوة الدولار الأميركي، إلا أنه قد تراجع مقابل الدولار.

ومن المقدر أن يكون النمو الاقتصادي قد استقر بحدود ١,٣٪ إلى ١,٥٪ في العام ٢٠١٤. كما من المتوقع أن يكون النمو غير النفطي قد حافظ على وتيرة نموه ما بين ٥٪ و٦٪ خلال العام، إذ كان تسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية الحكومية المحرك الرئيسي للنمو غير النفطي، ما انعكس إيجاباً على البيئة التشغيلية في البلاد. وقد انعكس هذا التحسن في البيئة التشغيلية بشكل كبير على نمو الائتمان.

كما شكل قطاع المستهلك أيضاً عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي، مدعوماً بنمو الدخل وقوة سوق العمل سواء للمواطنين أو للعمالة الماهرة من الوافدين. وارتفعت قيمة مبيعات أجهزة نقاط البيع بواقع ١٥,٣٪ على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٤. واستقر معدل توظيف العمالة الوطنية عند ما يقارب ٣,٣٪، بينما ارتفع معدل توظيف العمالة الماهرة من الوافدين بواقع ٤,٣٪. ونتيجة ارتفاع الطلب الاستهلاكي، نمت القروض الشخصية بواقع ١٣٪ على أساس سنوي خلال شهر نوفمبر من العام ٢٠١٤. وقد جاء هذا النمو على الرغم من قيام الحكومة بإعادة جدولة بعض القروض التي تم منحها قبل العام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدى إلى إزالة تلك القروض من ميزانيات البنوك.

وبصفة عامة، فقد تسارع نمو الائتمان خلال العام ٢٠١٤ بدعم من تحسن بيئة الأعمال وقرب انتهاء تداعيات الأزمة

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار ثابتة
(%)

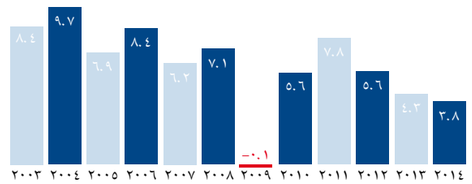

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الكويت
(%)

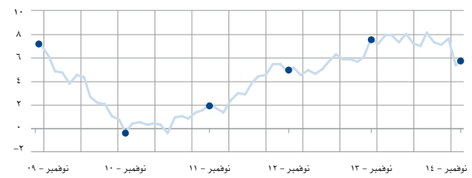

المصدر: بنك الكويت المركزي

مؤشرات أسواق الأسهم

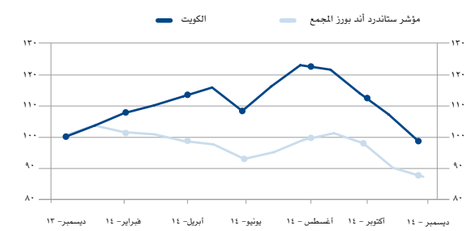

المصدر: ستاندرد أند بورز وسوق الكويت للأوراق المالية

المالية. فقد تسارع النمو إلى ٧,٣٪ على أساس سنوي خلال شهر نوفمبر من العام ٢٠١٤. وفي المقابل، تباطأ نمو ودائع القطاع الخاص إلى ٦,٢٪ على أساس سنوي خلال شهر نوفمبر، مقارنة مع ٩,٨٪ في المتوسط خلال العام ٢٠١٣.

وقد حافظ نشاط القطاع العقاري على أدائه القوي، حيث سجلت المبيعات العقارية نمواً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام السابق. ويعكس هذا الأداء القوي للقطاع تحسن النشاط الاقتصادي وتحسن الآفاق الاقتصادية عموماً. وقد سجلت المبيعات العقارية الإجمالية مستوى قياسياً عند ٤,٦ مليار دينار خلال العام، بمتوسط شهري بلغ ٣٥٨ مليون دينار، مقارنة مع ٣٠٠ مليون دينار شهرياً خلال العام ٢٠١٣. كما سجل قطاع العقار الاستثماري على وجه الخصوص أداءً قوياً بدعم من تراجع أسعار الفائدة وزيادة السيولة. بدوره، سجل القطاع السكني أداء قوياً نتيجة قوة الطلب، وذلك على الرغم من قلة عدد الوحدات السكنية. كما حافظ النشاط التجاري على مستوياته المرتفعة.

من جهة ثانية، حافظ بنك الكويت المركزي على أسعار الفائدة من دون تغيير خلال العام ٢٠١٤، حيث بلغ سعر الخصم ٢.٠٪، وسعر الفائدة على اتفاقية إعادة الشراء ١,٥٪. كما ارتفع سعر فائدة الإنتربنك بين البنوك بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠١٤ نتيجة تراجع السيولة، إذ ارتفع سعر فائدة الإنتربنك لأجل ثلاثة أشهر إلى أعلى مستوى له منذ خمس سنوات خلال العام ٢٠١٤، قبل أن يعود ويتراجع إلى ٠,٩٦٪ بحلول نهاية العام. كما ارتفعت أيضاً أسعار الفائدة على الودائع بشكل طفيف. أما بالنسبة لأسعار الصرف، فقد تراجع الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤ نتيجة قوة الدولار، لينهي العام عند ٣,٤١ دولار للدينار الواحد. لكن الدينار قد ارتفع مقابل جميع العملات الأخرى، حيث ارتفع مؤشره بواقع ٥,٥٪ خلال العام.

واستمر الإنفاق الحكومي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الكويت، سواء الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الجاري. وقد تراجع نمو الإنفاق الحكومي خلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ بواقع ٢,١٪ بعد تسجيل نمو قوي العام السابق، لكن هذا التراجع قد عكس توجه الحكومة نحو تركيز الإنفاق في خطتها التنموية على القطاع الخاص وقطاع النفط. وبشكل عام، فقد تراجع الإنفاق الاستثماري المدرج في الميزانية بواقع ٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٣، إلا أن أبواب الإنفاق الأخرى واصلت النمو، حيث ارتفعت الأجور والرواتب بواقع ٤٪ في السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٣. كما ارتفعت أيضاً بعض المدفوعات التحويلية للمؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية التي توظف عددا كبيرا من الكويتيين، ومن ضمنها جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ويعتبر الإنفاق الاستثماري- سواء المدرج في الميزانية أو خارجها- عاملاً مهماً لبرنامج الحكومة الاقتصادي. وقد شهد العام ٢٠١٤ بالفعل تحسناً ملحوظاً في وتيرة تنفيذ المشاريع. فقد تمت الموافقة على العديد من المشاريع التنموية الضخمة من ضمنها مشروع محطة الزور الشمالية ومشروع الوقود البيئي. وعلى الرغم من التأخيرات التي واجهت سير تنفيذ المشاريع، إلا أن العام ٢٠١٤ كان نقطة تحول من حيث التغلب على تلك العراقيل وتحسن المشهد السياسي. وقد قدمت الحكومة خطتها الخمسية للتنمية للفترة القادمة، والتي من المتوقع أن تساهم في إنعاش الاستثمار في الكويت إلى ١١,٨ مليار دينار في المتوسط سنوياً، من ٧ مليارات دينار في العام ٢٠١٣.

وكان ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤ قد استمر في دعم ميزانية الكويت، قبل أن تتراجع الأسعار خلال النصف الثاني. وقد سجلت الكويت فائضاً مالياً جديداً بواقع ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٣. لكن من المتوقع أن يتراجع هذا الفائض في السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٤ إلى ما يقارب ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك تماشياً مع تراجع الإيرادات

ونمو الإنفاق. وقد تقدم مجلس الوزراء خلال العام ٢٠١٤ باقتراح العديد من القوانين من أجل تحقيق الاستدامة المالية والتي نصت على تقليل المعونات التي تشكل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد قامت الحكومة كخطوة أولى برفع أسعار الديزل والكيروسين التي من شأنها توفير نحو ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أيضاً القيام بإصلاحات مماثلة تدريجياً خلال السنوات القادمة، وهو ما من شأنه تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

من جهة ثانية، فقد تسارع معدل التضخم بشكل طفيف خلال العام ٢٠١٤، ولكن بوتيرة معتدلة نتيجة تباطؤ نمو الأسعار عالميا وقوة الدينار. ومن المتوقع أن يكون معدل التضخم قد بلغ ٣٪ في المتوسط لكامل العام ٢٠١٤، مرتفعاً من ٢.٧٪ في العام ٢٠١٣. وقد ارتفع أيضاً معدل التضخم الأساس باستثناء المواد والغذائية والإسكان، ولكنه حافظ على وتيرته المعتدلة عند ٢,٩٪. ومن المتوقع أن يستمر معدل التضخم عند مستوياته المعتدلة نسبياً خلال العام ٢٠١٥، وذلك نتيجة قوة الدينار امام العملات الرئيسية.

بدوره، شهد القطاع المصرفي الكويتي عموما تحسناً في أدائه تماشياً مع تحسن البيئة التشغيلية، وتجاوز آثار الأزمة المالية. فقد تراجعت مخصصات خسائر الائتمان على خلفية تراجع نسبة القروض المتعثرة. وقد سجلت البنوك نمواً في أرباحها بواقع ١٩٪ على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر من العام ٢٠١٤.

كما نمت الإيرادات التشغيلية نتيجة تحسن نمو القروض، إلا أنها بقيت متأثرة إلى حد ما بأسعار الفائدة المنخفضة وتقلص الهوامش. وقد استقر العائد على حقوق الملكية عند ٩,٥٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٤.

إطار الحوكمة

إطار الحوكمة

استمرت مجموعة بنك الكويت الوطني بتطبيق منظومة الحوكمة لديها آخذةً بعين الاعتبار التطورات الرقابية والتشريعية، بالإضافة إلى مواكبة الممارسات الرائدة في تطبيقات الحوكمة.

يلخص الشكل التالي هيكل الحوكمة الخاص بالمجموعة بالإضافة الى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

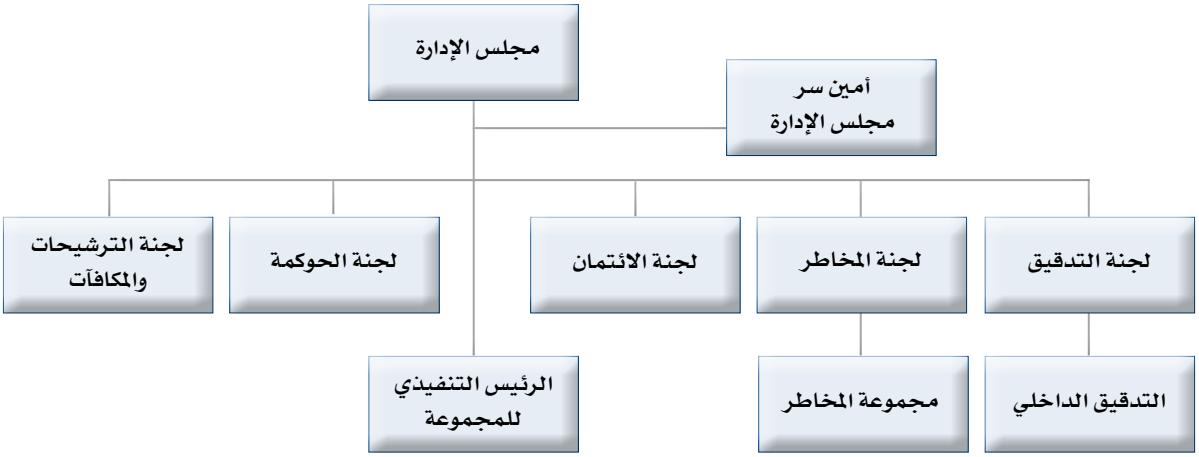

يتميز هيكل حوكمة مجموعة بنك الكويت الوطني بالشفافية والفعالية حيث يحدد مجلس الإدارة قنوات الاتصال المباشر بين كيانات المجموعة، مما يسمح بسهولة تدفق المعلومات وضمان وجود وظائف رقابية مركزية على مستوى المجموعة.

يتولى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مسئولية الإشراف العام على تطبيق منظومة الحوكمة على مستوى المجموعة كما يعمل المجلس ولجانه بصورة دورية على متابعة سير الإدارة التنفيذية في تنفيذ حزمة اللوائح والإجراءات والمكونة لمنظومة الحوكمة.

لقد قام مجلس الإدارة خلال العام بمراجعة وتطوير استراتيجية المجموعة ونزعة المخاطر الخاصة بها ، متضمناً كافة الخطط المستقبلية للشركات التابعة والفروع الأجنبية. كما يحرص مجلس الإدارة على متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال مؤشرات قياس أداء معتمدة وخطط عمل للحد من آثار المخاطر.

كما تخضع أية تغيرات استراتيجية سواء كانت في هياكل كيانات المجموعة أو أطر العمليات التشغيلية الخاصة بها للمناقشة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة.

يولي مجلس الإدارة أهمية بالغة لتطبيقات الحوكمة على مستوى المجموعة، ويتمثل ذلك من خلال حزمة من التقارير والإجراءات التي تطبقها المجموعة معتمداً في ذلك على فلسفة المجموعة في تطبيق الحوكمة كثقافة مؤسسية ومبادئ عمل وليس فقط كتعليمات رقابية ولوائح تشريعية.

استطاعت المجموعة خلال العام من تحقيق مجموعة من الإنجازات الهامة على صعيد التطبيق الفعال لمنظومة الحوكمة والتي تتمثل بما يلي:

- مراجعة وتطوير سياسات ولوائح الحوكمة على مستوى المجموعة بما يتناسب مع الهيكلة التنظيمية للمجموعة ومواكبة الممارسات الرائدة والمطبقة عالمياً في مجالات الحوكمة.
- إجراء دراسات مقارنة بين لوائح ونظم الحوكمة المطبقة على مستوى المجموعة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة في الدول التي تعمل بها المجموعة لضمان الالتزام الكامل وتجنب حالات التعارض.
- إقامة ورش عمل توعوية للجهاز التنفيذي حول قواعد الإفصاح والشفافية وآلية الإفصاح وكيفية تطبيقها.
- تطوير نماذج إجرائية تساعد المجموعة على تنفيذ سياسات وإجراءات الحوكمة وتساهم في تسهيل فهم تلك الإجراءات من قبل الإدارة والموظفين.
- إجراء مراجعة وتقييم مستقل لإطار عمل مجلس الإدارة وتطوير من خلال جهة خارجية متخصصة حزمة من الإجراءات والنماذج المنظمة لأعمال المجلس واللجان المنبثقة عنه.
- مراجعة هيكل المكافآت ومراجعة آلية ربط المكافآت بالأداء ومستويات التعرض للمخاطر وتحديث سياسة المكافآت على مستوى المجموعة.

أعمال مجلس الإدارة ولجانه

عقد مجلس الإدارة ثلاثة عشر اجتماعاً (١٣) خلال العام ٢٠١٤ ، وتم تسجيل محاضر لكافة الاجتماعات وإدراجها ضمن سجلات البنك.

الإنجازات الرئيسية لمجلس الإدارة بشأن الحوكمة

- مناقشة و اعتماد الاستراتيجية المحدثة للمجموعة.
- مناقشة نزعة المخاطر وتأثيرها على استراتيجية المجموعة.
- اعتماد حزمة السياسات و اللوائح المحدثة والخاصة بمنظومة الحوكمة.
- متابعة سير إنجاز أعمال المجموعة من خلال الاجتماعات الدورية مع الإدارة التنفيذية ومناقشة نتائج أعمال المجموعة من خلال حزمة من التقارير الدورية.
- إجراء مراجعة وتقييم لفعالية أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإجراء التقييم الذاتي والمستقل للأعضاء من خلال جهة خارجية متخصصة.
- مراجعة نتائج التقييم السنوي المستقل لإطار الحوكمة والذي تم من خلال إدارة التدقيق الداخلي، و الوقوف على جوانب التحسين اللازمة لإطار الحوكمة.
- مراجعة الإطار العام لمنظومة المكافآت و المزايا من خلال جهة خارجية مستقلة واتخاذ القرارات اللازمة نحو التطوير.

هيكل مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة المجموعة من تسعة أعضاء جميعهم أعضاء غير تنفيذيين تم اختيارهم بالانتخاب من خلال الجمعية العمومية.

لقد شهدت المجموعة خلال العام ٢٠١٤ وفاة المغفور له رئيس مجلس الإدارة السيد/ محمد عبد الرحمن البحر أحد مؤسسي بنك الكويت الوطني. وبناءاً عليه فقد تم إعادة هيكلة مجلس الإدارة بانضمام عضو الاحتياط السيد/ عماد محمد البحر إلى المجلس وانتخاب السيد/ ناصر مساعد الساير رئيساً للمجلس، كما قام المجلس بإعادة تشكيل لجانه بما يتوافق مع هذه التغييرات في ظل تعليمات بنك الكويت المركزي.

وبالنظر إلى هيكل مجلس الإدارة نجد بأن لدى المجلس، وبصوره جماعية، تنوع في الخبرات والمؤهلات والمعرفة العميقة في القطاع المصرفي وقطاع الأعمال التجارية، متضمناً ذلك جوانب المحاسبة، التمويل، الاقتصاد، التخطيط الاستراتيجي، الحوكمة، الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر. بالإضافة إلى الخبرات المتميزة في بيئة الأعمال المحلية والإقليمية.

لجان مجلس الإدارة

في إطار الدور المتطور الذي ينهض به مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية، فقد استمرت لجان المجلس بالقيام بأعمالها بكفاءة وفعالية، وتتمثل تلك اللجان بما يلي:

- **لجنة الحوكمة**
- **لجنة المخاطر**
- **لجنة التدقيق**
- **لجنة الترشيحات والمكافآت**
- **لجنة الائتمان**

تم إيضاح الأدوار الرئيسية للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في «ميثاق عمل» محدد لكل لجنة. كما أن مهام وصلاحيات اللجان قد تم تحديدها وتفويض اللجان بها من قبل مجلس الإدارة. وتتألف جميع اللجان من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين و الذين يتمتعون بالخبرة ذات الصلة بمهام كل لجنة.

خلال العام قامت كل لجنة من اللجان بمراجعة ميثاق العمل الخاص بها لتحديد جوانب التطوير اللازمة كما تم عرض تلك المراجعة على لجنة الحوكمة وكذلك مجلس الإدارة بالإضافة لذلك ترفع هذه اللجان أيضًا تقريرًا دوريًا إلى مجلس الإدارة حول نتائج أعمالها وتوصياتها.

تجدر الإشارة إلى أن عدد اجتماعات لجان مجلس الإدارة المنعقدة خلال العام ٢٠١٤ يتوافق مع متطلبات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي واللوائح المنظمة لأعمال المجلس ولجانه.

أ- لجنة الحوكمة

المهمة الرئيسية:

تتولى اللجنة مسؤولية مساندة مجلس الإدارة في الاشراف على اتباع وتطبيق المجموعة لمنظومة الحوكمة ومساعدة المجلس ولجانه في تطبيق حزمة من الإجراءات والنماذج المنظمة لشؤون الحوكمة.

المهام الرئيسية المحققة خلال العام ٢٠١٤

عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام وقد تم إنجاز ما يلي:

- مراجعة ومناقشة نتائج التقييم السنوي لمنظومة الحوكمة.
- مراجعة و تحديث سياسة الحوكمة على مستوى المجموعة.
- مناقشة الدراسات المقارنة لقوانين وتشريعات الحوكمة في الدول التي تعمل بها المجموعة وتحديد أثر ذلك على سياسة الحوكمة لدى المجموعة.
- مراجعة و تحديث سياسة وآلية متابعة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- الإشراف العام على آلية تطبيق سياسة الإبلاغ بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة وأمين سر المجلس.

تتألف اللجنة من أربعة (٤) أعضاء مجلس إدارة وهم:

- السيد/ ناصر مساعد الساير (رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة)
- السيد/ حمد عبد العزيز الصقر
- السيد/ يعقوب يوسف الفليج
- السيد/ مثنى محمد الحمد

ب. لجنة المخاطر

المهمة الرئيسية:

تتولى اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته تجاه إدارة المخاطر من خلال تقييم ومتابعة اطار حوكمة المخاطر ونزعة المخاطر واستراتيجية المخاطر و آلية تخطيط رأس المال.

المهام الرئيسية المحققة خلال العام ٢٠١٤

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام وقد تم إنجاز ما يلي:

- مراجعة و مناقشة حزمة تقارير إدارة المخاطر الدورية على مستوى المجموعة متضمنة مؤشرات قياس المخاطر.
- مراجعة و مناقشة نزعة المخاطر ومستويات الانكشاف في الدول التي تعمل بها المجموعة.
- مراجعة التحديثات الحاصلة على السياسات التشغيلية للمجموعة ورفع توصيات لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة و تحديث صلاحيات الائتمان الدولي ورفع توصية لاعتمادها من قبل المجلس.
- مراجعة إجراءات المجموعة للالتزام بتعليمات بازل (٣) وآلية تخطيط رأس المال.
- مناقشة نتائج اختبارات الضغط الدورية ونتائج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- متابعة معدلات السيولة على مستوى المجموعة.
- مراجعة ومناقشة منظومة المخاطر وما تتضمنه من مخاطر جوهرية على مستوى المجموعة
- التنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت لتقييم حزمة المكافآت المقترحة ومدى ارتباطها بحدود المخاطر.

تتألف اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء مجلس إدارة وهم:

- السيد/ غسان أحمد الخالد (رئيس اللجنة).
- السيد/ هيثم سليمان الخالد
- السيد/ لؤي جاسم الخرافي

ج. لجنة التدقيق

المهمة الرئيسية:

تقوم اللجنة بدورها الرقابي والمتمثل في مساندة مجلس الادارة في الرقابة و الاشراف على كفاءة وإستقلالية عمليات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي للمجموعة بالإضافة إلى الإشراف على إعداد البيانات المالية الدورية والتقارير الرقابية الأخرى.

المهام الرئيسية المحققة خلال العام ٢٠١٤

عقدت اللجنة سبعة اجتماعات (٧) خلال العام وقد تم القيام بالمهام التالية:

- التنسيق مع المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
- مناقشة جوانب الرقابة الداخلية والمتعلقة بنظم وتقنية المعلومات وأمن المعلومات.
- مراجعة ومناقشة تقارير التفتيش الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي للمجموعة والمستندة على تقييم المخاطر وتحديد أولويات التدقيق.
  مناقشة نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية.
- مراجعة مدى كفاءة واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي والبنية التحتية الخاصة بها والتقييم السنوي الشامل لوظيفة التدقيق الداخلي مع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة.
- الاجتماع بالمدقق الخارجي، المدقق الداخلي ورئيس الالتزام دون حضور الادارة التنفيذية واستلام تقارير بشأن استراتيجية المدقق الخارجي فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية وانجاز سير التدقيق. كما اطلعت اللجنة أيضاً على الشروط التعاقدية مع المدقق الخارجي واعتمدت الاتعاب المهنية للمدققين الخارجيين فيما يتعلق بخدمات التدقيق المقدمة.
- مراجعة سياسة المجموعة بشأن عمليات الإبلاغ (Whistleblowing) والوقوف على جوانب التطوير اللازمة لآلية الإبلاغ.
- مراجعة إجراءات معاملات الأطراف ذات العلاقة وكيفية التعامل معها بصورة دورية.
- تقييم أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته.

تتألف اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء مجلس إدارة وهم:

- السيد/ حمد محمد البحر (رئيس اللجنة)
- السيد/ هيثم سليمان الخالد
- السيد/ لؤي جاسم الخرافي

د. لجنة الترشيحات والمكافآت

المهمة الرئيسية:

تتولى اللجنة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة فيما يتعلق بمسؤولياته تجاه الترشيحات والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، كما تساند اللجنة المجلس في عمليات مراجعة وتحسين هيكلية مجلس الإدارة وتطوير مستوى الكفاءات الخاصة بأعضاء المجلس. إضافة إلى ذلك تساعد اللجنة المجلس في وضع اطار منح مكافآت المجموعة وضمان التطبيق الفعال لذلك وفقاً لسياسة المكافآت.

المهام الرئيسية المحققة خلال العام ٢٠١٤

عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال العام وقد تم القيام بالمهام التالية:

جوانب الترشيحات

- مراجعة هيكلة مجلس الإدارة ومراجعة تشكيل لجان المجلس بعد رحيل رئيس مجلس الإدارة وانتخاب الرئيس الجديد.
- الإشراف على عملية تقييم أداء مجلس الإدارة والتقييم الذاتي للأعضاء وذلك من خلال جهة خارجية مستقلة حيث تضمن ذلك مناقشة منهجية التقييم، نماذج التقييم الذاتي، مناقشة مسودة تقرير التقييم وعرضها على المجلس متضمناً ذلك خطة عمل نحو تطوير وتحسين الجوانب المتعلقة بأعمال المجلس ولجانه.
- مراجعة احتياجات التدريب والتطوير اللازمة لأعضاء المجلس وترتيب ورش عمل ودورات تدريبية للأعضاء من خلال جهة استشارية متخصصة.
- مراجعة تقييم أداء الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- اختيار بعض الملخصات والمقالات الفنية المتعلقة بالشؤون المصرفية و جوانب إدارة المخاطر ورفعها لأعضاء مجلس الإدارة لرفع مستوى الخبرات والمعرفة الفنية.

جوانب المكافآت

- مراجعة و تطوير سياسة المكافآت على مستوى المجموعة.
- دراسة مستويات الرواتب والأجور والمكافآت على مستوى السوق المحلي والاقليمي من خلال الاستعانة بجهة خارجية متخصصة والوقوف على جوانب التطوير اللازمة.
- مراجعة حزمة المكافآت والمزايا الوظيفية للعام ٢٠١٤ بناءاً على نتائج أداء المجموعة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة آلية ربط المكافآت بالأهداف طويلة الأجل للمجموعة.

تتألف اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء مجلس إدارة وهم:

- السيد/ غسان أحمد الخالد (رئيس اللجنة)
- السيد/ حمد محمد البحر
- السيد/ عماد محمد البحر

هـ. لجنة الائتمان

المهام الرئيسية:

تتولى اللجنة مسؤولية مراجعة جودة وأداء المحفظة الائتمانية للمجموعة، ولقد فوض مجلس الإدارة هذه اللجنة باعتماد التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز حدود الصلاحية الممنوحة للإدارة التنفيذية وذلك وفقاً لسياسة الائتمان ودليل الصلاحيات المعتمد للمجموعة.

المهام الرئيسية المحققة خلال العام ٢٠١٤

اجتمعت اللجنة خلال العام بصورة دورية وقد تم القيام بالمهام التالية:

- مراجعة واعتماد القرارات الائتمانية ضمن حدود الصلاحية المفوضة من قبل مجلس الإدارة
- التنسيق مع لجنة المخاطر لمناقشة حدود مخاطر الائتمان

تتألف اللجنة من أربعة (٤) أعضاء مجلس إدارة وهم:

- السيد/ حمد عبدالعزيز الصقر (رئيس اللجنة)
- السيد/ يعقوب يوسف الفليج
- السيد/ مشى محمد الحمد
- السيد/ عماد محمد البحر

يوضح الجدولان التاليان عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالإضافة الى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال العام بالتفصيل التالي:

❖ خلال هذه الفترة لم يتمكن المرحوم محمد عبد الرحمن البحر من حضور اجتماعات المجلس واللجان وذلك بسبب ظروفه الصحية.

اجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٤/٨/١٨	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الائتمان
	٧	١	٣	٣	١	٣٠
أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة					
السيد/ محمد عبد الرحمن البحر (رئيس مجلس الادارة)	–	–			–	
السيد/ ناصر مساعد الساير	٧				١	٢٣
السيد/ حمد عبدالعزيز الصقر	٧	–				١٨
السيد/ غسان أحمد الخالد	٦				١	١٧
السيد/ يعقوب يوسف الفليج	٦	١	٣			
السيد/ حمد محمد البحر	٥			٢	١	
السيد/ مشى محمد الحمد	٧	١				٢٨
السيد/ هيثم سليمان الخالد	٧		٣	٣		
السيد/ لؤي جاسم الخرافي	٤		١	١		

ليس عضواً في اللجنة

❖ بعد وفاة السيد رئيس مجلس الادارة المرحوم محمد عبد الرحمن البحر قام المجلس بانتخاب السيد/ ناصر مساعد الساير كرئيس لمجلس الادارة اعتباراً من ٢٠١٤/٨/١٩ كما تم دخول عضو الاحتياط السيد/ عماد محمد البحر وعليه فقد تم إعادة تشكيل لجان المجلس وعقد الاجتماعات وفقاً لما هو موضح أدناه.

اجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال الفترة من ٢٠١٤/٨/١٩ إلى ٢٠١٤/١٢/٣١	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الائتمان
	٦	١	١	٤	٢	١٨
أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة					
السيد/ ناصر مساعد الساير (رئيس مجلس الادارة)	٥	١				
السيد/ غسان أحمد الخالد	٥		١		٢	
السيد/ حمد عبدالعزيز الصقر	٢	١				٨
السيد/ يعقوب يوسف الفليج	٦	–				١٠
السيد/ حمد محمد البحر	٥			٣	٢	
السيد/ مثنى محمد الحمد	٥	١				١٨
السيد/ هيثم سليمان الخالد	٤		١	٤		
السيد/ لؤي جاسم الخرافي	٥		–	٤		
السيد/ عماد محمد البحر	٦				١	١٤

ليس عضواً في اللجنة

الإطار العام لتقييم مجلس الإدارة

تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الترشيحات والمكافآت تم التعاون مع جهة خارجية متخصصة لمراجعة هيكل مجلس الإدارة و فعالية الدور الذي يقوم به بالإضافة إلى آلية تشكيل وعمل اللجان المنبثقة عنه. وقد شمل ذلك أيضا إجراء التقييم الذاتي لكل عضو من أعضاء المجلس للوقوف على جوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء.

وفما يلي العناصر التي استندت إليها عملية التقييم:

- التكوين والمؤهلات.
- الحضور والمشاركة.
- الاجتماعات والمحاضر و القرارات.
- سبل الاتصال وآلية رفع التقارير.
- الدور الإشرافي للمجلس واللجان.

لقد استخدمت الجهة المختصة منهجيتها العالمية في إجراء عملية التقييم حيث جاءت نتيجة تقييم مجلس الإدارة كمجلس «**مؤهل**»، ووفقاً للتعريف المعتمد في منهجية الجهة المختصة فإن هذا التصنيف يعبر عن مجلس ادارة فعال لديه نظام متكامل ومحكم للحوكمة والرقابة الداخلية ويمتاز اعضاؤه بتنوع الخبرات والالتزام بالحضور والمناقشة الفعالة.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير التقييم قد تم مراجعته ومناقشته من قبل لجنة المكافآت والترشيحات بالإضافة لعرض النتائج على مجلس الإدارة.

تقرير كفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية

بيان مجلس الإدارة حول كفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية

يسعى مجلس الإدارة جاهداً للتحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية اللازمة لحماية عمليات المجموعة ، وكذلك التحقق من الالتزام بتلك النظم، بالإضافة إلى جعل الرقابة الداخلية وسيلة لتوفير الحماية اللازمة للمجموعة تجاه أية مخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية.

وقد تحقق المجلس من توفر نظم رقابة داخلية فعاله في ظل وجود وظيفة لإدارة المخاطر لديها المستويات الكافية من الصلاحية والاستقلالية والموارد وكذلك سبل التواصل مع قطاعات الأعمال. كما يعتبر مجلس الإدارة وظيفة التدقيق الداخلي وأعمال التدقيق الخارجي كجزءً لا يتجزأ من أدوات الرقابة الداخلية لضمان المراجعة المستقلة للمعلومات المقدمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة.

تتولى لجنة التدقيق مسؤولية الإشراف على إطار عمل نظم الرقابة الداخلية بالإضافة إلى اختيار وتدوير المدقق الخارجي بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية.
لقد تم تزويد مجلس الإدارة بنتائج تقييم نظم الرقابة الداخلية من خلال كل من إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى جهة خارجية مستقلة.
يرى المجلس أن نظم الرقابة المعتمدة والمطبقة في المجموعة مرضية وكافية.

مراجعة نظم الرقابة الداخلية من قبل جهة خارجية مستقلة

يتم القيام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية بصورة سنوية من قبل شركة تدقيق مستقلة وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المراجعة عمليات فحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى، وتقييم نظم الرقابة الداخلية للمجموعة فيما يتعلق ، على سبيل المثال لا الحصر، بالحوكمة، والرقابة المالية، والرقابة على الاموال ،والعمليات المصرفية ، وائتمان الأفراد والشركات، والخزانة، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر، والموارد البشرية والشؤون الإدارية، والتدقيق الداخلي، وعمليات مكافحة غسيل الأموال، وكذلك الشؤون القانونية.

خلال العام ٢٠١٤، تم عرض ملخص لمجلس الإدارة حول نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. حيث لم يشر التقرير لأية ملاحظات جوهرية.

تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية

التاريخ: ٢٣ يونيو ٢٠١٤

السادة أعضاء مجلس الإدارة بنك الكويت الوطني ش.م.ك المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

تقرير عن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

بناءً على كتاب التعيين بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٤ فقد قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية في الكويت وفروعكم في البحرين والأردن والإمارات العربية المتحدة والشركات التابعة بنك الكويت الوطني (لبنان) وبنك الكويت الوطني- مصر (يشار إليهم مجتمعين بمصطلح «المجموعة») التي كانت موجودة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. وقد شمل الفحص جميع الإدارات بالمجموعة كما يلي:

- الحوكمة؛ • إدارة المخاطر؛ • مكافحة غسيل الأموال؛ • الخدمات المصرفية الشخصية؛ • الخزينة؛ • ائتمان الشركات والائتمان الاستهلاكي؛ • الموارد البشرية؛ • الرقابة على صناديق الإستثمار المالية والعمليات؛ • الرقابة المالية؛ • الشؤون الإدارية؛
- التدقيق الداخلي؛ • تكنولوجيا المعلومات؛ • إدارة الشؤون القانونية؛ • الأوراق المالية (في الكويت فقط)؛
- سرية معلومات العملاء؛ • نظام دفع المستحقات (في الكويت فقط)؛

لقد قمنا بفحصنا وفقاً للمتطلبات المدرجة في دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ وتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٢ بشأن قواعد الحوكمة في البنوك الكويتية وتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٣ بشأن عمليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووفقاً للمعيار الدولي ٣٠٠٠ المتعلق بمهام التأكيد.

يخضع كل من بنك الكويت الوطني (انترناشيونال) في المملكة المتحدة،وبنك الكويت الوطني – نيويورك ،وفرع سنغافورة بنك الكويت الوطني ش.م.ك، وفرع المملكة العربية السعودية وبنك الكويت الوطني سويسرا،لتقييم الضوابط الرقابية ولرقابة سنوية من قبل الجهات الرقابية المحلية في البلد الذي يقع فيه الفرع والتي تتوافق مع متطلبا بنك الكويت المركزي ذات الصلة. ولذلك، فقد تم استثناء هذه الفروع من نطاق المراجعة في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

وبصفتكم مجلس إدارة بنك الكويت الوطني فإنكم مسؤلون عن إعداد والإحتفاظ بدفاترت محاسبية مناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الأعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بإعداد تلك الأنظمة.

والهدف من ذلك هو توفير تأكيد معقول وليس قاطع بأن الموجودات محمية مقابل أية خسائر ناتجة عن الاستخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر المصرفية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل مناسب، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة ويتم تسجيلها بشكلٍ مناسب وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظراً للقيود الكامنة في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية إلا أن الأخطاء والممارسات الخاطئة قد تحدث ولا يتم اكتشافها.إضافة الى ذلك فإن إعداد أي تقييم للأنظمة للفترات المستقبلية يخضع لمخاطر عدم كفاية معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة بسبب التغييرات في الظروف أو أن درجة الإلتزام بتلك الإجراءات قد تصبح ضعيفة.

برأينا، وبالنظر إلى طبيعة وحجم عملياته خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣،فإن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية في الإدارات التي تم فحصها من قبلنا قد تم إعدادها والإحتفاظ بها بصورة مرضية طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة الرقابة الداخلية الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ وتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٢ بشأن قواعد الحوكمة في البنوك الكويتية وتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٣ بشأن عمليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بإستثناء الأمور المبينة في التقرير.

علاوة على ذلك،قام البنك بتأسيس عملية متابعة على الإستثناءات الواردة وذلك بهدف التأكد من أن الإجراءات التصحيحية يتم إتخاذها لتصحيح أوجه الضعف والفجوات في الرقابة والتي تم تحديدها أثناء مراجعة الرقابة الداخلية.

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم ١٣٨ فئة «أ»
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي إم جي العالمية

الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني وهيكل المجموعة

القيم السلوكية

تستمر المجموعة في تطبيق قيم الحوكمة باعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافة المجموعة ولقد قامت المجموعة خلال العام بالعديد من المبادرات التي من شأنها تعزيز الالتزام بقيم الحوكمة ورفع مستوى الوعي بتلك القيم على كافة مستويات موظفي المجموعة والجهات التي تتعامل معها.

التزمت المجموعة بتحقيق قيم الحوكمة في أعلى مستوياتها، وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز والتي انبثقت من خلال مجموعة من السياسات والاجراءات المبينة فيما يلي:

ميثاق السلوك والاخلاق المهنية

يعتبر ميثاق السلوك والأخلاق المهنية أحد أهم مكونات منظومة الحوكمة لدى المجموعة حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جودة الالتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للمجموعة، تعاملها مع موظفيها، عملائها وكافة الجهات الأخرى المتعاملة مع المجموعة.

ويخضع ذلك الميثاق إلى مراجعة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التحديثات والتطويرات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني.

كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

تستمر المجموعة في بذل العناية اللازمة في تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح. ولقد قامت المجموعة خلال العام وبإشراف مجلس الإدارة بمراجعة وتطوير سياسة التعاملات مع أطراف ذات العلاقة للتوائم مع طبيعة أعمال المجموعة والتطورات الرقابية في الأسواق التي تعمل بها بالإضافة إلى تبني حزمة من النماذج الإجرائية المنظمة لحالات الإفصاح عن حالات تعارض المصالح المحتملة و آلية التعامل معها.

كما تخضع حالات تعارض المصالح المحتملة والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة إلى مراجعة دورية مستقلة من قبل التدقيق الداخلي.

السرية

يحرص المجلس والادارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات الخاصة بأصحاب المصالح بالمجموعة وفقاً لأحكام القواعد والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

واستمرت المجموعة خلال العام ٢٠١٤ بتطبيق الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة ونظم الرقابة الداخلية و التي تقضي بالمحافظة السرية.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

طبقت المجموعة عدد من القنوات لتتيح لموظفيها ، وبحسن نية وثقة، الإبلاغ المباشر إلى رئيس مجلس الإدارة حول اية مخاوف تتعلق بتجاوزات أو مخالفات معينة، وقد تم تطبيق رابطاً إلكترونياً على الشبكة الداخلية للبنك بالإضافة إلى بريد إلكتروني مخصص لتلقي البلاغات مباشرةً من الموظفين. ويطبق هذا الاجراء بصورة مستقلة من قبل أمين سر مجلس الإدارة والذي بدوره يقدم تقاريراً دورياً لرئيس مجلس الإدارة بذلك.

وتبقى المعلومات المستلمة و المجمعة كجزء من هذا الإجراء سرية، وفي حالات الضرورة تحفظ بدون اسم المبلغ لتوفير الحماية اللازمة للموظف. كما تخضع هذه الآلية إلى مراجعة من قبل التدقيق الداخلي لدى المجموعة.

إدارة مخاطر المجموعة

هيكل إدارة المخاطر والالتزام

يتألف هيكل إدارة المخاطر والالتزام من الوحدات التالية:

- وحدة إدارة مخاطر الائتمان المحلي
- وحدة إدارة مخاطر الائتمان الدولي
- وحدة إدارة المخاطر التشغيلية
- وحدة إدارة مخاطر السوق
- وحدة إدارة مخاطر محفظة البنك والرقابة عليها
- وحدة إدارة الالتزام

يترأس هيكل إدارة المخاطر والالتزام رئيس إدارة المخاطر للمجموعة ويدعمه نوابه ومساعديه. ويترأس كل وحدة مذكورة أعلاه مديراً لها.

تتبع مجموعة إدارة المخاطر والالتزام إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مباشرة ، وتتولى مسؤولية تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية وقياس مستويات تعرض البنك للمخاطر ومتابعة مستويات الانكشاف في ظل نزعة المخاطر ، كما تتولى أيضاً تحديد متطلبات رأس المال بصورة دورية وتقوم بمتابعة وتقييم القرارات المتعلقة بتحمل مخاطر معينة.

تعمل مجموعة إدارة المخاطر والالتزام على التأكد من استيفاء المجموعة لمتطلبات الالتزام مع الجهات الرقابية، بما في ذلك بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وأية جهات رقابية أخرى.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة في تصميم نزعة المخاطر والاستراتيجية وكذلك الموافقة على إطار عمل إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات بالإضافة للمتابعة الدورية للمخاطر وتطبيق آلية تقييم الأداء المعدل وفقاً للمخاطر (لتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد).

ويتم الاحتفاظ بقائمة مجمعة للمخاطر على مستوى المجموعة ويتضمن ذلك المخاطر الرئيسية على مستوى الفروع الخارجية والشركات التابعة.

استراتيجية إدارة المخاطر

لقد قامت المجموعة خلال العام بمراجعة وتطوير استراتيجية العمل لديها، مما توجب القيام بمراجعة وتطوير استراتيجية إدارة المخاطر، حيث تلخصت استراتيجية إدارة المخاطر بما يلي:

١- الحفاظ على الاستقرار واستمرارية العمل أثناء الكوارث
٢- الالتزام الفعال والكافي بالمتطلبات الرقابية ومتطلبات رأس المال بما يتوافق مع استراتيجية العمل
٣- التخطيط الفعال للمخاطر من خلال نزعة مناسبة للمخاطر
٤- التطبيق المتزن لاختبارات الضغط لتقييم أثر ذلك على متطلبات رأس المال وقاعدة رأس المال ووضع السيولة النقدية

نزعة المخاطر

بهدف تحقيق التوازن الأمثل للمخاطر والعوائد التي تمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وضعت المجموعة الحد الأقصى للمخاطر الذي يمكن أن تقبله في الفئات المحددة للأعمال. وينبغي تخفيف أية مخاطر من شأنها مخالفة نزعة المخاطر للبنك، وذلك كأولوية ضمن المستويات المقبولة.

يتم مراجعة نزعة المخاطر بالبنك بصورة سنوية على الأقل، ويتم تحديثها حسب الضرورة. ويتم مراجعة واعتماد التغيرات والتحديثات على نزعة المخاطر من قبل مجلس الإدارة.

قام رئيس إدارة مخاطر المجموعة وبالتنسيق مع لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بدور هام في زيادة الوعي والفهم الخاص بهيكل

المخاطر، بالإضافة إلى وضع حدود المخاطر ومساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت في صياغة منهجية للمكافآت تستند إلى المخاطر حيثما كان ذلك ممكناً.
قامت مجموعة المخاطر والالتزام بتحديد التحذيرات المبكرة لتجاوزات حدود المخاطر ونزعة المخاطر، ورفع ذلك لعناية لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وبالتالي إلى مجلس الإدارة.

سياسة وإطار منح المكافآت

إن سياسة المكافآت بالبنك تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، لا سيما أنها مصممة لجذب والاحتفاظ وتحفيز الكوادر من الموظفين ذوي الكفاءة العالية والمهنية والمهارات والمعرفة، وفي نفس الوقت، تعزيز إدارة المخاطر الجيدة والفعالة والربحية المستمرة.

لقد تم ربط منح المكافآت المالية للمجموعة بأهداف الأداء قصيرة وطويلة الأجل ، وقد تم تحويل استراتيجية المجموعة المعتمدة من قبل المجلس إلى مؤشرات أداء رئيسية ، ويتم تحديد المكافآت استناداً إلى تحقيق تلك المؤشرات الرئيسية تجاه استراتيجية المجموعة الشاملة ، وهذا يتضمن المعايير المالية وغير المالية ومؤشرات المخاطر الرئيسية (حيثما ينطبق الأمر).

لأغراض منح المكافآت، تصنف المجموعة فئات موظفيها بين الموظفين المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر والموظفين الذين يتولون مهام الرقابة المالية ورقابة المخاطر.

لقد تم ربط مكافآت الموظفين المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر بحدود المخاطر، التي يتم تنظيمها وفقاً لنزعة المخاطر. أما مؤشرات الأداء الرئيسية لوظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر فإنها تستند إلى تحقيق الاهداف المحددة بالوظيفة نفسها حيث أن أي استرداد لهذه الفئة سوف يستند إلى معايير أداء الوظيفة.

خلال العام ٢٠١٤، قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بالتنسيق مع لجنة المخاطر ورئيس إدارة المخاطر من أجل ربط نزعة المخاطر بأهداف الأداء.

وتعمل المجموعة بفلسفة المزايا الإجمالية ، مع الأخذ في الاعتبار كافة مكونات المكافآت المالية الممنوحة والتي تتمثل بما يلي:

- المكافآت الثابتة (الرواتب، والمزايا وما إلى ذلك)
- المكافآت المتغيرة (مثل المكافآت القائمة على مستوى الأداء) والتي تتضمن المكافأة النقدية وحصص الأسهم (وفقاً لبرنامج نظام خيار شراء الأسهم للموظفين)

تتأكد المجموعة من وجود توازن مناسب بين المكافآت الثابتة والمتغيرة للسماح باحتمالية تخفيض المكافآت في حالة الأداء المالي السلبي. تطبق المجموعة الأسلوب الآجل الذي يمتد لحد الثلاث سنوات (الاستحقاق النهائي لمنح المكافآت المتغيرة). ويخضع استحقاق منح المكافآت المتغيرة إلى مدى تحقيق أهداف الأداء طويلة المدى وكذلك تحقق حدوث المخاطر.

ويتم تطبيق سياسة الاسترداد على الأجزاء الغير المنوحة من المكافاة (برنامج خيار شراء الأسهم) وذلك في حالة عدم تحقيق الموظف لأهداف الأداء طويلة المدى أو تحقق المخاطر فعلياً. ويتاح نظام خيار شراء الأسهم لعدد مختار من الموظفين المؤهلين للانتفاع بهذا النظام، ويتم تطبيق سياسة الاسترداد على هذا العنصر من المكافآت المتغيرة.

إن عملية المكافآت بالمجموعة تحكم من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية اتخاذ القرارات النهائية.

الإفصاحات الخاصة بالمكافآت

لم يتسلم أعضاء مجلس إدارة المجموعة أية مكافآت في شكل أتعاب أو رواتب أو زيادات لقاء خدماتهم المقدمة للمجموعة.

بلغت اجمالي مكافآت الخمسة أعضاء من الإدارة العليا الذين حصلوا على أعلى المكافآت، متضمنا مدير عام المجموعة المالية ومضافاً إليه رئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر للسنة المنتهية في ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٤,١٥٧ ألف دينار كويتي.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المكافآت (بالدينار الكويتي) لفئات الموظفين:

فئات الموظفين	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة ألف دينار كويتي	مكافآت متغيرة ألف دينار كويتي		اجمالي المدفوع ألف دينار كويتي
			نقدي	نظام خيار شراء الأسهم للموظفين	
الإدارة العليا	٥٨	٥,٥٠٥	٣,٨٧٧	١,٢٣٤	١٠,٦١٦
المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر	٢٠	٢,٧٠٠	٢,٩٠٤	٦٢٨	٦,٢٣٢
وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	١٤	١,١٨٥	٤٩٥	٢٨١	١,٩٦١

لأغراض الإفصاح

- تتضمن الإدارة العليا جميع الموظفين بما يعادل مساعد مدير عام فما فوق لكافة وحدات الأعمال باستثناء الوظائف الرقابية.
- تتضمن فئة متخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر، الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه ورؤساء الإدارات التشغيلية ونوابهم.
- تتضمن رؤساء الوظائف الرقابية (الرقابة المالية، إدارة المخاطر والالتزام، التدقيق الداخلي ومكافحة غسيل الأموال) ونوابهم ومساعديهم.

حقوق أصحاب المصالح

استمرت المجموعة في تطبيق إجراءات واضحة المعالم في إدارة الشفافية والحوار المنفتح والاتصال مع أصحاب المصالح لديها. وتتضمن هذه الإجراءات البروتوكولات المتبعة في التواصل مع أصحاب المصالح ومستوى ودرجة المعلومات التي يمكن الافصاح عنها.

المساهمين

تماشياً مع عقد تأسيس المجموعة ودليل الحوكمة ، استمرت المجموعة في تطوير قناة تواصل ذات انفتاح وشفافيةً مع مساهميها، والتي من شأنها تمكين المساهمين من فهم أعمال المجموعة وأحوالها المالية وأدائها واتجاهاتها التشغيلية. كما يقدم الموقع الالكتروني للمجموعة حزمة من التقارير المفصلة للمساهمين حول الحوكمة والمعلومات الهامة الأخرى بشأن الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

علاقات المستثمرين

استمرت المجموعة في توفير حوار منفتح وذو شفافية مع كل من مستثمريها سواء من الهيئات أو المستثمرين من القطاع الخاص وتعمل ادارة علاقات المستثمرين كجهة اتصال رئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين.

كما تنشر المجموعة المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصالح بصورة دورية من خلال موقعها الإلكتروني بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى.

العملاء

من أجل تعزيز الشفافية مع أصحاب المصالح، وبصورة رئيسية للعملاء الحاليين والمحتملين، استمرت المجموعة بتطبيق نظام إدارة العملاء لضمان مساعدة العملاء وإرشادهم وفقاً لذلك، بما في ذلك معالجة شكاوى العملاء في حينها بطريقة فعالة ومناسبة.

الموظفين

تحمي المجموعة حقوق موظفيها وتلتزم بها، والتي تشمل التالي على سبيل المثال لا الحصر:

- توافر هيكل شفاف للمكافآت والتعويضات
- العمل في بيئة تتسم بالشفافية والحوار
- المشاركة في برامج إدارة مواهب الموظفين
- حق الدخول على تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات

المجتمع (المسؤولية الاجتماعية)

حافظت المجموعة على تقدمها في ريادة مشاريع المسؤولية الاجتماعية، حيث يعتبر إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مستدامة في المجتمع ضمن أولويات المجموعة .وتقوم المجموعة بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية ذات الصلة على موقعها الإلكتروني، بالإضافة إلى تقرير المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠١٤ كتقرير مستقل.

إدارة المخاطر

١ هيكل المجموعة

٢ هيكل رأس المال

٣ نسب كفاية رأس المال

٤ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

٥ إدارة المخاطر

أ- كفاية رأس المال

المقدمة:

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠١٤ تعليماته حول تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل ٣) وفقا لإطار عمل لجنة بازل الذي يسري على البنوك المرخصة في دولة الكويت، ليتم بفاعلية استبدال وإحلال المتطلبات السابقة بموجب التعميم الصادر ضمن إطار عمل بازل لسنة ٢٠٠٥ (بازل ٢). ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز جودة رأس المال وتقديم عدة متطلبات للمصدات الرأسمالية تتماشى مع الاقتراحات المقدمة من لجنة بازل للرقابة المصرفية. يتكون إطار عمل لجنة بازل الخاص ببنك الكويت المركزي من ثلاثة أركان. يقدم الركن الأول إطار عمل لقياس متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق طبقا «للمنهج المعياري». ويتعلق الركن الثاني بعملية المراجعة الرقابية ويركز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي يتم إجراؤها من قبل البنوك. وفي ضوء ذلك والتزاما بالتعليمات المذكورة آنفا، قام بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. («بنك الكويت الوطني») بتطوير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإطار عمل لاختبارات الضغط بالإضافة إلى النماذج والسياسات والإجراءات الأساسية له. يعمل البنك باستمرار على تحسين عملية التقييم وإطار عمل اختبارات الضغط لكي يتناسب رأسمال البنك مع المخاطر الشاملة التي يتعرض إليها البنك. أما الركن الثالث فهو يهدف إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه ضمن الركن الأول والركن الثاني عن طريق مطالبة البنك بتقديم إطار عمل متسق وقابل للاستيعاب خاص بالإفصاحات يسهل المقارنة، وبالتالي يعزز من سلامة وقوة قطاع الأعمال المصرفية في الكويت.

١- النطاق الرقابي للتجميع

تتمثل الأنشطة الأساسية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليها معًا باسم «المجموعة») في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة والاستثمارية وخدمات إدارة الأصول والوساطة. للمزيد من التفاصيل عن أنشطة المجموعة، يرجى الرجوع إلى إيضاح ٣ حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تم إعداد وتجميع البيانات المالية المجمعة والتقارير الرقابية حول كفاية رأس المال الخاصة بالمجموعة على أساس متناسق ما لم يتم النص على خلاف ذلك. للاطلاع على معلومات إضافية عن أساس الإعداد وأساس التجميع، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٢,١ و٢,٣ حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

تم عرض الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة في الإيضاح رقم ٢١ حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تم تجميع كافة الشركات التابعة بالكامل طبقا للنطاق الرقابي للتجميع لغرض احتساب رأس المال الرقابي.

ينبغي أن تخضع الاستثمارات الهامة في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي لا تندرج ضمن نطاق تجميع رأس المال الرقابي لمعالجة الحد الأدنى طبقا لقواعد بازل ٣ الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما أنها مرجحة بالمخاطر و/أو قابلة للاقتطاع مقابل حقوق الملكية.

- تخضع كافة الاستثمارات الهامة في البنوك والمؤسسات المالية المصنفة كشركات زميلة ضمن إيضاح ١٣ حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة لمعالجة الحد الأدنى وهي مرجحة بالمخاطر كما هو مبين.
- يخضع الاستثمار الهام في شركة زميلة والمصنف كـ "محتفظ به لغرض البيع" لمعالجة الحد الأدنى وهو مرجح بالمخاطر كما هو مبين.
- تخضع الاستثمارات الهامة الأخرى في البنوك والمؤسسات المالية المصنفة كحقوق ملكية لمعالجة الحد الأدنى وهي مرجحة بالمخاطر كما هو مبين.

تخضع استثمارات "الأقلية" الأخرى في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين المصنفة كحقوق ملكية لمعالجة الحد الأدنى المبين وهي مرجحة بالمخاطر كما ينبغي.

٢- هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للمجموعة من:
(أ) حقوق المساهمين الشريحة ١ التي تعتبر القياس الأساسي للقوة المالية للمجموعة وتشمل رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات المؤهلة والأرباح المحتفظ بها والحصص غير المسيطرة المؤهلة (بالصافي بعد تعديلات رأس المال الرقابي).

(ب) رأس المال الإضافي (AT1) التي تتكون من جزء إضافي مؤهل من الحصص غير المسيطرة.

(ج) الشريحة ٢ من رأس المال والتي تتكون من الأجزاء المسموح بها من المخصصات العامة وبعض الحصص غير المسيطرة الإضافية المؤهلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، يتكون رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل من ٤,٧٩٩,٧٣١,١٣١ سهم.

فيما يلي عرض تفصيلي لرأس المال الرقابي للمجموعة (بالألف دينار كويتي):

جدول (١)

رأس المال الرقابي	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
حقوق المساهمين الشريحة ١	١,٧٨٢,٩٠٨
رأس المال الإضافي الشريحة ١	٨,٨٩٣
رأس المال الأساسي الشريحة ١	١,٧٩١,٨٠١
رأس المال المساند الشريحة ٢	١٦٣,١٧٦
إجمالي رأس المال الرقابي	١,٩٥٤,٩٧٧

٣- معدلات كفاية رأس المال

تضمن المجموعة الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي عن طريق مراقبة كفاية رأس المال لدى المجموعة. وتضمن عملية التنبؤ برأس المال التي تطبقها المجموعة اتخاذ إجراءات استباقية كما أنها تخطط لضمان احتياطي رأسمالي دائم كافي يزيد عن مستويات الحد الأدنى المطبقة. كما تحظى هذه العملية بتأييد منهجية خاصة لتخطيط رأس المال والتي تأخذ في اعتبارها متطلبات رأس المال الرقابي ورؤى وكالة التصنيف الائتماني واختبارات الضغط والرؤى الشاملة لخطط الأعمال. وهذه الرؤى تتبلور بعد ذلك إلى اعتبارات حول مستوى رأس المال المطلوب.

تخضع كل شركة تابعة للمجموعة تضطلع بالخدمات المصرفية بشكل مباشر لجهة رقابة محلية للخدمات المصرفية والتي تتولى مهمة وضع ومراقبة متطلبات كفاية رأس المال.

فيما يلي متطلبات الحد الأدنى من رأس المال للمجموعة طبقا للمستويات المختلفة من رأس المال الرقابي والتي يتم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

جدول (٢)

	حقوق المساهمين الشريحة ١	الشريحة ١	الإجمالي
رأس المال الرقابي			
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال*	٨,٥٪	١٠٪	١٢٪

* تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية بنسبة ٢,٥٪ والذي يتم الوفاء به من خلال حقوق المساهمين من الشريحة ١.

لم تكن مصدات البنوك ذات التأثير النظامي والمصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية مطلوبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ضمن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال.

تتضمن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال زيادة المصدات الرأسمالية التحوطية إلى نسبة ١٣٪ من خلال فترة انتقالية حتى ٢٠١٦.
فيما يلي نسب كفاية رأس المال للمجموعة على مستوى مجمع:

جدول (٣)

	حقوق المساهمين الشريحة ١	رأس المال الأساسي الشريحة ١	الإجمالي
المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٣,٢٤٪	١٣,٣١٪	١٤,٥٢٪

كانت نسب رأس المال للشركات التابعة التي تضطلع بالخدمات المصرفية بناء على أحدث بيانات مقدمة (مقدمة أو معتمدة حسبما هو مطبق طبقا لجهات الاختصاص والنظم المعنية) كما يلي:

٣- معدلات كفاية رأس المال (تتمة)

جدول (٤)

	حقوق المساهمين الشريحة ١	رأس المال الأساسي الشريحة ١	الإجمالي
بنك الكويت الوطني انترناشيونال بي ال سي (المملكة المتحدة)	٪١٨,٩٤	٪١٨,٩٤	٪١٨,٩٤
بنك الكويت الوطني لبنان ش.م.ل. (لبنان)	٪٣٣,٦٢	٪٣٣,٦٢	٪٣٣,٦٢
بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا إس. إيه. (سويسرا)	٪١١,٢١	٪١١,٢١	٪١٩,٢١
بنك بوبيان ش.م.ك.ع. (الكويت)	٪١٦,٨٨	٪١٦,٩٤	٪١٨,٠٥
			الإجمالي
بنك الائتمان العراقي إس. إيه. (العراق)			٪٢٧٥,٢٣
بنك الكويت الوطني (مصر)			٪١٩,٤٢

تلتزم كافة الشركات التابعة للخدمات المصرفية ضمن المجموعة بمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال حسبما هي مطبقة طبقا لجهات الاختصاص المعنية ولم يتم تسجيل أي نقص أو عجز في رأس المال. وبخلاف القيود على التحويلات لضمان الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال الرقابي، لا توجد قيود رقابية تشكل قيدًا جوهريًا أو عائقًا أمام تحويل الأموال أو رأس المال الرقابي داخل المجموعة.

٤- الموجودات المرجحة بالمخاطر والأعباء الرأسمالية

إن متطلبات رأس المال المرجح بالمخاطر لدى المجموعة بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل موضحة أدناه. تشمل الحسابات بنك بوبيان ش.م.ك.ع.، وهو شركة مصرفية إسلامية تابعة. لأغراض تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر والأعباء الرأسمالية، تم ترجيح الانكشافات والموجودات في بنك بوبيان ش.م.ك.ع. بالمخاطر، وتم احتساب الأعباء الرأسمالية، وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي التي تنطبق على البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. تم بعد ذلك إضافة هذه الأرقام إلى الأرقام المقابلة لها والتي تتعلق بباقي المجموعة، وهذه الممارسة مطابقة للمعالجة في التقارير ذات الصلة، المقدمة إلى بنك الكويت المركزي.

٤-١ مخاطر الائتمان

إن إجمالي الأعباء الرأسمالية المتعلقة بتغطية مخاطر الائتمان تبلغ ١,٤٢٣,٧٦٣ ألف دينار كويتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

جدول (٥)

ألف دينار كويتي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بالمخاطر	الأعباء الرأسمالية
النقدية	٢٢١,١٠٣	–	–
المطالبات على الدول	٤,٣١٤,٥١٠	٩٨,٤٠٨	١١,٨٠٩
المطالبات على المؤسسات الدولية	٣٨,٠٩٩	–	–
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٥٤,٣٠٣	٦,٦٨٩	٨٠٣
المطالبات على البنوك	٤,٨٢٤,٣٥١	١,٢٦٥,١٦٣	١٥١,٨٢٠
المطالبات على الشركات	١٠,٤٣٢,١٤٩	٦,٢٥١,٨٨٩	٧٥٠,٢٢٧
الإنكشافات لإئتمان الأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٣,٨١٩,٥٣٧	٣,٤٠٠,٩٠٣	٤٠٨,١٠٨
الإنكشافات للقروض متأخرة السداد	٧٠,٠١٩	٤٧,٠٩٠	٥,٦٥١
انكشافات أخرى*	٧٦٥,٥٨٨	٧٩٤,٥٥٢	٩٥,٣٤٥
المجموع	٢٤,٥٣٩,٦٥٩	١١,٨٦٤,٦٩٤	١,٤٢٣,٧٦٣

* الإنكشافات الأخرى أعلاه تتضمن مبلغ ٢٤٩,٩٢٤ ألف دينار كويتي بالسالب يمثل مبلغ المخصص العام الذي يزيد عن الحد الأقصى بنسبة ١,٢٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر المسموح به عند الوصول إلى الشريحة (٢).

تم تصنيف الأرقام الخاصة بالمجموعة والمتعلقة بالانكشافات والموجودات المرجحة بالمخاطر لتقديم عرض هادف لفئة موجودات المحافظ القياسية.

٤-٢ مخاطر السوق

بلغ إجمالي الأعباء الرأسمالية لتغطية مخاطر السوق ٤٨,٨٨١ ألف دينار كويتي والمبين بالتفصيل أدناه:

ألف دينار كويتي

جدول (٦)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
	الأعباء الرأسمالية
مخاطر أسعار الفائدة	٢,٨٤٨
مخاطر الصرف الأجنبي	٤٦,٠٣٣
الإجمالي	٤٨,٨٨١

٤-٣ مخاطر التشغيل

بلغ إجمالي الأعباء الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل ١٤٣,١١٧ ألف دينار كويتي والذي تم احتسابه بتصنيف أنشطة المجموعة إلى ٨ مجالات أعمال (كما هي محددة في إطار عمل بازل ٣ – بنك الكويت المركزي) مع ضرب متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات لمجال العمل في معامل بيتا المحدد سابقا.

٥- إدارة المخاطر

إن تداخل أنشطة أعمال المجموعة وتنوع المواقع الجغرافية يتطلب تحديد وقياس وتجميع وإدارة المخاطر والتوزيع الفعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعائدات / المخاطر. وتدير المجموعة المخاطر التي تتعرض لها بطريقة منظمة ومنهجية تتميز بالشفافية من خلال سياسة المخاطر العالمية التي تجعل إدارة المخاطر الشاملة جزءاً أساسياً من الهيكل التنظيمي، وأيضاً من خلال إجراءات قياس ومراقبة المخاطر.

تستقل الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بالمجموعة عن وحدات الأعمال، وترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة كما تتبع أسلوبا شاملا وموضوعيا بما يساعد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر المجموعة.

خلال عام ٢٠٠٩، قامت المجموعة بتوسيع نطاق الإطار العام للحوكمة وإدارة وتخطيط رأس المال من خلال إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتي تتضمن «الاختبار من خلال السيناريوهات» على فترات زمنية فاصلة منتظمة ودورية. من بين الأهداف الرئيسية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تقييم المخاطر المحتملة الكامنة التي تتعرض لها المجموعة ولم يغطيها الركن الأول. وفقاً لتعليمات لجنة بازل وبنك الكويت المركزي، تتضمن المبادئ الرئيسية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالمجموعة ما يلي:

- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- الإدارة السليمة لرأس المال
- تقييم شامل للمخاطر لمخاطر الركن الثاني، على سبيل المثال، مخاطر الائتمان (تركزات المخاطر حسب القطاع والاسم) ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية والسمعة والمخاطر الاستراتيجية وغيرها.
- المراقبة ورفع التقارير.
- مراقبة ومراجعة العملية.

فيما يلي السمات الأساسية لسياسة المجموعة الشاملة لإدارة المخاطر:

- يقدم مجلس الإدارة توجيهات ورؤى لإدارة المخاطر الشاملة.
- يتم اقتراح حد قبول المجموعة للمخاطر/ نزعة المجموعة للمخاطر من قبل اللجنة التنفيذية ويتم مراجعته و اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- إدارة المخاطر هي إجراء أساسي داخلي بالمجموعة ويعتبر اختصاص رئيسي لكل الموظفين.
- تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة بطريقة تتسم بالتنسيق داخل المؤسسة.
- ترفع إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة تقاريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وتقدم تأكيدا مستقلا على التزام وحدات الأعمال بسياسات وإجراءات المخاطر وكفاية وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر لكافة شركات المجموعة.

تقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بمساعدة الإدارة التنفيذية في المراقبة والإدارة الفعالة للمخاطر الشاملة للمجموعة. وتتأكد أيضا من:

- توافق الاستراتيجية العامة لأعمال المجموعة مع حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمحددة بواسطة اللجنة التنفيذية.
- توافق سياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر مع حدود المخاطر المقبولة للمجموعة.
- تطوير وتطبيق هياكل وأنظمة إدارة المخاطر المناسبة.
- مراقبة مخاطر وحدود المحفظة في كل شركات المجموعة، بما في ذلك المستويات "الإقليمية" المقبولة.

تقوم المجموعة، بصورة دورية، بتقييم كفاية وكفاءة إطار عمل إدارة المخاطر في ضوء بيئة المخاطر المتغيرة.

٥-١ نطاق وطبيعة أدوات رفع التقارير بالمخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر الشامل يتيح للمجموعة التحديد والتقييم والحد من والمراقبة للمخاطر باستخدام مجموعة شاملة من الأدوات النوعية والكمية. بعض من هذه الأدوات متعارف عليه لعدد من فئات المخاطر، في حين أن البعض الآخر يتم إعداده خصيصاً لسمات معينة من فئات محددة من المخاطر ومن شأنه أن يساعد على توفير المعلومات مثل:

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-١ نطاق وطبيعة أدوات رفع التقارير بالمخاطر (تتمة)

- مخاطرالائتمان في أنشطة الإقراض التجارية والاستهلاكية وإنكشافات الموجودات الأخرى مثل معدل التغطية بالضمانات واستخدام الحدود والتنبيهات ذات الصلة بالقروض متأخرة السداد، الخ.
- حصر مدى تأثر القيمة السوقية لأحد المراكز أو المحافظ للتغيرات في معاملات السوق (المشار إليها عامة بتحليل الحساسية).
- حصر الانكشاف للخسائر بسبب الحركات الزائدة في أسعار أو معدلات السوق.

وتقوم المجموعة بصورة منتظمة، بتقييم كفاية وفاعلية أدوات ومصفوفات رفع التقارير لديها في ضوء بيئة المخاطر المتغيرة.

٥-٢ عمليات إدارة المخاطر

من خلال إطار عمل إدارة المخاطر الشاملة، يتم التقييم الكمي للمعاملات والإنكشافات القائمة للمخاطر ومقارنتها بالحدود المصرح بها بينما يتم مراقبة المخاطر التي لا يمكن تقييمها بشكل كمي بإتباع إرشادات السياسات ومؤشرات المخاطر الأساسية ومؤشرات الرقابة الرئيسية. أي فروق أو زيادات أو انحرافات يتم تصعيدها إلى الإدارة لاتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي تتحملها المجموعة في عملياتها اليومية:

٥-٢-١ مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال أن يكون العميل أو الطرف المقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها مما يؤدي إلى التعثر و/أو خسائر مالية. وتنتج هذه المخاطر في سياق الأعمال العادية للمجموعة.

٥-٢-٢ إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان

يقوم أسلوب إدارة مخاطر الائتمان على أساس حماية استقلالية وسلامة إجراءات التقييم والإدارة ورفع التقارير عن مخاطر الائتمان بصورة متلازمة مع اتباع سياسات وحدود وهياكل واضحة لصلاحيات الاعتماد والتي تقدم دليلاً استرشادياً للإدارة اليومية لإنكشافات المجموعة لمخاطر الائتمان. ويتألف هذا الأسلوب من حدود المخاطر الموضوعة لكافة العملاء بعد عمل تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية.

تتطلب الإجراءات الدائمة المبينة ضمن سياسات الائتمان والأدلة الإرشادية للمجموعة أن تخضع كافة الاقتراحات بمنح الائتمان لمراجعة تفصيلية من قبل الأقسام المحلية أو الدولية المسئولة عن إدارة مخاطر الائتمان قبل تقديمها إلى لجنة الائتمان المختصة. وعند الضرورة يتم طلب تقديم ضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية بالصورة المقبولة للتخفيف من مخاطر الائتمان ذات الصلة. يحدد مجلس الإدارة استراتيجية إدارة الائتمان بالمجموعة ويعتمد السياسات الهامة لمخاطر الائتمان لضمان وقوع انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان ضمن الحدود المقبولة لتلك المخاطر.

٥-٢-٣ هيكل إدارة مخاطر الائتمان

تقوم الإدارة العليا بتنفيذ إستراتيجية مجلس الإدارة بالنسبة لإدارة مخاطر الائتمان وإعداد السياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة ومتابعة مخاطر الائتمان.

إن اللجنة التنفيذية للمجموعة التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة والتي تشمل في عضويتها موظفين تنفيذيين من أقسام الأعمال تجتمع بصورة دورية لمراجعة سياسات الائتمان الهامة والمحافظ الائتمانية للأفراد والمحافظ للشركات وتقدم المشورة لمجلس الإدارة بالطريقة المناسبة.

التزامًا بلوائح بنك الكويت المركزي، يخضع الإقراض إلى أعضاء مجلس الإدارة من الأفراد والأطراف ذات علاقة بالكامل للمراقبة من قبل لجنة الائتمان العليا. إضافة إلى ذلك، تتم التسهيلات الممنوحة إليهم بصورة جوهرية على أساس شروط - بما في ذلك معدلات الفائدة والضمان - مماثلة لتلك السائدة في تاريخ إبرام معاملات مماثلة مع أطراف أخرى غير ذات علاقة. ويتم اعتماد كل هذه التسهيلات من قبل مجلس الإدارة بما يتماشى مع الصلاحيات ذات الصلة الممنوحة من الجمعية العمومية للمساهمين.

يتم إرساء الحدود المتعلقة بالدول على أساس الرؤية الشاملة للعوامل الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى مراجعة التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني بالدولة (متى توفرت) واستغلال المعلومات المتاحة عن السوق والأعمال المحلية. تخضع الانكشافات الهامة المتعلقة بالحدود للموافقة الدورية من قبل مجلس الإدارة أو لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة والتي تشمل في عضويتها موظفين تنفيذيين من أقسام الأعمال وإدارات التشغيل/ الدعم الرئيسية تجتمع بصورة دورية لمراجعة المخاطر البارزة على مدار شركات المجموعة وتقدم المشورة لمجلس الإدارة بالطريقة المناسبة. تخضع اجتماعات هذه اللجنة لإدارة وإشراف الإدارة المختصة بإدارة المخاطر لدى المجموعة.

٥-٢-٤ السمات الرئيسية لإدارة مخاطر ائتمان الشركات

- يتم منح التسهيلات الائتمانية استناداً إلى تقييمات تفصيلية لمخاطر الائتمان التي تراعي الغرض من التسهيل ومصدر السداد والعوامل الاقتصادية الكلية السائدة والمحتملة واتجاهات قطاعات الأعمال ومركز العميل في مجموعة قطاعات الأعمال المناظرة.
- يتم بصورة دورية مراجعة نماذج التصنيف الداخلي من قبل إدارة المخاطر بالمجموعة بالتنسيق مع الإدارة المختصة واللجنة التنفيذية ويتم تحسينها باستمرار بما يتماشى مع الممارسات المثلى لإدارة مخاطر الائتمان بقطاعات الأعمال.
- كافة العروض الجديدة أو التغيرات المادية على التسهيلات الائتمانية الحالية يتم مراجعتها واعتمادها من قبل لجنة الائتمان المختصة والمبينة كما يلي:

١. لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة
٢. لجنة الائتمان العليا
٣. لجان الائتمان الدولية
٤. لجنة إدارة الائتمان (للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم)

- يتم إجراء عملية إدارة التسهيلات الائتمانية من قبل إدارة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب لكافة الموافقات والاحتفاظ بالمستندات الائتمانية والرقابة الفعالة على تواريخ الاستحقاق وانتهاء صلاحية الحدود وتقييم الضمانات والاتفاقيات التعاقدية.
- تعمل الإدارة المختصة بإدارة مخاطر الائتمان على مراقبة قطاع «الأفراد» من خلال وحدة مستقلة تتبع مباشرة إدارة المخاطر في المجموعة ولكنها تعمل بالتنسيق مع مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد. وفي هذا الإطار، تتم ممارسة الصلاحيات المرتبطة بالحدود والاعتماد من قبل المسئولين المخول لهم صلاحيات الاعتماد المحددة.
- تتوافق الجوانب الوظيفية لإدارة مخاطر إئتمان الأفراد مع المفاهيم الرئيسية لإدارة المخاطر، وهي بالتحديد الحوكمة والرقابة والقياس ورفع التقارير.
- يتم إدارة مخاطر الائتمان للأفراد على أساس ثلاثة خطوط دفاعية. بالنسبة لخط الدفاع الأول، تتقيد عمليات الائتمان للأفراد (أي المنح) بالسياسات الائتمانية الموضوعة وكذا الضوابط والاجراءات. وأما بالنسبة لخط الدفاع الثاني، وهو فريق إدارة مخاطر الائتمان للأفراد، فهو يعمل بشكل مستقل عن وحدة الأعمال، ويقوم بالتقييم والتأكيد على تنفيذ إجراءات وسياسات إدارة مخاطر الائتمان. وبالنسبة لخط الدفاع الثالث، وهو إدارة التدقيق الداخلي، وهي التي تقوم على نحو مستقل بإجراء اختبارات مستقلة والتحقق من وجود ضوابط فعالة لإدارة مخاطر الائتمان مع تقييم تلك الضوابط وتطبيق السياسات والإجراءات.

٥-٢-٥ السمات الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان للأفراد

- إن كافة السياسات الائتمانية والتعديلات على السياسات يتم مراجعتها والموافقة عليها سنوياً من قبل اللجنة التنفيذية، ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- تم استخدام نماذج تسجيل نقاط المخاطر الائتمانية (مثل نماذج مقدم الطلب للحصول على قرض مقسط) وذلك لتسهيل التصديق على ومراقبة التسهيلات الائتمانية للعملاء. ونماذج «تسجيل النقاط» الائتمانية لمقدمي طلبات الائتمان هي نماذج متمركزة على العملاء حيث تشمل إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسات المجموعة ذات الصلة بالتسهيلات الائتمانية الاستهلاكية، مثل نسبة الدين إلى الدخل والحد الأدنى للدخل الذي يؤهل العميل للحصول على قرض والحدود المتعلقة بالسلفيات حسب نوع المنتج. وتتضمن المدخلات المستخدمة خصائص مقدم طلب الائتمان والتي يتم الحصول عليها من مكاتب الائتمان وعلى وجه الخصوص إحصائيات مركز المعلومات الائتمانية بالكويت وذلك لتقييم قدرة مقدم الطلب على السداد وكذلك احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن التقصير والعجز عن السداد. وهذه النماذج تخضع للمراجعة والتدقيق باستمرار.

٥-٢-٦ مراقبة مخاطر الائتمان بالمجموعة

تتم مراقبة الانكشافات الخارجية من قبل الإدارة العليا المسئولة عن الفروع أو الشركات التابعة المعنية وتتم متابعتها من قبل الإدارة المركزية المختصة بإدارة المخاطر.

يتم مراقبة انكشافات المجموعة بصورة مستمرة من خلال نظام التنبيه وعلامات التحذير المبكر التي تهدف لكشف الظواهر العكسية التي قد تؤدي إلى تدهور جودة مخاطر الائتمان. إن نظم التنبيه وعلامات التحذير المبكر تدعمها مراقبة استخدام التسهيلات وتقييم الضمانات ومراجعة انتهاء صلاحية التسهيلات الائتمانية ومعلومات السوق وذلك لتمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصويبية في الوقت المناسب. إن نتائج عملية المراقبة تنعكس في عملية التصنيف الداخلي.

يتم مراقبة مخاطر الائتمان بصورة مستمرة مع إعداد تقارير شهرية وربع سنوية للتأكد من أن الإدارة العليا على علم بالتغيرات في الجودة الائتمانية وأداء المحافظ إضافة إلى العوامل الخارجية المتغيرة مثل الدورات الاقتصادية ودورات الأعمال.

إن إعداد التقارير عن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأفراد تتضمن وضع المؤشرات لأنشطة ائتمان الأفراد و عمليات منح التسهيلات لمؤسسات الأعمال الصغيرة وكذلك التصنيف ومراقبة حالات التعثر.

يقوم فريق متخصص بإدارة وضع التسهيلات غير المنتظمة كما يتولى مهمة إدارة وتحصيل تلك التسهيلات.

٥-٢-٧ استراتيجية التخفيف من مخاطر الائتمان بالمجموعة

إن تنويع المحافظ هو الركن الأساسي من إستراتيجية المجموعة للتخفيف من مخاطر الائتمان ويتم هذا من خلال تنويع هياكل العملاء وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية.

وللتأكد من التنويع على مستوى المحفظة، يتم تصنيف الشركات المتعلقة ببعضها والتي لها هيكل إدارة أو ملكية واحد ومعاملتها كشركة واحدة. تحد المجموعة من التركزات الائتمانية لكل شركة إلى ١٥٪ من رأس المال الرقابي البنك.

كما أن مخففات مخاطر الائتمان مثل الضمانات والكفالات هي عوامل فعالة للتخفيف من المخاطر ضمن محفظة المجموعة ويتم مراقبة وتقييم محفظة المجموعة وجودة الضمانات بصورة مستمرة. إن تحويل المخاطر لتكون بشكل قروض مشتركة وترتيبات المشاركة في المخاطر مع بنوك أخرى وبيع القروض هي كلها ممارسات متعارف عليها لإدارة انكشافات المجموعة للمخاطر.

٥. إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢-٨ إدارة الضمانات مقابل الائتمان وتقييمها

تتضمن الفئات الرئيسية للضمانات المقبولة من قبل المجموعة:

١. ضمانات نقدية
٢. أسهم مدرجة
٣. ضمانات بنكية
٤. عقارات تجارية
٥. أدوات دين صادرة عن الدول
٦. أدوات دين صادرة عن بنوك
٧. برامج الاستثمار الجماعية
٨. عقارات سكنية

وفقاً لسياسات الائتمان بالمجموعة، يتم قبول البنوك والشركات ذات الجدارة الائتمانية والأفراد ذوي الملاءة العالية كأطراف مقابلة ضامنة تخضع لتقييم مخاطر الائتمان. إضافة إلى ذلك وطبقا لإطار عمل بازل – بنك الكويت المركزي، تعتبر الضمانات النقدية والأسهم المسعرة والعقارات التجارية وأدوات الدين السيادية وتلك الصادرة من قبل البنوك وبرامج الاستثمار الجماعية المعروفة لتقليل المخاطر كضمانات لغرض كفاية رأس المال.

يتم الاحتفاظ بالضمانات المالية و«التعديل اليومي لقيمتها وفقاً لسعر السوق» (إعادة التقييم) ومنها الأسهم ويتم ذلك بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال. يتم تقييم الضمانات العقارية على أساس سنوي باستثناء المساكن الخاصة.

تم تغطية انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان من خلال الضمانات المالية والكفالات المؤهلة التالية:

ألف دينار كويتي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	مخففات مخاطر الائتمان المؤهلة	الكفالات المؤهلة
النقدية	٢٢١,١٠٣	–	–
المطالبات على الدول	٤,٣١٤,٥١٠	–	–
المطالبات على المؤسسات الدولية	٣٨,٠٩٩	–	–
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٥٤,٣٠٣	١,٤٩٢	–
المطالبات على البنوك	٤,٨٢٤,٣٥١	١٠,١١٧	*٧٩٤,٩٩٠
المطالبات على الشركات	١٠,٤٣٢,١٤٩	٣,٠٤٩,٥٩٢	–
انكشافات الائتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٣,٨١٩,٥٣٧	٩٠,١٢١	–
الانكشافات للتسهيلات متأخرة السداد	٧٠,٠١٩	١٠,٣٠٥	–
انكشافات أخرى	٧٦٥,٥٨٨	–	–
الإجمالي	٢٤,٥٣٩,٦٥٩	٣,١٦١,٦٢٧	٧٩٤,٩٩٠

* «نظامي» وهو البند الذي يكون البنك فيه هو الضامن.

٥-٢-٩ إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان وكذلك الإجمالي السابق المعدل لعوامل تخفيف مخاطر الائتمان على التوالي مبينة كما يلي:

جدول (٨):

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	إنكشافات ممولة	إنكشافات غير ممولة
النقدية	٢٢١,١٠٣	٢٢١,١٠٣	–
المطالبات على الدول	٤,٣١٤,٥١٠	٤,٣١٤,٤٠٢	١٠٨
المطالبات على المؤسسات الدولية	٣٨,٠٩٩	٣٨,٠٩٩	–
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٥٤,٣٠٣	٣٣،١٦٢	٢١,١٤١
المطالبات على البنوك	٤,٨٢٤,٣٥١	٣,٧٥٣,٣٧٢	١,٠٧٠,٩٧٩
المطالبات على الشركات	١٠,٤٣٢,١٤٩	٨,٣٦٨,٧٦٩	٢,٠٦٣,٣٨٠
انكشافات الائتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٣,٨١٩,٥٣٧	٣,٧٦٦,٠٣٥	٥٣,٥٠٢
الانكشافات للتسهيلات متأخرة السداد	٧٠,٠١٩	٧٠,٠١٩	–
انكشافات أخرى	٧٦٥,٥٨٨	٧٦٥,٥٨٨	–
الإجمالي	٢٤,٥٣٩,٦٥٩	٢١,٣٣٠,٥٤٩	٣,٢٠٩,١١٠

جدول (٩):

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	*متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان	إنكشافات ممولة	إنكشافات غير ممولة
النقدية	٢٣١,٨٠٢	٢٣١,٨٠٢	–
المطالبات على الدول	٤,٣٥٥,٢٢١	٤,٣٥٥,١١٢	١٠٩
المطالبات على المؤسسات الدولية	١٢,٧٠٠	١٢,٧٠٠	–
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٥٤,٤٥٩	٣٠,٩٣٥	٢٣,٥٢٤
المطالبات على بنوك التنمية	٩٦٠	٩٦٠	–
المطالبات على البنوك	٤,٥٥٥,٠٨٦	٣,٥٠١,٣٧٠	١,٠٥٣,٧١٦
المطالبات على الشركات	١٠,١٠٦,٢٣٣	٨,٠٩٠,٨٢٧	٢,٠١٥,٤٠٦
انكشافات الائتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٣,٦٩٢,٠٩٠	٣,٦٣٩,٠٣٦	٥٣,٠٥٤
الانكشافات للتسهيلات متأخرة السداد	٦٩,٩٦٤	٦٩,٩٦٤	–
انكشافات أخرى	٧٨٠,٨٥٥	٧٨٠,٨٥٥	–
الإجمالي	٢٣,٨٥٩,٣٧٠	٢٠,٧١٣,٥٦١	٣,١٤٥,٨٠٩

* استناداً إلى متوسط الأرصدة الشهري (يونيو – ديسمبر ٢٠١٤).

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢-٩ إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان (تتمة)

صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان

جدول (١٠):

ألف دينار كويتي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان	إنكشافات ممولة	إنكشافات غير ممولة
النقدية	٢٢١,١٠٣	٢٢١,١٠٣	–
المطالبات على الدول	٤,٣١٤,٤٥٥	٤,٣١٤,٤٠١	٥٤
المطالبات على المؤسسات الدولية	٣٨,٠٩٩	٣٨,٠٩٩	–
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٤٦,٤٩٣	٣١,٦٧٠	١٤,٨٢٣
المطالبات على البنوك	٤,٢٨٠,٣٨١	٣,٧٤٣,٢٤٥	٥٣٧,١٣٦
المطالبات على الشركات	٦,٤٢٣,٥٥٨	٥,٣٦٤,١٣٤	١,٠٥٩,٤٢٤
إنكشافات الائتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٣,٧٠١,٤٢١	٣,٦٧٦,٢٢٨	٢٥,١٩٣
الإنكشافات للتسهيلات متأخرة السداد	٥٩,٧١٤	٥٩,٧١٣	١
انكشافات أخرى	٧٦٥,٥٨٨	٧٦٥,٥٨٨	–
الإجمالي	١٩,٨٥٠,٨١٢	١٨,٢١٤,١٨١	١,٦٣٦,٦٣١

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ تم تصنيف نسبة ٤١٪ من صافي انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجي المعتمدة كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان

جدول (١١)

ألف دينار كويتي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان	إنكشافات ممولة	إنكشافات غير مصنفة
النقدية	٢٢١,١٠٣	–	٢٢١,١٠٣
المطالبات على الدول	٤,٣١٤,٤٥٥	٣,٤٧٠,٨١٣	٨٤٣,٦٤٢
المطالبات على المؤسسات الدولية	٣٨,٠٩٩	–	٣٨,٠٩٩
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٤٦,٤٩٣	–	٤٦,٤٩٣
المطالبات على البنوك	٤,٢٨٠,٣٨١	٤,٠١٩,٤٥٥	٢٦٠,٩٢٦
المطالبات على الشركات	٦,٤٢٣,٥٥٨	٥٥٤,١٩٤	٥,٨٦٩,٣٦٤
إنكشافات الائتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٣,٧٠١,٤٢١	–	٣,٧٠١,٤٢١
الإنكشافات للتسهيلات متأخرة السداد	٥٩,٧١٤	–	٥٩,٧١٤
إنكشافات أخرى	٧٦٥,٥٨٨	–	٧٦٥,٥٨٨
الإجمالي	١٩,٨٥٠,٨١٢	٨,٠٤٤,٤٦٢	١١,٨٠٦,٣٥٠

تستخدم المجموعة تصنيفات خارجية (إن كانت متاحة) من وكالات التصنيف Fitch, S&P, Moody's لدعم وتأييد تصنيفاتها الداخلية خلال عملية وضع حدود الائتمان. إن أدوات الإصدار العامة غير المصنفة يتم ترجيحها بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪ لأغراض كفاية رأس المال.

فيما يلي التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل وضع أدوات تحسين الائتمان في الاعتبار:

جدول (١٢):

ألف دينار كويتي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤					
	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	أسيا	أخرى	الإجمالي
النقدية	١٧٢,٣٠٧	٨٤٧	٤٧,٩٤٩	–	–	٢٢١,١٠٣
المطالبات على الدول	٣,٢٥١,٦٣٠	٩٨٠,١٠١	٦٢,٨٩٨	١٩,٨٨١	–	٤,٣١٤,٥١٠
المطالبات على المؤسسات الدولية	٣٨,٠٩٩	–	–	–	–	٣٨,٠٩٩
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٥٤,٣٠٣	–	–	–	–	٥٤,٣٠٣
المطالبات على البنوك	٢,٥٣٦,٤٩٧	٣٥٦,٤١٣	٨١٠,٣١٢	٩٨٢,١٠٣	١٣٩,٠٢٦	٤,٨٢٤,٣٥١
المطالبات على الشركات	٩,٠٧٨,٦٥٣	٣٣٨,٦٠٦	٤٥٥,٠٨٥	٤٠٨,٠٣٩	١٥١,٧٦٦	١٠,٤٣٢,١٤٩
إنكشافات الائتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٣,٨١٣,٣٨٢	٥٩٧	٥,٥٥٨	–	–	٣,٨١٩,٥٣٧
الإنكشافات للتسهيلات متأخرة السداد	٦٧,٧٤١	–	٣	٢,٢٧٥	–	٧٠,٠١٩
إنكشافات أخرى	٥٨٩,٣٣٢	٢٣,٣٨٠	٨١,٦٤٦	٤١,٢٩١	٢٩,٩٣٩	٧٦٥,٥٨٨
الإجمالي	١٩,٦٠١,٩٤٤	١,٦٩٩,٩٤٤	١,٤٦٣,٤٥١	١,٤٥٣,٥٨٩	٣٢٠,٧٣١	٢٤,٥٣٩,٦٥٩

فيما يلي إجمالي انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية بالتفصيل:

جدول (١٣):

ألف دينار كويتي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	حتى ٣ أشهر	من ٣ إلى ١٢ شهرًا	أكثر من سنة	الإجمالي
النقدية	٢٢١,١٠٣	–	–	٢٢١,١٠٣
المطالبات على الدول	٢,٩٧٥,١٤٨	٦٧٨,٠٦٤	٦٦١,٢٩٨	٤,٣١٤,٥١٠
المطالبات على المؤسسات الدولية	٣٨,٠٩٩	–	–	٣٨,٠٩٩
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٩,٠٠٠	١٣,٥٠٩	٣١,٧٩٤	٥٤,٣٠٣
المطالبات على البنوك	٢,٠٣٠,٢٩٢	١,٤٩٩,٥٩٠	١,٢٩٤,٤٦٩	٤,٨٢٤,٣٥١
المطالبات على الشركات	٤,٢٩٣,٥٥٧	١,٨٤٥,٢٥٤	٤,٢٩٣,٣٣٨	١٠,٤٣٢,١٤٩
إنكشافات الائتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	١٧٧,١١٦	٣٥٥,٢١٧	٣,٢٨٧,٢٠٤	٣,٨١٩,٥٣٧
الإنكشافات للتسهيلات متأخرة السداد	٧٠,٠١٩	–	–	٧٠,٠١٩
إنكشافات أخرى	١٩١,١٢٥	٣٤,٠١٩	٥٤٠,٤٤٤	٧٦٥,٥٨٨
الإجمالي	١٠,٠٠٥,٤٥٩	٤,٤٢٥,٦٥٣	١٠,١٠٨,٥٤٧	٢٤,٥٣٩,٦٥٩

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢-١٠ التسهيلات المتأخرة ومخصصات انخفاض القيمة

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات متأخرة إذا لم يتم استلام المدفوعات في تاريخ الاستحقاق التعاقدي أو إذا زاد مبلغ التسهيلات عن الحدود المصرح بها مسبقا.

يعتبر التسهيل الإئتماني متأخراً ومنخفض القيمة إذا مر على استحقاق الفائدة/الربح أو القسط الأصلي أكثر من ٩٠ يوماً أو كانت قيمة التسهيلات الدفترية أعلى من قيمتها المقدرة والممكن استردادها.

كما تدار وتراقب التسهيلات المتأخرة ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة وتصنف ضمن الفئات الأربع التالية والتي تستخدم في عملية احتساب المخصصات:

الفئات	المعايير
بشأنها ملاحظات	إذا كانت غير منتظمة لفترة تصل إلى ٩٠ يوما (شامل)
دون المستوى	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من ٩١ يوماً حتى ١٨٠ يوما (شامل)
مشكوك في تحصيلها	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من ١٨١ يوم وحتى ٣٦٥ يوما (شامل)
معدومة	إذا كانت غير منتظمة لفترة أكثر من ٣٦٥ يوما

قد تقوم المجموعة بتصنيف بعض التسهيلات الائتمانية ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول وضع العميل المالي و/أو غير المالي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بلغت قيمة محفظة القروض منخفضة القيمة للمجموعة ١٨٦،٤١٢ ألف دينار كويتي وقامت المجموعة باحتساب مخصص محدد بمبلغ ١٣٠،٩١٧ ألف دينار كويتي مقابل هذه القروض على النحو الوارد أدناه:

جدول (١٤)

ألف دينار كويتي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	القروض متأخرة السداد ومنخفضة القيمة	المخصص المحدد ذي الصلة	المخصص المحدد مشطوب بالصافي بعد حركة تحويل العملات
المطالبات على الدول	٣١	٣١	-
المطالبات على الشركات	٩١,١٤٥	٥٦,١٩٢	(٥٣,٨٥٠)
إنكشافات تمويل الأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٩٥,٢٣٦	٧٤,٦٩٤	(١,٤٠٤)
الإجمالي	**١٨٦,٤١٢**	**١٣٠,٩١٧**	**(٥٥,٢٥٤)**

فيما يلي التوزيع الجغرافي للتسهيلات المتأخرة ومنخفضة القيمة والمخصص المحدد الخاص بها:

جدول (١٥)

ألف دينار كويتي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أوروبا	آسيا	أخرى	الإجمالي
تسهيلات متأخرة ومنخفضة القيمة	١٨٣,٢٢١	٤	٣,١٨٢	٥	١٨٦,٤١٢
مخصص محدد	١٢٩,٦٥٦	٢	١,٢٥٤	٥	١٣٠,٩١٧

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى بنسبة ١٪ على التسهيلات النقدية وحد أدنى بنسبة ٠,٥٪ على التسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية التي تنطبق عليها هذه التعليمات (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المقيدة) التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

يتم بصفة دورية تقييم كفاية المخصصات ومراقبتها من قبل لجنة مخصصات الائتمان.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بلغ إجمالي مخصصات المجموعة ٥٤١,٥٣٩ ألف دينار كويتي بما في ذلك مخصص عام بمبلغ ٤٠١,٣٥٧ ألف دينار كويتي كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

جدول (١٦)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	ألف دينار كويتي المخصص العام
المطالبات على الدول	١٤٦
المطالبات على البنوك	٤,٩١٢
المطالبات على الشركات	٣٥٠,٩٧٧
انكشافات الإئتمان للأفراد من حيث رأس المال الرقابي	٤٥,٣٢٢
الاجمالي	**٤٠١,٣٥٧**

يشتمل إجمالي المخصص العام أعلاه على مبلغ ٢٥,٥٢٣ ألف دينار كويتي يتعلق بالتسهيلات "غير النقدية" وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن التوزيع الجغرافي للمخصص العام للتسهيلات النقدية مبين أدناه:

جدول (١٧):

ألف دينار كويتي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	الاجمالي
المخصص العام	٣٦٥,٦٠١	٢,٢٦٦	٣,٨٨٣	١,٥٦٩	٢,٥١٥	٣٧٥,٨٣٤

إن تحليل المخصصات المحددة والعامة تم عرضه بمزيد من التفاصيل في إيضاح (١١) حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

٥-٣ مخاطر «السوق»

تعرف مخاطر «السوق» بأنها الخسارة المحتملة في قيمة الأدوات المالية بسبب الحركات العكسية في متغيرات السوق مثل معدلات الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم.

تنتج مخاطر السوق من عدم التأكد من الأرباح المستقبلية الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار وتقلبات السوق.

تفترض المجموعة التعرض لمخاطر السوق من المطالبات المالية والقروض، واتخاذ المراكز والأنشطة التجارية والاستثمارية.

تتضمن استراتيجية السيطرة على مخاطر السوق:
- ضوابط وقيود صارمة.
- الفصل التام بين المهام الوظيفية لكل من «المكاتب الأمامية» (Front Office) و«المكاتب الخلفية المساندة» (Back Office).
- تقديم تقارير منتظمة عن المراكز.
- مراجعة منتظمة مستقلة لكافة الضوابط والحدود.

٥-٣-١ إطار عمل إدارة مخاطر السوق

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم مخاطر السوق للمجموعة بالنسبة لأنشطة المتاجرة وغيرها. وبالنسبة لأنشطة المتاجرة فإنها تدار بواسطة رئيس مجموعة الخزانة بالمجموعة. إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المجموعة لغير أغراض المتاجرة هي المسئولية الرئيسية للجنة التنفيذية للموجودات والمطلوبات تساندها لجان الموجودات والمطلوبات الإقليمية. وتدار كافة الأنشطة التي ترفع من مستوى مخاطر السوق من خلال هيكل للحدود المعتمدة للائتمان والمراكز.

٥-٣-٢ مراقبة مخاطر «السوق» من أنشطة «المتاجرة»

تقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بالمجموعة بمراقبة مستقلة لإنكشافات مخاطر السوق المتعلقة بالمتاجرة إقليمياً وخارجياً من خلال أسلوب القيمة المعرضة للمخاطر VaR Methodology لتحديد المقاييس الكمية، وبصورة خاصة لمخاطر السوق في ظل الظروف العادية بالسوق. إن ذلك من شأنه أن يمكن المجموعة من تطبيق قياس ثابت وموحد في كافة أنشطة المتاجرة ويسهل عمليات مقارنة تقديرات مخاطر السوق على مدار الوقت وكذلك مقابل نتائج أنشطة المتاجرة اليومية. ويتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر VaR باستخدام مستوى ثقة بنسبة ٩٩٪ وفترة ملكية لمدة عشرة أيام وفقاً لإرشادات لجنة بازل.

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٣-٢ مراقبة مخاطر «السوق» من أنشطة «المتاجرة» (تتمة)

وعلى أساس يومي، يتم تأييد عملية التقييم التي تستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر بإجراء اختبارات الضغط لقياس مخاطر السوق بشكل كمي وفقاً لأسوأ السيناريوهات للضغط. وذلك استناداً إلى أسوأ الحالات التاريخية التي تم ملاحظاتها وكذلك السيناريوهات المعدة داخلياً من قبل المجموعة. إن طريقة احتساب القيمة المعرضة للمخاطر تتيح للمجموعة مزايا التنويع على مستوى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتحديد وتخفيف ارتباط المخاطر والعمليات الأخرى بعملية مراقبة مخاطر السوق. إضافة إلى القيمة المعرضة للمخاطر VaR، تستخدم المجموعة هيكل حدود لإدارة والتحكم في مخاطر السوق بالنسبة لأنشطة المتاجرة. كما تنتج المجموعة القيمة المعرضة للمخاطر VaR الخاضعة للضغط باستخدام إطار العمل نفسه. تستند الحسابات إلى البيانات التاريخية الخاضعة للضغط.

٥-٣-٣ مراقبة التعرض للمخاطر في إطار معاملات مقايضة أسعار الفائدة

تقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بالمجموعة بشكل منفصل بمراقبة التعرض للمخاطر في إطار معاملات مبادلة أسعار الفائدة باستخدام مفهوم التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل. يتم تعريف التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل (PFE) على أنه الحد الأقصى للتعرض للمخاطر على مدى فترة زمنية محددة محسوبة على مستوى الثقة بنسبة ٩٩٪. على هذا النحو، فإن المخاطر تعتبر حدود مرتفعة بالنسبة للفترة الزمنية لمعامل الثقة الذي تم اختياره للإنكشافات المستقبلية وليس الحد الأقصى لإنكشافات المخاطر.

٥-٣-٤ مراقبة مخاطر السوق لغير أنشطة المتاجرة في المحفظة المصرفية

إن مخاطر السوق الرئيسية للمجموعة بخلاف تلك المتعلقة بأغراض المتاجرة هي حساسية صافي إيرادات الفوائد للحركات في أسعار الفائدة.

تدار مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية من خلال نظام حدود الفجوات والذي يدعمه تحليل دوري للسيناريوهات (تحويل موازي فوري لـ +/-٥ نقطة أساسية و+/-١٠ نقطة أساسية لمنحنى العائد) للحصول على أقصى قياس دلالي للانكشاف للتغيرات في أسعار الفائدة. إن تحليل البدائل (السيناريوهات) أظهر أثرًا في المحفظة المصرفية كما يلي:

جدول (١٨):

ألف دينار كويتي				
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	+٥ نقطة أساسية	-٥ نقطة أساسية	+١٠ نقطة أساسية	-١٠ نقطة أساسية
	١,١٧٦	(١,١٧٦)	٢,٣٥١	(٢,٣٥١)

إن المجموعة لا تستخدم نتائج تحليل البدائل (السيناريوهات) للتنبؤ بالتغيرات في أرباحها بسبب الافتراضات المبسطة التي تظهر في تحليل البدائل والتي تتضمن تحرك معدلات الفائدة بالنسبة المئوية نفسها بغض النظر عن الاستحقاق وأن كافة المراكز تتجه إلى الاستحقاق وأنه لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها من قبل الإدارة لتخفيف أثر مخاطر أسعار الفائدة. بالإضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة تتعرض المجموعة أيضًا إلى مخاطر السوق نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات الاستراتيجية والمراكز الاستثمارية المحتفظ بها والتي لن يتم تصفيتها.

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم مخاطر السوق للمجموعة بالنسبة لأنشطة المتاجرة وغيرها. وبالنسبة لأنشطة المتاجرة فإنها تدار بواسطة رئيس مجموعة الخزانة بالمجموعة. إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المجموعة لغير أغراض المتاجرة هي المسئولية الرئيسية للجنة التنفيذية للموجودات والمطلوبات تساندها لجان الموجودات والمطلوبات الإقليمية. وتدار كافة الأنشطة التي ترفع من مستوى مخاطر السوق من خلال هيكل للحدود المعتمدة للائتمان والمراكز.

فيما يلي تحليل إجمالي محفظة الاستثمارات في الأسهم لدى المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

جدول (١٩)	ألف دينار كويتي
إجمالي الاستثمار في الأسهم	١١٤,٨٧٣
شامل نسبة ــ (٪) من الاستثمارات المسعرة	٪٤٤,٠
الأرباح المحققة المتراكمة الناتجة من البيع خلال سنة ٢٠١٤	٧,٥٢٧
صافي الأرباح غير المحققة المتراكمة الذي تم تسجيله	١٩,٣٧٧
متطلبات رأس المال لمحفظة الاستثمار في الأسهم المصنفة كـ:	
متاحة للبيع	١٣,٤٢٥
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٣٥٩

تم تسجيل كافة أرباح أو خسائر إعادة التقييم خلال السنة التي تتعلق بالاستثمارات في الأسهم في بيان المركز المالي المجمع. بالنسبة للتفاصيل الإضافية حول السياسات المحاسبية التي تتعلق بتقييم حصص الملكية في الأسهم ، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات ١٩,٢ و ٢٠,٢ حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

٥-٤ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

٥-٤-١ وضع حدود الائتمان لانكشافات مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة

ينشأ الانكشاف لمخاطر الائتمان المتعلق بالأطراف المقابلة من مخاطر عجز الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزامات السداد بموجب عقود مشتقات مالية. وتتولى الخدمات المصرفية للمؤسسات ببنك الكويت الوطني تخصيص حدود الائتمان للأطراف المقابلة. كما يتم دراسة أوضاع الأطراف المقابلة المحتملة حسب الأداء المالي التاريخي والتصنيف الحالي لدى بنوك مماثلة. كما يتم أخذ المعلومات المقدمة من وكالات الائتمان حسنة السمعة في الاعتبار عند تقييم الأطراف المقابلة المحتملة. ولا يتم مراعاة سوى الأطراف المقابلة التي يزيد تصنيفها الائتماني عن تصنيف ائتماني معين. كما تتم مراعاة موقع الأطراف المقابلة المحتملة لتجنب أي مخاطر جغرافية. وباستخدام هذه البيانات، يتم وضع حدود الائتمان لكافة الأطراف المقابلة للحد من أي مخاطر محتملة. وتتم مراجعة حدود الائتمان مرة واحدة سنويا على الأقل. كما تتم مراقبة الانكشاف لمخاطر الائتمان بشكل فعال لكافة المشتقات على أساس يومي ويتم تصعيد أي زيادات في الانكشافات طبقا لحدود الحوكمة المقررة.

٥-٤-٢ سياسات تأمين الضمانات والاحتياطيات الائتمانية

لكي يتم الحد من مخاطر الأطراف المقابلة، يبرم بنك الكويت الوطني بشكل انتقائي وثيقة ملحق الدعم الائتماني بالإضافة إلى اتفاقية الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات. وتماشيا مع تلك المعايير، يقبل البنك بشكل عام النقد فقط كضمان. ولدى البنك سياسات وإجراءات لمراجعة النفاذ القانوني لمستندات الدعم الائتماني طبقا للقواعد المطبقة. ومن خلال الاستعانة بوكيل خدمات الضمان، يتم بصورة يومية تحديد الفارق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للضمانات بالتعاون مع الأطراف المقابلة الملائمة. وتتم بصورة يومية مقارنة تقييمات المشتقات المؤهلة بتلك المقدمة من قبل الأطراف المقابلة. ويتم البت في أي خلاف حول التقييمات بشكل سريع مع الطرف المقابل. كما يستخدم البنك نموذجا داخليا لتقييم الانكشاف المحتمل في المستقبل والذي يتضمن تأثيرات تخفيف المخاطر عن طريق المقاصة والضمان في تقييم العقود غير المدرجة في أسواق الأوراق المالية.

٥-٤-٣ مخاطر الطريقة الخاطئة

لا يدخل بنك الكويت الوطني في مشتقات تعتمد تقييماتها على الجودة الائتمانية للطرف المقابل وبالتالي لا تعتبر مخاطر الطريقة الخاطئة أحد عوامل المخاطر بالنسبة للبنك.

٥-٤-٤ متطلبات الضمان الإضافية نتيجة لتدني درجات التصنيف الائتماني

ليس لدى بنك الكويت الوطني مخصصات للاتفاقيات المبرمة مع الأطراف المقابلة التي سيكون لتدني درجات التصنيف الائتماني فيها تأثير على مبلغ الضمان الذي سيتم تسجيله.

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم مخاطر السوق للمجموعة بالنسبة لأنشطة المتاجرة وغيرها. وبالنسبة لأنشطة المتاجرة فإنها تدار بواسطة رئيس مجموعة الخزانة بالمجموعة. إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المجموعة لغير أغراض المتاجرة هي المسئولية الرئيسية للجنة التنفيذية للموجودات والمطلوبات تساندها لجان الموجودات والمطلوبات الإقليمية. وتدار كافة الأنشطة التي ترفع من مستوى مخاطر السوق من خلال هيكل للحدود المعتمدة للائتمان والمراكز.

٥-٤-٥ إفصاحات عامة عن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

جدول (٢٠)	ألف دينار كويتي
عقود المشتقات	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
إجمالي القيمة العادلة الموجبة	١٠,٤٨٦
مزايا مقاصة أرصدة الأطراف المقابلة	(٤,٠٢٨)
صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان الحالي	٦,٤٥٨
ضمان نقدي	٢٧,٦٧١
صافي الانكشاف (بعد المقاصة والضمان)	٣٤,١٢٩

٥-٤-٦ منهجية الانكشاف عند التعثر

يستخدم بنك الكويت الوطني مفهوم التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل لتقييم الانكشاف لمخاطر الأطراف المقابلة في أفاق زمنية مستقبلية. والتعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل يعرف بأنه الحد الأقصى لانكشافات مخاطر الائتمان على مدار فترة زمنية محددة محتسبة بمستوى ثقة بنسبة ٩٩٪. ولا يتم الخلط بين هذا الحد الأقصى والحد الأقصى للانكشافات الممكنة لمخاطر الائتمان. بدلا من ذلك، يعتبر الحد الأقصى لانكشافات مخاطر الائتمان المشار إليه من تحليل التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل كحد أعلى وفقا لفترة زمنية محددة لمعامل الثقة فيما يتعلق بانكشافات مخاطر الائتمان في المستقبل. ويقدم نموذج المحاكاة توقعات حول القيم المحتملة لمعاملات المخاطر المتنوعة التي تؤثر على محفظة الأطراف المقابلة لبنك الكويت الوطني في ضوء عدد كبير من مسارات المحاكاة ثم يحدد التغيرات المحتملة في الانكشافات لمخاطر الأطراف المقابلة لكل مسار عن طريق إعادة تسعير المعاملات مع ذلك الطرف المقابل في ضوء قيم معاملات المخاطر المتوقعة.

يتضمن التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل تأثيرات اتفاقيات المقاصة والضمانات النافذة قانونا عند تقييم انكشافات مخاطر الأطراف المقابلة.

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

جدول (٢١)	ألف دينار كويتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل لمعاملات المشتقات	١٧,١٩٥

٥-٤-٧ القيمة الاسمية لمعاملات المشتقات الائتمانية

ليس لدى البنك أي انكشاف للمخاطر بالنسبة للمشتقات الائتمانية.

٥-٥ مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأفراد والنظم أو نتيجة لأحداث خارجية.

٥-٥-١ إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر التشغيل على أساس إقليمي وعالمي من خلال إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل الذي يحدد الأدوار والمسئوليات لإدارة ورفع التقارير حول مخاطر التشغيل. تتمثل العناصر الرئيسية لإطار عمل مخاطر التشغيل في سياسات وإجراءات وأدوات رقابية داخلية شاملة وموثقة.

ومن خلال هذا الإطار تتمكن الإدارة من تحديد وتقييم واتخاذ قرار بشأن شكل ونطاق مدى قبولها ورقابتها وتخفيفها لمخاطر التشغيل إضافة إلى نوع التدابير الضرورية للوقاية من المخاطر. إضافة إلى ذلك، فإن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل يشمل مبدأ شفافية المعلومات وتصعيد الأمور الأساسية والمسئولية عن حل المشكلات. وتقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بالمجموعة بجمع ومراجعة بيانات الخسائر الفعلية والمحتملة الناتجة عن العمليات اليومية للمجموعة بغرض التحسين المستمر لترتيبات الرقابة لديها.

إن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل تدعمه مراجعات دورية تتم من قبل إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة. ولدى المجموعة خطة لاستمرار الأعمال إضافة إلى مركز مجهز بالكامل لاستئناف العمل في حالة وقوع الكوارث يتم اختباره بصورة دورية.

يتم عن كثب مراقبة عمليات المجموعة للتحديد والتقييم والسيطرة على والحيلولة دون الاستخدام غير المشروع المحتمل لخدماتها لأغراض القيام بعمليات غسيل للأموال و/أو تمويل الإرهاب. ويتم بصورة دورية مراجعة إجراءات المجموعة بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للتأكد من الالتزام الكامل بمتطلبات الجهات القانونية والرقابية المحلية والممارسات الدولية المثلى.

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم مخاطر السوق للمجموعة بالنسبة لأنشطة المتاجرة وغيرها. وبالنسبة لأنشطة المتاجرة فإنها تدار بواسطة رئيس مجموعة الخزانة بالمجموعة. إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المجموعة لغير أغراض المتاجرة هي المسئولية الرئيسية للجنة التنفيذية للموجودات والمطلوبات تساندها لجان الموجودات والمطلوبات الإقليمية. وتدار كافة الأنشطة التي ترفع من مستوى مخاطر السوق من خلال هيكل للحدود المعتمدة للائتمان والمراكز.

٥-٦ مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها عدم القدرة على تحقيق الموارد المالية الكافية لتلبية كافة الالتزامات عند استحقاقها أو الاضطرار للحصول على أموال للوفاء بالتزامات السداد بتكاليف عالية للغاية. وتنص سياسة المجموعة على المحافظة على السيولة الكافية في كافة الأوقات وفي كافة المواقع الجغرافية.

وتطبق المجموعة مصفوفة من أدوات رقابة السيولة ذات جودة عالية لتوفير إمكانية الحصول على أموال دون انكشاف لتكاليف التمويل الزائدة من تسييل الموجودات أو المزايدة الشديدة للحصول على ودائع. ويتم مراقبة مخاطر السيولة وتقييمها يومياً لضمان أن استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة يتم مطابقته بصورة كافية مع استحقاق المطلوبات وذلك على المدى القصير وحسب العملات الرئيسية.

٥-٧ مخاطر السمعة والمخاطر المرتبطة بالموجودات المحتفظ بها لدى المجموعة بصفة الأمانة

تعرف مخاطر السمعة على أنها الآثار الحالية والمحتملة على الربحية ورأس المال من الرأي العام السلبي الذي يؤثر على القدرة على تأسيس علاقات أو خدمات جديدة أو الاستمرار في خدمة العلاقات الحالية.

وتعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة من السمات التي تمخضت عنها ثقافة المجموعة، وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظم الرقابة الداخلية للمجموعة، أي إنه بالإضافة إلى تعريف وإدارة المخاطر، تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية على الآلية التي تمكن المجموعة من الحفاظ على الأعمال والممارسات ذات الجودة العالية لتقديمها لعملائها والمساهمين والجهات الرقابية والمجتمع و للعملاء الذين يحتفظون لدى المجموعة بموجودات بصفة الأمانة أو لغير ذلك.

ويحرص بنك الكويت الوطني من خلال ممارساته وسياساته على القيام بفحص سمات المخاطر المرتبطة بالعملاء وتوقعات الأداء قبل طرح منتجاته أو خدماته الاستثمارية إليهم. إضافة إلى ذلك، بمجرد بيع منتج أو خدمة فإن توقعات الأداء والمخاطر يتم مبادلتها بصورة واضحة، كما أن الأموال التي تدار يتم التعامل معها بمنتهى الحذر والاحترافية.

خلال السنة، زادت الموجودات تحت إدارة المجموعة بمعدل ٤,٣٪ لتصل إلى ٣,١٩٨ مليون دينار كويتي في٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

هيكل رأس المال
هيكل رأس المال الرقابي

لأغراض رقابية، تنقسم قاعدة رأس المال إلى:
حقوق المساهمين **(CET1)**
رأس المال الأساسي الشريحة ١
إجمالي رأس المال

تتكون حقوق المساهمين **(CET1)** من حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين والأرباح المحتفظ بها والاحتياطيات المؤهلة والحصص غير المسيطرة المؤهلة ذات الصلة. ويتم اقتطاع القيم الدفترية للشهرة والموجودات غير الملموسة بالإضافة إلى التعديلات الرقابية الأخرى.

يتكون رأس المال الأساسي الشريحة ١ من حقوق المساهمين **(CET1)** ورأس المال الإضافي **(AT1)** والتي تتضمن الأجزاء المؤهلة من الحصص غير المسيطرة. يتضمن إجمالي رأس المال الرقابي كل من رأس المال الأساسي الشريحة ١ و رأس المال المساند الشريحة ٢ والتي تتكون من الأجزاء المسموح بها من المخصصات العامة وبعض الحصص غير المسيطرة المؤهلة الإضافية.

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم مخاطر السوق للمجموعة بالنسبة لأنشطة المتاجرة وغيرها. وبالنسبة لأنشطة المتاجرة فإنها تدار بواسطة رئيس مجموعة الخزانة بالمجموعة. إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المجموعة لغير أغراض المتاجرة هي المسئولية الرئيسية للجنة التنفيذية للموجودات والمطلوبات تساندها لجان الموجودات والمطلوبات الإقليمية. وتدار كافة الأنشطة التي ترفع من مستوى مخاطر السوق من خلال هيكل للحدود المعتمدة للائتمان والمراكز.

يلخص الجدول التالي هيكل رأس المال والمعدلات:

جدول (٢٢)	ألف دينار كويتي
حقوق المساهمين رأس المال الأساسي الشريحة ١ قبل التعديلات الرقابية	٢,٦٤٠,٤١٨
إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين الشريحة ١	(٨٥٧,٥١٠)
حقوق المساهمين رأس المال الأساسي الشريحة ١ **(CET1)**	١,٧٨٢,٩٠٨
رأس المال الإضافي **(AT1)**	٨,٨٩٣
رأس المال الأساسي الشريحة ١ (الشريحة ١ = حقوق المساهمين **(CET1)** + رأس المال الإضافي) **(AT1)**	١,٧٩١,٨٠١
رأس المال المساند الشريحة ٢	١٦٣,١٧٦
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة ١ + الشريحة ٢)	١,٩٥٤,٩٧٧
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	١٣,٤٦٤,٦٧٦
معدلات رأس المال والاحتياطيات	
حقوق المساهمين الشريحة ١ (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)	٪١٣,٢
رأس المال الأساسي الشريحة ١ (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)	٪١٣,٣
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)	٪١٤,٥
الحدود الدنيا العامة	
نسبة الحد الأدنى من حقوق المساهمين **(CET1)** بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية	٪٨,٥
نسبة الحد الأدنى من رأس المال الأساسي الشريحة ١	٪١٠,٠
إجمالي نسبة الحد الأدنى من رأس المال باستثناء العملات والمصدات للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي	٪١٢,٠

يعرض الجدول (٣١) الوارد في قسم الملاحق تحليلا مفصلا لمركز رأس المال الرقابي لدى المجموعة طبقا لنموذج الإفصاحات العامة كما هو منصوص عليه في قسم الركن ٣ من إطار عمل كفاية رأس المال بازل ٣ – بنك الكويت المركزي.

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

متطلبات المطابقة (تتمة)

جدول (٢٣): الخطوتان الأولى والثانية من متطلبات المطابقة

ألف دينار كويتي

البند	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المنشورة	تقع ضمن نطاق التجميع الرقابي	إشارة مرجعية
	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
الموجودات			
النقد وأموال قصيرة الأجل	٣,١٣١,٩٩١	٣,١٣١,٩٩١	
سندات بنك الكويت المركزي	٥٣٤,٦٨٨	٥٣٤,٦٨٨	
سندات خزانة حكومة دولة الكويت	٣٤٤,٥٢٩	٣٤٤,٥٢٩	
ودائع لدى البنوك	٢,٠٥٠,٥١٥	٢,٠٥٠,٥١٥	
قروض وسلف وتمويل إسلامي إلى العملاء	١١,٩٠٨,٧٠٨	١١,٩٠٨,٧٠٨	
منها مخصصات عامة (تمت مقاصتها سابقا) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة ٢	١٥١,٤٣٣	١٥١,٤٣٣	أ
استثمارات في أوراق مالية	٤٩٣,٦٩٣	٤٩٣,٦٩٣	
استثمار في شركات زميلة	١١٩,٣٩٨	١١٩,٣٩٨	
منها الشهرة	٤٧,٥٨٢	٤٧,٥٨٢	ب
أرض ومباني ومعدات	٢٠٣,٤١٤	٢٠٣,٤١٤	
شهرة وموجودات غير ملموسة اخرى	٦٩٦,٤١٦	٦٩٦,٤١٦	
منها الشهرة	٤٨١,٧١٢	٤٨١,٧١٢	ج
منها موجودات غير ملموسة أخرى	٢١٤,٧٠٤	٢١٤,٧٠٤	د
موجودات أخرى	١٦٢,٣٧١	١٦٢,٣٧١	
استثمار في شركة زميلة محتفظ به لغرض البيع	١٣٨,٤٠٨	١٣٨,٤٠٨	
منها الشهرة	٣٤,٧١٧	٣٤,٧١٧	هـ
إجمالي الموجودات	٢١,٧٨٤,١٣١	٢١,٧٨٤,١٣١	
المطلوبات			
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦,٧٠٥,٧١٧	٦,٧٠٥,٧١٧	
ودائع العملاء	١١,٢٥٩,٧٣٦	١١,٢٥٩,٧٣٦	
شهادات إيداع صادرة	٦٧٥,٠٦٥	٦٧٥,٠٦٥	
مطلوبات أخرى	٢٧٣,٠٧٣	٢٧٣,٠٧٣	
إجمالي المطلوبات	١٨,٩١٣,٥٩١	١٨,٩١٣,٥٩١	
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	٤٧٩,٩٧٣	٤٧٩,٩٧٣	و
أسهم منحة مقترحة	٢٣,٩٩٩	٢٣,٩٩٩	ز
الاحتياطي القانوني	٢٣٩,٩٨٧	٢٣٩,٩٨٧	ح
حساب علاوة إصدار أسهم	٦٩٩,٨٤٠	٦٩٩,٨٤٠	ط
أسهم خزينة	(٧٨,٧٩٥)	(٧٨,٧٩٥)	ي
احتياطي أسهم خزينة	١٤,٨٧٨	١٤,٨٧٨	ك
احتياطيات أخرى	١,٢٧٣,٣٨٩	١,٢٧٣,٣٨٩	
منها ربحية محتفظ بها	١,٠١٧,٧٨٠	١,٠١٧,٧٨٠	ل
منها توزيعات أرباح مقترحة	١٤١,٣٤٠	١٤١,٣٤٠	
منها بنود أخرى	١١٤,٢٦٩	١١٤,٢٦٩	م
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	٢,٦٥٣,٢٧١	٢,٦٥٣,٢٧١	
الحصص غير المسيطرة	٢١٧,٢٦٩	٢١٧,٢٦٩	
منها المبلغ المؤهل لحقوق المساهمين (CET1)	٤٩,٦٩٢	٤٩,٦٩٢	ن
منها المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي (AT1)	٨,٨٩٣	٨,٨٩٣	س
منها المبلغ المؤهل لرأس المال المساند الشريحة ٢	١١,٧٤٣	١١,٧٤٣	ع
إجمالي حقوق الملكية	٢,٨٧٠,٥٤٠	٢,٨٧٠,٥٤٠	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢١,٧٨٤,١٣١	٢١,٧٨٤,١٣١	

يعرض الجدول (٢٤) البنود ذات الصلة الواردة في جدول (٣١): هيكل رأس المال الرقابي مشتملا على إشارات مرجعية إلى الأحرف المبينة في الجدول ٢٣ وبالتالي تتم مطابقة عناصر رأس المال الرقابي بالميزانية العمومية المنشورة (الخطوة الثالثة).

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم مخاطر السوق للمجموعة بالنسبة لأنشطة المتاجرة وغيرها. وبالنسبة لأنشطة المتاجرة فإنها تدار بواسطة رئيس مجموعة الخزانة بالمجموعة. إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المجموعة لغير أغراض المتاجرة هي المسئولية الرئيسية للجنة التنفيذية للموجودات والمطلوبات تساندها لجان الموجودات والمطلوبات الإقليمية. وتدار كافة الأنشطة التي ترفع من مستوى مخاطر السوق من خلال هيكل للحدود المعتمدة للائتمان والمراكز.

جدول (٢٤): الخطوة الثالثة من متطلبات المطابقة

رقم السطر ذي الصلة في نموذج الإفصاحات العامة	حقوق المساهمين من الشريحة ١: الأدوات والاحتياطيات	مكونات رأس المال الرقابي	المصدر استناداً إلى الحرف المرجعي في الميزانية العمومية من الخطوة ٢
١	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الإصدار ذات العلاقة	٤٧٩,٩٧٣	و
٢	أرباح محتفظ بها	١,٠١٧,٧٨٠	ل
٣	إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	١,٠٩٢,٩٧٣	ز + ح + ط + ك + م
٥	الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل الغير (حصص أقلية)	٤٩,٦٩٢	ن
٦	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	٢,٦٤٠,٤١٨	
	حقوق المساهمين من الشريحة ١: التعديلات الرقابية		
٨	الشهرة	(٥٦٤,٠١١)	ب + ج + هـ
٩	موجودات غير ملموسة أخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	(٢١٤,٧٠٤)	د
١٦	استثمارات في أسهم خاصة (إذا لم تمثل رأس مال مدفوع تم مقاصته بالفعل في الميزانية العمومية المسجلة)	(٧٨,٧٩٥)	ي
٢٨	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين الشريحة ١	(٨٥٧,٥١٠)	
٢٩	حقوق المساهمين (CET1)	١,٧٨٢,٩٠٨	
	رأس المال الإضافي (AT1) الشريحة ١: الأدوات		
٣٤	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر رقم ٥ (الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في رأس المال الإضافي (AT1) لدى المجموعة)	٨,٨٩٣	س
٣٦	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	٨,٨٩٣	
	رأس المال الإضافي (AT1): التعديلات الرقابية		
٤٤	رأس المال الإضافي (AT1)	٨,٨٩٣	
٤٥	الشريحة ١ من رأس المال (الشريحة ١ = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1))	١,٧٩١,٨٠١	
	١ رأس المال المساند (الشريحة ٢): الأدوات والمخصصات		
٤٨	أدوات الشريحة ٢ (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) من رأس المال غير المدرجة في السطرين رقم ٥ أو ٣٤) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في الشريحة ٢ الإضافية من رأس المال لدى المجموعة)	١١,٧٤٣	ع
٥٠	مخصصات عامة مدرجة في رأس المال المساند (الشريحة ٢)	١٥١,٤٣٣	أ
٥١	رأس المال المساند (الشريحة ٢) قبل التعديلات الرقابية	١٦٣,١٧٦	
	رأس المال المساند (الشريحة ٢): التعديلات الرقابية		
٥٨	الشريحة ٢ من رأس المال	١٦٣,١٧٦	
٥٩	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي (الشريحة ١) + رأس المال المساند (الشريحة ٢))	١,٩٥٤,٩٧٧	

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

ج- الرفع المالي

معيار الرفع المالي

أصدر بنك الكويت المركزي في أكتوبر ٢٠١٤ التعليمات حول «معيار الرفع المالي» والتي تم تقديمها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من مجموعة الإصلاحات الرقابية. وهذا القياس الذي لا يعتمد على المخاطر والذي يتميز بالشفافية يؤيد معدل كفاية رأس المال لكي يمثلا تدبيرا مساعدا في الحد من التراكم الزائد للانكشافات ضمن وخارج الميزانية العمومية.

ومعيار الرفع المالي هو أحد المتطلبات المنفصلة والإضافية المندرجة ضمن متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. ويعرف بأنه مقياس «رأس المال» مقسومًا على مقياس «الانكشاف للمخاطر». ويتكون مقياس رأس المال (CET1) من رأس المال. أما مقياس الانكشاف فهو مجموع الانكشافات للموجودات ضمن الميزانية العمومية والمشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية والانكشافات خارج الميزانية العمومية.

تلتزم المجموعة بالمتطلبات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشأن معيار الرفع المالي المقرر بنسبة ٣٪ كحد أدنى.
فيما يلي معيار الرفع المالي لدى المجموعة على مستوى مجمع:

جدول (٢٥)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
رأس المال الأساسي (الشريحة ١) (ألف دينار كويتي)	١,٧٩١,٨٠١
إجمالي الانكشافات (ألف دينار كويتي)	٢٣,٠٦٤,٨٣٤
معيار الرفع المالي (٪)	٪٧,٨

الانكشافات لمخاطر معيار الرفع المالي
يوضح الجدول التالي تفاصيل عن إجمالي الانكشافات لمخاطر معيار الرفع المالي:

جدول (٢٦)

إجمالي الانكشافات	ألف دينار كويتي
الانكشافات ضمن الميزانية العمومية	٢١,٠٠٥,٤١٦
الانكشافات للمشتقات	٩٢,٦٩٣
بنود خارج الميزانية العمومية	١,٩٦٦,٧٢٥
إجمالي الانكشافات	٢٣,٠٦٤,٨٣٤

يقدم الجدول (٣٢) في قسم الملاحق تفاصيل عن معيار الرفع المالي بالصيغة المقررة للإفصاحات العامة طبقا لإطار عمل بازل ٣.

المطابقة

يوضح الجدول (٢٧) مطابقة الموجودات ضمن الميزانية العمومية من البيانات المالية المنشورة بإجمالي مبلغ الانكشافات للمخاطر ضمن احتساب معيار الرفع المالي.
فيما يلي مقارنة موجزة للموجودات المحاسبية مقابل مقياس الانكشاف لمخاطر معيار الرفع المالي:

جدول (٢٧)

	البند	ألف دينار كويتي
١	إجمالي الموجودات المجمعة طبقا للبيانات المالية المنشورة	٢١,٧٨٤,١٣١
٢	تعديل للاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين أو الشركات التجارية المجمعة لأغراض محاسبية ولكنها لا تندرج ضمن نطاق التجميع الرقابي	
٣	تعديل للموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة والمسجلة في الميزانية العمومية طبقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكنها المستثناة من مقياس الانكشاف لمخاطر معيار الرفع المالي	
٤	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	٩٢,٦٩٣
٥	تعديل لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء وأشكال الإقراض المضمونة المماثلة)	
٦	تعديل للبنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ مكافئة للائتمان للانكشافات خارج الميزانية العمومية)	١,٩٦٦,٧٢٥
٧	تعديلات أخرى	(٧٧٨,٧١٥)
٨	الانكشاف لمخاطر معدل الرفع المالي	٢٣,٠٦٤,٨٣٤

د- إفصاحات المكافآت

معلومات نوعية

مجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت

يخضع إطار عمل المكافآت لدى مجموعة بنك الكويت الوطني لإشراف مجلس الإدارة. وطبقا لسياسات ومواثيق المجموعة، يتولى مجلس الإدارة مسئولية مراجعة واعتماد سياسة المكافآت والإشراف على تطبيقها.

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ولا يعد رئيس مجلس الإدارة أحد أعضاء اللجنة.

الهدف الرئيسي من اللجنة هو القيام بالمسئوليات المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية. وفي إطار ضوابط المكافآت، تدعم اللجنة مجلس الإدارة في إرساء إطار عمل المكافآت للمجموعة كما تضمن التطبيق الفعال لسياسة المكافآت بالمجموعة وتعليمات الحوكمة. وفيما يلي المسئوليات الرئيسية للجنة بإيجاز:

أ- إعداد سياسة المكافآت وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها حيث يتولى مجلس الإدارة مسئولية المراقبة على تطبيق السياسة.

ب - مراجعة سياسة المكافآت على الأقل سنويًا أو بناءاً على طلب مجلس الإدارة و تزويد المجلس بالتعديلات على السياسة أو الاقتراحات بتحديثها.

ت - تقييم كفاية وكفاءة سياسة المكافآت بشكل دوري لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.

ث - تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمستوى وعناصر المكافآت للرئيس التنفيذي للمجموعة و الإدارة التنفيذية لدى المجموعة، مع مراعاة إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب و المكافآت والحوافز الأخرى.

ج - التنسيق مع لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة فيما يتعلق بتحديد المكافآت ومعايير تقييم الأداء لكل من رئيس مجموعة إدارة المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي.

استعانت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام بخدمات إحدى الشركات الاستشارية ذات الخبرة لإجراء دراسة على مستويات الرواتب والحوافز الحالية بالبنك مقارنة بالسوق. وقامت اللجنة بمراجعة الدراسة المقدمة من الشركة الاستشارية ورفعت توصياتها إلى مجلس الإدارة لمراجعتها واتخاذ القرار بشأنها.

يتم تطوير وتطبيق سياسة المكافآت لدى البنك على مستوى المجموعة كما أنها تغطي الشركات التابعة والفروع الأجنبية للبنك.

وفي حالة تعارض أي من بنود سياسة البنك لأي من المتطلبات القانونية أو الرقابية، يكون للمتطلبات القانونية والرقابية الأسبقية عن بنود السياسة.

تحدد سياسة المكافآت الفئات الرئيسية الثلاثة لتحديد حوكمة المكافآت والإفصاحات الخاصة بها.

الفئة الأولى: الإدارة العليا

تتضمن هذه الفئة كافة الموظفين بدرجة مساعد مدير عام وأعلى (باستثناء الإدارات الرقابية).

يبلغ عدد الأشخاص المندرجين في هذه الفئة ٥٨ شخصًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

الفئة الثانية: متخذو قرارات المخاطر لأنشطة تحفها المخاطر

تتضمن هذه الفئة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه ورؤساء الإدارات التشغيلية ونوابهم. وتتمثل الإدارات التشغيلية للمجموعة بما يلي:
الخدمات المصرفية للشركات
الاستثمارات والخزانة
الخدمات المصرفية للأفراد
الخدمات المصرفية الخاصة
الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والتمويل التجاري
الخدمات المصرفية الدولية

يبلغ عدد الأشخاص المندرجين في هذه الفئة ٢٠ شخصاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

الفئة الثالثة: إدارات المخاطر والمراقبة

تتضمن هذه الفئة رؤساء الإدارات التالية ونوابهم ومساعديهم.
الرقابة المالية
إدارة المخاطر والامتثال
التدقيق الداخلي
وحدة مكافحة غسيل الأموال
يبلغ عدد الأشخاص المندرجين في هذه الفئة ١٤ شخصاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل وبنود المكافآت

تتماشى سياسة المكافآت لدى بنك الكويت الوطني مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. ولقد تم تصميم هذه السياسة بشكل رئيسي لجذب الموظفين ذوي المهارات والذين يتميزون بالكفاءة العالية والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، وبالتالي يضمن ذلك إدارة المخاطر بشكل سليم وكذلك تحقيق الربحية المستدامة.

ولقد تم ربط إطار عمل المكافآت المالية لدى المجموعة بأهداف الأداء طويلة وقصيرة الأجل، تنبثق عن استراتيجية المجموعة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة مؤشرات رئيسية للأداء كما يتم تحديد المكافآت استنادا إلى تحقيق تلك المؤشرات لخدمة الاستراتيجية الشاملة للمجموعة (بما في ذلك المعايير المالية وغير المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية حسبما هو ملائم).

تهدف السياسة إلى دعم المجموعة لتطبيق فلسفة «المكافآت الإجمالية» التي تأخذ بعين الاعتبار كافة بنود المكافآت المالية. و تتمثل هذه البنود الرئيسية بما يلي:

المكافآت الثابتة (الرواتب والمزايا وغيرها)

المكافآت المتغيرة (المكافآت المحددة وفقاً لتقييم الأداء) والتي تتضمن المكافآت النقدية والأسهم (طبقا لبرنامج خيارات الأسهم للموظفين).

وتحرص المجموعة على تحقيق توازن بين المكافآت الثابتة والمتغيرة للسماح بإمكانية تخفيض المكافآت في حالات تراجع الأداء المالي.

يطبق برنامج خيار الأسهم بشكل انتقائي بناءاً على أداء الموظفين المؤهلين. وتطبق المجموعة منهجا مؤجلا يمتد إلى ثلاثة سنوات بحد أقصى ويخضع الاستحقاق النهائي لهذه الأسهم بمدى تحقيق أهداف الأداء طويلة الأجل و مدى وقوع أية مخاطر تؤثر على المجموعة. ويطبق مبدأ الاسترداد " Claw-back" على الأجزاء من الأسهم غير المستحقة في حالة عدم تحقيق الأهداف الطويلة الأجل أو وقوع المخاطر.

قامت اللجنة خلال العام بمراجعة وتحديث سياسة المكافآت لكي تعكس القرارات الرئيسية التي اتخذها مجلس الإدارة ولكي تضمن توافق السياسة بشكل فعال مع استراتيجية المجموعة.

يتمثل التغير الرئيسي في السياسة بالجزء المؤجل من المكافآت والذي ينعكس في برنامج خيارات الأسهم للموظفين. حيث سيتم منح برنامج خيارات الأسهم للموظفين، الذي سبق منحه للموظفين بدرجة مدير تنفيذي وأية درجة أعلى، إلى الموظفين بدرجة مساعد مدير عام وأية درجة أعلى وهي الدرجة الوظيفية التي تزيد بمرتبة واحدة عن درجة المدير التنفيذي. على الرغم من ذلك، سيتم منح درجة المدير التنفيذي حافز نقدي مؤجل بدلا من خيارات الأسهم. ويتم ربط خيارات الأسهم والحافز النقدي المؤجل بأداء المجموعة وكذلك أداء الأفراد.

تندرج الإدارة المختصة بالمخاطر والامتثال ضمن مجموعة إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة تقوم برفع التقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم أداء رئيس إدارة المخاطر بالمجموعة سنويا من قبل لجنة المخاطر. ويتحدد ويعتمد إجمالي المكافآت الخاصة به بصورة مستقلة من خلال لجنة المخاطر.

ج) منهج المكافآت القائم على المخاطر

يأخذ البنك قائمة مخاطر المجموعة في اعتباره عند تحديد إجمالي المكافآت السنوية، وتتضمن قائمة المخاطر تلك المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة مثل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة والتشغيل. وتضمن السياسة الربط الكافي بين الأداء و مدى حدوث المخاطر ووقوع الخسائر ومستوى قبول المجموعة لتحمل تلك المخاطر .

تم تحديد إجمالي المكافآت المتغيرة من خلال تقييم الأداء على مدار عدة سنوات حيث يؤخذ بعين الاعتبار نتائج تقييم المخاطر و ربطها بمؤشرات قياس المخاطر والتي من ثم تربط مع مؤشرات قياس الآداء للإدارات.

قامت المجموعة خلال العام بمراجعة مؤشرات قياس المخاطر كما طرحتها للنقاش مع لجنة المخاطر خلال اجتماعاتها المنتظمة. ولقد قامت المجموعة بتطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية هذا العام وربطتها باجمالي المكافآت دون إجراء أي تغيير جوهري مقارنة بمؤشرات الأداء الرئيسية للعام الماضي.

د) نظرة عامة على مؤشرات الأداء الرئيسية

تم وضع واعتماد الاستراتيجية الشاملة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة وتم تحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء. إضافة إلى ذلك، تم توثيقها و إيصالها إلى كافة إدارات المجموعة بعد ذلك لضمان توافق أنشطة الإدارة مع الاستراتيجية المطبقة من قبل الإدارة العليا. وتتم مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية ورفع التقارير حولها إلى مجلس الإدارة بشكل منتظم.

ومن الأمثلة على مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة:
العائد على الموجودات
العائد على حقوق الملكية
نسبة التكلفة إلى الدخل
القروض غير العاملة

تتحدد المكافآت بناء على تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية بما يخدم الاستراتيجية الشاملة للمجموعة، وهي تتضمن المعاير المالية وغير المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة.

تحدد سياسة إدارة الأداء بالمجموعة منهجية ربط الأداء السنوي للفرد بالأداء الكلي للمجموعة.

ولقد اعتمد مجلس الإدارة إجمالي المكافآت السنوية لهذا العام بعد مراجعته ومناقشته مع لجنة الترشيحات و المكافآت. وتحددت نسبة المكافآت المعتمدة على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية المذكورة أعلاه على مستوى المجموعة ككل.
تتحدد مستويات ومقاييس المكافآت للوحدات الرئيسية (الإدارات التشغيلية) استنادا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المقررة لها والتي تم ربطها بمؤشرات قياس المخاطر المرتبطة بها. أما فيما يتعلق بالإدارات الأخرى الغير تشغيلية مثل إدارات الدعم والمساندة (بخلاف الإدارات الرقابية)، فيتم تحديد مكافآت موظفيها بناءاً على مؤشرات قياس الأداء الخاصة بها.

تستند مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارات المخاطر والرقابة على مدى تحقق أهداف مهنية للإدارة دون ربط ذلك بالأداء التشغيلي للمجموعة.

يحدد نموذج تقييم الأداء لكل درجة وظيفية الأهمية الكمية لمؤشرات الأداء الرئيسية للأفراد كما يتم ربط الدرجات النهائية للتقييم بصورة كمية لتحديد المكافآت الثابتة (زيادة الراتب) والمكافآت لمتغيرة (المكافآت والحوافز السنوية).

ونظرا لأن إجمالي المكافآت مرتبط بأداء المجموعة (صافي ربح المجموعة)، تقوم المجموعة بتعديل نسب المكافآت في حالة تراجع الأداء وركود الأعمال.

هـ) التعديلات على المكافآت

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوي (الثابتة والمتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت و يخضع بعد ذلك للمراجعة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المكافآت بالمجموعة تأجيل جزء ملائم من المكافآت المتغيرة لموظفي الإدارة الذين تؤثر قراراتهم على مستويات المخاطر الخاصة بالمجموعة حيث يطبق تأجيل المكافآت المتغيرة على الأسهم طبقا لشروط برنامج خيارات الأسهم للموظفين.

تخضع المكافآت المتغيرة المؤجلة للضوابط التالية:

يتم تأجيل المكافآت على مدى ثلاث (٣) سنوات من تاريخ فترة الأداء لكي تتماشى مع الأداء طويل الأجل للمجموعة.
تخضع المكافآت لمبدأ الاسترداد في حالة التجاوزات أو المعلومات المضللة أو تخطي حدود المخاطر المعتمدة دون مراقبة مسبقة. وتخضع الإدارات الرقابية لمبدأ الاسترداد لمدة سنة واحدة بينما تخضع الإدارات الأخرى لمبدأ الاسترداد لمدة ٣ سنوات.

و) أنواع بنود المكافآت

لدى المجموعة اثنان من بنود المكافآت الرئيسية (ثابتة ومتغيرة). يرتبط البند المتغير بصورة رئيسية بالأداء ويخضع لمنهج التأجيل كما ذكر أعلاه. أما البند الثابت (الرواتب والمزايا) فهو على أساس نقدي بينما ينقسم البند المتغير (المنح والحوافز الأخرى) إلى أساس نقدي (مكافأة الأداء) وأسهم (برنامج خيارات الأسهم للموظفين). كما هنالك بنود المكافآت الأخرى وهي حوافز الأداء لبعض وحدات الأعمال في حالة تحقيق بعض أهداف الأعمال المقررة.

تتم مراجعة واعتماد النسبة بين المكافآت الثابتة والمتغيرة (النقد والأسهم) من قبل مجلس الإدارة سنويا.

في حالة الانكشافات العالية للمخاطر، قد تلجأ المجموعة لتخفيض نسبة المكافآت المتغيرة وخصوصا للإدارة العليا والأشخاص المعنيين باتخاذ القرارات المنكشفة للمخاطر.

معلومات كمية

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت ثلاثة اجتماعات خلال العام ولم يتقاضى أعضاؤها أية مكافآت خلال العام.
يبلغ عدد الأشخاص (الإدارة العليا ومتخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر) المؤهلين للمكافآت المتغيرة ٥٦ شخصًا ويمثلون نسبة ٢,٨٪ من إجمالي عدد الموظفين بالبنك والمؤهلين للمكافآت المتغيرة لسنة ٢٠١٤.
يبلغ إجمالي عدد الأشخاص (الإدارة العليا ومتخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر) ٥٩ شخصا. وإجمالي المكافآت الممنوحة إليهم هو ١١,٢٨٥ ألف دينار كويتي.

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

لم يحصل أي من الموظفين الذين انضموا للبنك خلال العام على أية مكافآت مقابل انضمامهم.
كان إجمالي مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المدفوع خلال العام ٩٢٠ ألف دينار كويتي وهو يتعلق بثمانية أشخاص (الإدارة العليا ومتخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر).

الإدارة العليا:

جدول (٢٨):

إجمالي الرواتب والمكافآت الممنوحة خلال الفترة المسجلة	غير مقيدة (ألف دينار كويتي)	مؤجلة (ألف دينار كويتي)
المكافآت الثابتة:		
مكافآت نقدية	٥,٥٠٥	لا شيء
برنامج خيارات الأسهم للموظفين	لا شيء	لا شيء
المكافآت المتغيرة:		
مكافآت نقدية	٣,٥٠٨	
برنامج خيارات الأسهم للموظفين		١,٢٣٤
أخرى (إيضاح ١)	٣٦٩	

متخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر:

جدول (٢٩)

إجمالي الرواتب والمكافآت الممنوحة خلال الفترة المسجلة	غير مقيدة (ألف دينار كويتي)	مؤجلة (ألف دينار كويتي)
المكافآت الثابتة:		
مكافآت نقدية	٢,٧٠٠	لا شيء
برنامج خيارات الأسهم للموظفين	لا شيء	لا شيء
المكافآت المتغيرة:		
مكافآت نقدية	٢,٨٠٦	
برنامج خيارات الأسهم للموظفين		٦٢٨
أخرى (إيضاح ١)	٩٨	

إيضاح ١: تتضمن حوافز الأداء الأخرى

جدول (٣٠)

فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	الإجمالي الكلي للمكافآت الثابتة والمتغيرة (ألف دينار كويتي)
الإدارة العليا	٥٨	١٠,٦١٦
متخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر	٢٠	٦,٢٣٢
وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	١٤	١,٩٦١

٥- الملاحق

١- هيكل رأس المال الرقابي: نموذج الإفصاحات العامة

رقم السطر	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات	ألف دينار كويتي
١	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	٤٧٩,٩٧٣
٢	أرباح محتفظ بها	١,٠١٧,٧٨٠
٣	إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	١,٠٩٢,٩٧٣
٤	رأس المال الصادر مباشرة والذي يخضع للاستبعاد التدريجي من «حقوق المساهمين من الشريحة ١» (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	–
٥	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث(حقوق الأقلية)	٤٩,٦٩٢
٦	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	٢,٦٤٠,٤١٨
	حقوق المساهمين (CET1) : التعديلات الرقابية	
٧	تعديلات التقييم	
٨	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	(٥٦٤,٠١١)
٩	موجودات غير ملموسة أخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	(٢١٤,٧٠٤)
١٠	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
١١	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	
١٢	عجز المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	
١٣	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	
١٤	الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة	
١٥	صافي موجودات صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	
١٦	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	(٧٨,٧٩٥)
١٧	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
١٨	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد ١٠٪ من حقوق مساهمين للبنك)	_
١٩	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المصدر (المبالغ فوق حد ١٠٪ من حقوق مساهمين للبنك الشريحة ١)	
٢٠	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد ١٠٪ من حقوق مساهمين للبنك)	
٢١	الضرائب المؤجلة على جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد ١٠٪ من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
٢٢	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ ١٥٪ من حقوق مساهمين للبنك	–
٢٣	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	

٢٤	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	
٢٥	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
٢٦	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
٢٧	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة ٢) لتغطية الاستقطاعات	
٢٨	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	(٨٥٧,٥١٠)
٢٩	حقوق المساهمين (CET1)	١,٧٨٢,٩٠٨
	رأس المال الإضافي (الشريحة ١): الأدوات	
٣٠	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	–
٣١	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
٣٢	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
٣٣	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
٣٤	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر ٥) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة ١))	٨,٨٩٣
٣٥	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	–
٣٦	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	٨,٨٩٣
	رأس المال الإضافي (AT1) : التعديلات الرقابية	
٣٧	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
٣٨	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
٣٩	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من ١٠٪ من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد ١٠٪ من حقوق المساهمين للبنك)	
٤٠	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
٤١	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
٤٢	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند)الشريحة ٢(لتغطية الاستقطاعات	
٤٣	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	–
٤٤	رأس المال الإضافي (AT1)	٨,٨٩٣
٤٥	رأس المال الأساسي (الشريحة ١) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	١,٧٩١,٨٠١

	رأس المال المساند (الشريحة ٢): الأدوات والمخصصات	
٤٦	أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	
٤٧	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة ٢)	
٤٨	أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر ٥ أو ٣٤) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة ٢))	١١,٧٤٣
٤٩	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	–
٥٠	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة ٢)	١٥١,٤٣٣
٥١	رأس المال المساند (الشريحة ٢) قبل التعديلات الرقابية	١٦٣,١٧٦
	رأس المال المساند (الشريحة ٢): التعديلات الرقابية	
٥٢	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة ٢)	
٥٣	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢)	
٥٤	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من حقوق المساهمين المصدرة)المبالغ فوق حد ١٠٪ حقوق المساهمين للبنك)	
٥٥	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
٥٦	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
٥٧	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة ٢)	–
٥٨	رأس المال المساند (الشريحة ٢)	١٦٣,١٧٦
٥٩	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي) الشريحة ١ + (رأس المال المساند (الشريحة ٢))	١,٩٥٤,٩٧٧
٦٠	إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	١٣,٤٦٤,٦٧٦
	معدلات رأس المال والاحتياطيات	
٦١	حقوق المساهمين (CET1) (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)	٪١٣,٢
٦٢	رأس المال الأساسي (الشريحة ١) (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)	٪١٣,٣
٦٣	إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)	٪١٤,٥
٦٤	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك [الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	٪٢,٥

٦٥	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	٪٢,٥
٦٦	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	–
٦٧	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	–
٦٨	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪٧,٢
	الحدود الدنيا	
٦٩	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية	٪٨,٥
٧٠	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة ١)	٪١٠,٠
٧١	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل (١٣٪) بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	٪١٢,٠
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
٧٢	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى	٥٧,٣٤٢
٧٣	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	١٧٥,٣٩٠
٧٤	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
٧٥	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
	حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة ٢)	
٧٦	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة ٢) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٤٠١,٣٥٧
٧٧	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً للأسلوب القياسي	١٥١,٤٣٣
٧٨	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة ٢) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	
٧٩	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	

معيار الرفع المالي: نموذج الإفصاح العام

جدول (٣٢)

	البند	ألف دينار كويتي
	الانكشافات داخل الميزانية العمومية	
١	بنود داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها تشتمل على الضمانات)	٢١,٧٨٤,١٣١
٢	(مبالغ الموجودات المقتطعة في تحديد الشريحة ١ من رأس المال ضمن إطار عمل بازل ٣)	(٧٧٨,٧١٥)
٣	إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع السطر ١ و٢)	٢١,٠٠٥,٤١٦
	الانكشافات لمخاطر المشتقات	
٤	تكلفة الاستبدال المتعلقة بكافة معاملات المشتقات (أي صافي هامش التباين النقدي المؤهل)	١٠,٨٤٨
٥	مبالغ مضافة للتعرض المحتمل للمخاطر في المستقبل والمرتبطة بكافة معاملات المشتقات	٨١,٨٤٥
٦	إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة والمقتطعة من موجودات الميزانية العمومية طبقا للإطار العمل المحاسبي التشغيلي	
٧	(اقتطاعات موجودات الأرصدة المدينة لهامش التباين النقدي المقدم في معاملات المشتقات)	
٨	(أطراف مقابلة مركزية معفاة من الانكشافات التجارية المستبعدة حسب العميل)	
٩	قيمة اسمية فعلية معدلة للمشتقات الائتمانية المسجلة	
١٠	قيمة اسمية فعلية معدلة للمقاصة والاقتطاعات لقيمة المعامل الإضافي للمشتقات الائتمانية المسجلة)	
١١	إجمالي الانكشافات للمشتقات (مجموع السطور من ٤ إلى ١٠)	٩٢,٦٩٣
	الانكشافات لمعاملات تمويل الأوراق المالية	
١٢	إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة) بعد التعديل ليعكس معاملات المبيعات المحاسبية	
١٣	(مبالغ تمت مقاصتها للأرصدة الدائنة النقدية والأرصدة المدينة النقدية لإجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)	
١٤	الانكشاف لمخاطر العائد النقدي لموجودات معاملات تمويل الأوراق المالية	
١٥	الانكشافات لمعاملات الوكلاء	
١٦	إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع السطور من ١٢ إلى ١٥)	–
	الانكشافات للبنود الأخرى خارج الميزانية	
١٧	الانكشاف للبنود خارج الميزانية بالقيمة الاسمية الإجمالية	٧,٣٠٤,٠٨١
١٨	(تعديلات للتحويل إلى مبالغ مكافئة للائتمان)	(٥,٣٣٧,٣٥٦)
١٩	بنود خارج الميزانية (مجموع السطرين ١٧ و١٨)	١,٩٦٦,٧٢٥
	رأس المال وإجمالي الانكشافات	
٢٠	الشريحة ١ من رأس المال	١,٧٩١,٨٠١
٢١	إجمالي الانكشافات (مجموع السطور رقم ٣ و١١ و١٦ و١٩)	٢٣,٠٦٤,٨٣٤
	معيار الرفع المالي	
٢٢	معيار الرفع المالي – بازل ٣	٪٧,٨

قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف
رأس المال الإضافي (AT1)	يمثل رأس المال الإضافي (AT1) أحد المفاهيم المحددة من قبل لجنة بازل ٣ ويتكون من رأس مال ذي جودة عالية. تتضمن هذه الشريحة بصورة رئيسية تقديم التزام دائم وغير مقيد بتوفير الأموال وهي متاحة بحرية لتحمل الخسائر في حالة عدم الاستمرارية وتلي مطالبات المودعين وغيرهم من الدائنين الرئيسيين في حالة التصفية كما أنها تتيح توزيعات رأس المال بناء على التقدير التام والمطلق للمؤسسة.
بازل ٢	يشير إلى «القواعد والتعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال» الصادرة بموجب التعميم رقم ٢/ر ب/١٨٤/٢٠٠٥ الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥ والتعديلات اللاحقة له.
بازل ٣	يشير إلى تعليمات «معدل كفاية رأس المال – بازل ٣ للبنوك التقليدية» الصادرة بموجب التعميم رقم ٢/ر ب، ر ب أ/٣٣٦/٢٠١٤ الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٤.
المصدات الرأسمالية التحوطية	تم إدراج وتصنيف المصدات الرأسمالية التحوطية بنسبة ٢,٥ ٪ (يتم التعبير عنه كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر) ضمن الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين من الشريحة ١.
المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية يتراوح من ٠٪ إلى ٢,٥٪ والذي حينما يتم تقديره كأحد المتطلبات بناء على تقدير بنك الكويت المركزي، ينبغي الوفاء به من حقوق المساهمين من الشريحة ١
حقوق المساهمين من الشريحة ١	يمثل رأس المال الأعلى جودة المتاح بما يعكس التزاما دائما وغير مقيد بتوفير الأموال المتاحة بحرية لتحمل الخسائر. وهو يتضمن بصورة رئيسية حقوق المساهمين والأرباح المحتفظ بها والاحتياطيات ناقصا الاقتطاعات المقررة.
احتياطي البنوك ذات التأثير النظامي المحلي	احتياطي للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي يتباين من ٠,٥٪ إلى ٢٪ وينبغي الوفاء به في شكل حقوق المساهمين (CET1) والذي سيتم تحديده سنويا على مستوى كل بنك محدد كبنك ذي تأثير نظامي هام من قبل بنك الكويت المركزي.
ECAI – مؤسسة تقييم الائتمان الخارجي	مؤسسة تقييم الائتمان الخارجي المعترف بها من قبل بنك الكويت المركزي مثل خدمة موديز للمستثمرين وستاندرد آند بورز وفيتش
الشريحة ٢ من رأس المال	تتكون الشريحة ٢ من رأس المال من أدوات رأس المال المؤهلة التي تقدم التزاما غير مقيد بتوفير الأموال لفترة محددة لمقاصة الخسائر في حالة عدم الاستمرارية وهي مساندة لمطالبات المودعين في حالة التصفية. والتحقق المحدود للمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر المستقبلية التي لا يمكن تحديدها حاليا مؤهل للإدراج ضمن الشريحة ٢ من رأس المال.